رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

إِرْتِقَاءُ السِّيَادَه

في

علم أصول النحو

تأليف

الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري
المتوفى سنة ١٠٩٦ هجرية ١٦٨٥ ميلادية

تقديم وتحقيق

الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي



بغداد - ش المتنبي - ص.ب : ١٤٣٢٩
هـ :٤١٥٤١٥٠ - الرمادي هـ : ٤٢١١٤٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
العراق - الرمادي
١٤١١هـ - ١٩٩٠ م

دار الانبار
للطباعة والنشر

مطبعة النواعير

العراق - بغداد ص.ب : ١٤٢٣٩ هاتف : ٤١٥٤١٥٠
الرمادي هاتف : ٤٢١٤٨٢ - ٤٢٦٣٨٠

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: {وإنَّهُ لتَنْزِيلُ رَبِّ العَالمينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأمينُ، على قَلبِكَ لِتَكونَ مِنَ المُنْذِرِينَ، بِلِسَانٍ عَرَبيٍّ مُبِينٍ}

سورة الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥

أحمد الله واشكره، وأصلي وأسلم على محمد خير خلقه، وعلى آله وصحبه وكل من سار على نهجه .

أما بعد: فأقدم هذا الكتاب القيّمَ بجهودي المتواضعة، بعد أن مَرَّ بضعُ سنواتٍ على على نُسَخِهِ الخطيّةِ مصورةً في مكتبتي الخاصة، وتعود بها الذاكرة الى سنوات الدراسة ١٣٩٧-١٣٩٩ هجرية ١٩٧٧-١٩٧٩ميلادية، أيامَ كنت في الأزهر الشريف بالقاهرة أهيىء لمرحلة الماجستير في كلية اللغة العربية، وكنتُ أقضي وقتاً كبيراً في دار الكتب المصرية حيث المراجعُ ومصادرُ البحث المخطوطةُ والمطبوعةُ . وكان هذا الكتاب من بين ماعثرت عليه في مخطوطات التيمورية فقرأته وصورته من نسختين إحداهما ناقصة .

ثم قدر الله تعالى أن تكون اقامتي في مكة المكرمة للحصول علي الدكتوراه من كلية اللغة العربية في جامعة أم القري في السنوات ١٤٠٠-١٤٠٦ هجرية، ١٩٨٠-١٩٨٥ ميلادية . وفي احدى زياراتي المدينة المنورة عثرت على نسخة خطية اخرى في مكتبة شيخ الاسلام احمد

عارف حكمت فعارضتها بالنسختين المذكورتين وبذلك تجمع لدي ثلاث نسخ خطية للكتاب .

وتأتي أهمية هذا الكتاب من أنه يظهر بعد انقطاع عن التأليف في علم أصول النحو فلا يوجد - فيما اعلم - كتاب أُلِفَ بعد الاقتراح في أصول النحو للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هجرية سوى هذا الكتاب الذي توفي مؤلفه سنة ١٠٩٦ هجرية فيكون الانقطاع قرابة قرنين من الزمن .

وقد وجدت هذا الكتاب محكم العبارة، متقن الايجاز، شاملاً معظم قضايا أصول النحو، مستمداً من أوثق مصادر هذا الفن، ومؤلفه عالمٌ مُتْقِنٌ، واسعُ الاطلاع، ثاقبُ النظر، قال فيه بعضهم: «إنه سيبويه زمانه» .

هذا وقد قدمت بين يدي الكتاب دراسة شملت مقدمة في اصول النحو وبحثين احدهما عن المؤلف وثانيهما عن الكتاب .

اسأل الله تعالى أن يرحم مؤلفه، وان ينفع قارئه، وان يجعل عملنا في خدمة العلم واهله في ميزان الحسنات وارضاء الله ودخول الجنات . والله ولي التوفيق .

الدكتور عبد الرزاق عبدالرحمن السعدي

العراق - الرمادي

١ -محرم -١٤١١ هـ

٢٣ -٧- ١٩٩٠ م



المقدمة

أهمية دراسة الأُصول :

ان دراسة الاصول والفروع جديرة باهتمام الباحثين؛ لأنها ذات بال لمن يتصدى للاستنباط، واستخراج الفروع من اصولها، وتلك قضية تشمل اكثر من علم. غير أنها في العلوم الشرعية ألصق واكثر وأقدم، وبخاصة في علم الفقه وأصوله، ثم في علم اللغة عموماً، وفي النحو واصوله خصوصاً .

قال أبو الحسين احمد بن فارس: «إنَّ لِلغة العرب مقاييسَ صحيحةً، وأصولاً تتفرع منها فروع» (١)

وعلى هذا فإن معرفة الاسماء والصفات كرجل، وفرس، وطويل، وقصير، من الفروع التي يُبدأ بها عند التعلم، أما القول بوضع اللغة وأوّليتها ومَنْشئها فمن الاصول التي ينبغي معرفتها حتى يُعلمَ خطابُ الله ورسوله من خلال نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وعلى ذلك يعوِّلُ أهل النظر والفُتا . (٢)

قال ابن فارس: «ولسنا نقول: إن الذي يلزمه من ذلك الاحاطة بكل ما قالته العرب ؛ لأَن ذلك غير مقدور عليه، ولايكون لنبي كما قلناه أوّلاً، بل الواجب علمُ أصول اللغة والسنن التي بأكثرها نزل القرآن وجاءت السنة» (٣)

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي: ٣/١ ، الصاحبي: ٣ .

(٢) المصدرين السابقين ، المزهر للسيوطي : ٥/١ .

(٣) الصاحبي : ٥٠ .

نبذة تاريخية عن النحو وأصوله:

ان الكتب التاريخية التي دونت في النحو العربي قديماً وحديثاً كثيرةٌ، قد يكون من العسير احصاؤها. ففيها المنثور والمنظوم، والمختصر والمطول، وفيها الذي عليه شروح وحواشٍ، وفيها الذي ترتب عليه تعقيب أو دراسة . أما الكتب التي تبحث في أصول النحو فقليلة يسهل عدّها .

والى جانب هذا التفاوت العددي بين ما الف في النحو وبين ما الف في اصوله نجد ان كثيراً من تلك الكتب تحدثت عن تاريخ النحو ونشأته والقواعد البدائية التي وضعت فيه وعن اول واضع له وعن السبب الداعي الى وضعه مع تفصيل الخلاف في ذلك، اما الحديث عن اصول النحو من الناحية التاريخية فلايزال محاطاً بشيىء من الغموض وعدم الوضوح .

فهناك مَنْ عَدَّ ابن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ أول من وضع كتاباً في اصول النحو وذلك حين الف كتابه المشهور «اصول النحو» ثم من بعده ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ في جزء كبير من كتابه «الخصائص» ، ثم جاء من بعده ابن الانباري وهو ابو البركات عبد الرحمن الملقب بالكمال النحوي المتوفى سنة ٥٧٧ فألف «لمع الأدلة في اصول النحو» ثم بعد أربعة قرون من الزمن جاء السيوطي فالف كتابه الاقتراح ثم كتب بعض المعاصرين كتابات في موضوع محدد من مواضيع اصول النحو .

وقد رأيت -بعد متابعة واستقصاء- أن النحو وأصوله صنوان نشأا معاً حيث إن الروايات التي تحدثت عن وضع النحو تشير إلى أن

وضعه كان قائماً على التعليل والتحليل والمقايسة والسماع، وعلى هذا فالفروع النحوية وأصولها كانا توأمين ولدا معاً ونميا سويةً دون تفريق بين فرع وأصل .

يقول ابن سلام: في ابن ابي اسحق المتوفى سنة ١١٧ هـ والذي يعدّ أول نحاة البصرة: «كان اول من بَعَجَ النحو ومدَّ القياسَ وشرح العلل» . (١)

ان ابن ابي اسحاق فتح باباً واسعاً للقياس وحمل مالم يُسْمَعْ عن العرب على ما سمع عنهم بعلة تجمع بين المسوغ وغيره .

وكان شديد التمسك بتعليل القواعد حتى يتسنى له القياس عليها ومن الامثلة على ذلك انه اعترض على الفرزدق حين سمعه ينشد مدحاً لبعض الامويين:

وعَضُّ زَمَانٍ يابنَ مَروان لم يَدعْ　　　من المال الا مُسْحَتاً أو مجرَّفُ

فان الفرزدق رفع القافية وهي «مجرَّفُ» والقياس الذي تمسك به ابن أبي اسحاق النصب لانه عطف على «مُسحتاً» لذلك اعترض على الرفع.(٢)

وحين نتقدم الى تلميذه عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩ هـ نجده على طريقته ومذهبه في اثبات القياس وطعن مَنْ يخالفه ولو كان من فصحاء العرب .

فقد عاب على النابغة رفع القافية في قوله :

---

(١) طبقات فحول الشعراء لابن سلام: ١٤ .

(٢) خزانة الادب للبغدادي: ٢٣٧/١ .

فَبِتُّ كأني ساورتْني ضَئِيلةٌ من الرّقْش في أنيابها السمُّ ناقِعُ

ويرى ان القياس النحوي يقضي بنصبها على الحال لان المبتدأ قبلها وهو «السمُّ» تقدمه الخبر وهو «في أنيابها» . (١)

وهكذا يونس ابن حبيب المتوفى سنة ١٨٢هـ الذي رحل الى البادية وسمع عن العرب كثيراً ووضع اقيسة انفرد بها مما جعله يخالف آراء الخليل وسيبويه فمما كان يراه يونس ان تاء «أخت» و «بنت» ليست للتأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولأنها لاتبدل في الوقف هاءً . (٢)

وننتقل الى الخليل بن احمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥ هـ الذي اقام للغة والنحو والصرف صرحاً لايغفل فكان يعلل ويقيس وكان يتكلم في نظرية العوامل والمعمولات وكان يقيم جميع ذلك على السماع والتعليل والقياس ومن أمثلة ذلك ماجرى بينه وبين تلميذه سيبويه في مسألة اعراب المنادى رفعاً اذا كان مفرداً ونصباً اذا كان مضافاً . (٣)

اما سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ فلم يخالف من سبقه من مدرسته في عنايته بالسماع والتعليل والقياس وهكذا الاخفش الاوسط وابو عمر الجرمي وابو عثمان المازني والمبرد وتلاميذه والزجاج وابن السراج والسيرافي .

واذا عاودنا الكرة الى نحو الكوفة نجد روادها يهتمون بالسماع

---

(١) كتاب سيبويه : ٨٩/٢ .

(٢) التصريح على التوضيح : ٧٤/١ .

(٣) كتاب سيبويه : ١٨٢/٢ .

عن العرب اهتماماً كبيراً ويثبتون حكمهم اللغوي او النحوي بناءً على ما سمعوه من العرب الذين لم تتداخل بينهم آفات العجمة والاختلاط بالشعوب الاخرى .

فالكسائي شيخ المدرسة الكوفية المتوفى سنة ١٨٩هـ واحد القراء السبعة كان يأخذ بالقياس على كل ما سمع عن العرب وهكذا من جاء بعده كابي عبيد القاسم بن سلام والفراء وثعلب واصحابه .

واذا أخذنا كتاب الاصول في النحو لابن السراج ٣١٦ هـ فاننا نجده لايختلف كثيراً عما سبقه من المصنفات التي مزجت بين الاصول والفروع دون تمييز بينها سوى انه اشار في مقدمة كتابه الى العلة وانواعها فقال: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي الى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل ان يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً؟ ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا الفاً، وهذا ليس يكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب، وانما تستخرج منه حكمتها في الاصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها الى كلامهم فقط وذكر الاصول والشائع لانه كتاب ايجاز» . (١)

وفي هذا النص ما يدل صراحة على ان ابن السراج عني بالعلل دون انشغال بمسائل اصول النحو الاخرى .

الاصول لابن السراج: ١/٣٥-٣٦ .

أما ابو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ فانه أرسى كثيراً من قواعد اصول النحو بشكل لم يسبقْهُ اليه أحد وذلك في كتابه الخصائص الذي وضع فيه قوانين لغوية ونحوية وصرفية بتقسيمات جديدة وتطور واضح .

فقد تعرض للسماع والقياس، والعلل الاوائل والثوان والثوالث، وتعرض للاطراد والشذوذ وتحدث عن الاعراب واثره وعن العامل وعمله وتكلم في الاستحسان والاجماع وفي التعارض والترجيح والاحتجاج .

إنّ ابن جني فتح آفاقاً رحبة لمن بعده ووضع اصولاً في اللغة والنحو كان معظم الباحثين بعده عالة عليها غير انه لم يجعل كتابه مستقلاً في هذه المباحث وانما تجاوزها الى علم اللغة ومفردات النحو وقواعد الصرف وعلم الاصوات وغير ذلك من علوم العربية فلذلك لم يعدّ اول من الف في اصول النحو على شكل منفرد مستقل .

ثم يأتي الكمال ابو البركات الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ليرفع القواعد التي ارساها من سبقه من العلماء فيجمع المتفرق منها وينظمها في ابواب وفصول مرتبة ويطلق عليها علم اصول النحو وذلك في كتابه «لمع الأدلة في اصول النحو» .

وقد تحدث الانباري عن هذا ونقله عنه السيوطي في مقدمة كتابه الاشباه والنظائر (١) عن الانباري انه قال: «علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، واخبار العرب، وانسابهم، ثم قال: وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين

(١) نزهة الالباء في طبقات الادباء: ٨٩ في ترجمة هشام الكلبي ، الاشباه والنظائر للسيوطي :٦/١.

وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم اصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه: من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد الفقه فان بينهما من المناسبة مالا خفاء به لان النحو معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول» .ا هـ

لقد رتب الانباري كتابه في اصول النحو على ثلاثين فصلاً اجملها السيوطي في مقدمة كتابه الاقتراح . (١)

وبهذا نتبين أن اول مَنْ فكر في جمع مباحث علم أصول النحو وجعلها علماً مستقلاً يأخذ اسماً مبتكراً هوالكمال ابوالبركات الانباري.

نعم كانت هناك أبحاث أخذت طابعاً متميزاً وتأليفا مستقلاً من هذا العلم برع به علماء متقدمون على الانباري فالزجاجي كتب عن العلل كتاباً سماه «الايضاح في علل النحو» :

ولابد من الاشارة هنا إلى أن هناك محاولات سبقت الانباري في التأليف لهذا العلم فقد ذكرت بعض كتب التراجم بعضاً من تلك المحاولات غير انها لم تصل الينا ولم نعرف عنها كثيراً .

ففي ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون جاء ذكر كتاب في اصول النحو لابي الحسن بن داود حسن القرشي المقرى النحوي المعروف بالنقار الكوفي المتوفى سنة ٣٥٢ هجرية . (٢)

ان الفترة الزمنية القائمة من العهد الذي وضع فيه النحو في القرن الثاني الهجري الى عهد الانباري في القرن السادس الهجري شهدت حركة ملموسة في تطور علم اصول النحو كما اسلفنا القول قبل قليل، ثم حصل استرخاء تجاه هذا الفن اعتماداً ما ألف فيه دون حاجة الى تكرار التأليف فيه حتى نهاية القرن التاسع الهجري حيث

(١) الاقتراح في اصول النحو للسيوطي : ٢٣ .

(٢) ايضاح المكنون: ٩٣/٣ .

جاء السيوطي فالف كتابه المعروف بـ «الاقتراح في علم أصول النحو».(١)

وقد رتبه على مقدمة وسبعة كتب واستمد فيه من كتاب الخصائص لابن جني وكتاب لمع الادلة للانباري، وكتاب الانصاف في مسائل الخلاف للانباري ومصادر اخرى وقد حظى الاقتراح بعناية العلماء بالشرح والتوضيح ولايزال قسم منها مخطوطاً .(٢)

ويبقى الاقتراح مرجع الباحثين في اصول النحو بالاضافة الى ماسبقه من مصنفات اخرى حتى يدخل القرن الحادي عشر الهجري فينشط البحث في هذا العلم وتؤلف الكتب فيه فمن مختصر ومن مطنب ومن آخذ جزئية من جزئياته ليثري الحديث عنها .

وقد اطلعت على رسالة للشيخ عبد القادر المحلي من علماء أوائل القرن الحادي عشر الهجري في اصول النحو سماها «النفحة الزكية في اصول العربية» فرغ من تأليفها سنة ١٠١٨هـ وهي مخطوطة . (٣)

ثم يأتي كتاب «ارتقاء السيادة» ليحيى الشاوي وهو الكتاب الذي نقدم بين يديه هذه المقدمة ونتناول الحديث عنه وعن مؤلفه بالتفصيل .

وهكذا استمرت جهود العلماء قائمة -على قلة- بالكتابة والبحث في هذا العلم وبدأت تنشط اكثر في وقتنا المعاصر من خلال البحوث العلمية التي تقدم في المعاهد والجامعات .

---

(١) طبع الكتاب في القاهرة سنة ١٣٩٦ هـ-١٩٧٦م بتحقيق الدكتور احمد محمد قاسم في جامعة الازهر .

(٢) من ذلك كتاب داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح لابن علان المتوفى سنة ١٠٥٧هـ مخطوط في المكتبة الازهرية تحت رقم خاص ٩٥ نحو عام ١٩٤٩ .

(٣) في المكتبة الازهرية تحت رقم خاص ١٩٢٨ نحو وعام ٢٢٧٥٠ .

المؤلف

اسمه ونسبه:

هو يحيى بن محمد بن محمد بن عبدالله بن عيسى أبو زكريا النايلي الشاوي المغربي المليانى الجزائري المالكي . يتصل نسبه بالشيخ ابي البركات شارح خليل. (١)

ألقابه واوصافه:

مما قالوا فيه: الشيخ الاستاذ القدوة الامام، الذي ختمت بعصره أعصر الاعلام، واصبحت عوارفه كالاطواق في اجياد الليالي والأيام، مفسر فقيه نحوي متكلم ناظم، سيبويه زمانه .

قال فيه محمد أمين المحبي: «منتهى الكلام، وخاتمةُ الاعلام، الجهبذُ النحريرُ، مالك أزمَّة التقرير والتحرير .

فاق أهل الآفاق، وانْعقد على تفرُّدِه الوِفاق .

فهو المُقرَّر ببرهان التَّطْبيق توحيدُه، فلا تمَانُعَ فيه إلاَّ مِن مُعاندٍ عِلْمَ مَرْجِعُه عن الحقِّ ومَحِيدُه .

فكل مَنْهَلٍ ينضُب إلاَّ مَنْهله الزَّاخر، وكلُّ قدرة تلتْقي طَرفاها إلا قدرة بنَانِه التي أعْيَى الأوَّلُ منها الآخِر .

---

(١) ترجمته في المصادر التالية :
نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانه للمحبي: ٤٥/٥، خلاصة الأثر في اعيان القرن الحادي عشر للمحبي: ٤٨٦/٤، طبقات المزيله لي مخطوط: ٤١٤، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣١٦، ترجمة رقم ١٢٣٣ الطبقة الثانية والعشرون، الاعلام للزركلي: ١٦٩/٨، معجم المؤلفين عمر رضا كحالة: ٧٢٧/١٣ ، فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعجم والمشيخات والمسلسلات تاليف عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني باعتناء الدكتور احسان عباس طبع دار الغرب الاسلامي بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م ١١٣٢/٢ رقم الترجمة ٦٤٠ .

إذا اسْتخْدم القلمَ أبْدَى سِحْرَ العقول، وإن جرتْ على لسانهِ الحروفُ وَفَّق بين المعقول والمنقول .

وعلى الجملة فهو كما قيل: لو باراه سَحْبان سحَب ذيل الخجل، أو مَارَاه صَعْصعةُ (١) تَصَعْصَع (٢) قلبُه من الوَجَل .

أو بارَزه الفرزفرز سِحْرهُ، أو جارَاه ابن بَحرْ (٣) غاضَ بَحْرُه .

يُخلِّ لسانَ الخليل في «عَيْنه» ويُدرِّدُ ابْنَ دُرَيد بإظْهار مَيْنِه.(٤)

ويوهي سِيبوَيْهِ نَحْوهُ، ويطفيءُ نَارَ نفطَويْه(٥) مَحْوهُ .

ويهشِمْ أنْفَ أبي هاشمٍ (٦) في اعْتزاله، ويتجنَّب الُجبَّائيُّ(٧) صَوْلَةَ انْخِزالهِ .

مُرْهَف طَبْعِهِ مُشْحَذٌ قاطِع، ووجهُه إقْبالُه كأنَّما صُوِّر من نُورٍ ساطِع .

يلْمَع نُورُ العلم في جَبِينه، وفضلُه لايخفى على مُسْتبِينه .

سريعُ الجواب ، ظاهرُ الصَّواب .

---

(١) هو صعصعة بن صوحان بن حجر العبدي، المتوفى نحو سنة ستين، وقد عرف بعقله وبلاغة خطبه .

(٢) تصعصع : تفرق وجبن وذل.

(٣) يعني الجاحظ أبا عثمان عمرو بن بحر .

(٤) المين : الكذب .

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي، الإمام في النحو، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة . انظر إنباه الرواة :١٧٨/١ .

(٦) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي من كبار المعتزلة، وكانت وفاته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة . وفيات الاعيان: ٣٩٨/٣ .

(٧) هو محمد بن عبد الوهاب بم سلام الجبائي، والد السابق ، وكان أيضا من أئمة المعتزلة، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة . وفيات الاعيان : ٣٩٨/٣ .

مُعْجِزٌ ببيَانه، مُفِيد في كلِّ أحْيانِه .

إلا أن طَبْعَه أحَرُّ من القَيْظ، وإذا غضِب يكاد يتميزٌ من الغَيْظ .

ولادته: ١٠٣٠هـ - ١٦٢١م

ووفاته: ١٠٩٦هـ - ١٦٨٥م

ولد بمدينة مليانة (١) في الجزائر سنة ١٠٣٠ هـ ثلاثين وألف هجرية كما أخبر هو نفسه، ويقابل ذلك سنة ١٦٢١ ميلادية .

وتوفي في السفينة وهو في سفره الى الحج بحراً من مصر يوم الثلاثاء عشري شهر ربيع الاول (٢) سنة ١٠٩٦ هـ ست وتسعين والف هجرية وتقابلها سنة ١٦٨٥ميلادية .

وأراد الملاحون القاءَهُ في البحر لبعد البرِّ عنهم فقامت ريح شديدة قطعت شراع السفينة فقصدوا البرَّ لاصلاحه وأرسوا بمكان يقال له «رأس ابي محمد» فدفن به .

ثم نقله ولده الشيخ عيسى الى مصر فدفنه بالقرافة الكبرى بتربة السادة المالكية . (٣)

---

(١) «مِلْيانة» بكسر الميم وسكون اللام مدينة من عمل الجزائر تقع على سفح جبل زكار الغربي على ارتفاع ٧٢٠م عن سطح البحر، وهي مدينة رومية قديمة فيها آثار وآبار وأنهار واشجار واسواق وتشتهر الآن بمعدن الحديد والحمامات المعدنية . معجم البلدان: ١٩٦/٥، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط الجزائر.

(٢) في طبقات المزيله لي: «عشري شهر رمضان» .

(٣) ذكر الذين ترجموا له ان جسده وجد صحيحاً لم يتغير منه شيء ولما وصل الى مصر جمع ولده الناس للنظر اليه . واتفق انه لما أرسل ولده بعض العرب ليكشف له عنه القبر ويأتوا به اليه تاهوا عن قبره، فاذا هم برجل يقول لهم: ماتريدون؟ فقالوا: قبر الشيخ يحيى فأراهم اياه فكشفوا عنه فوجدوه بحاله لم يتغير منه شيء فوضعوه في تابوت واتو به الى مصر فدفنوه بتربة المالكية التي كان جدَّدها ورممها ولم يلبث بعده ولده الشيخ عيسى الا نحو ستة اشهر فمات فدفنوه على ابيه ووجدوه على حاله لم يتغير منه شيء . خلاصة الاثر: ٤٨٨/٤ .

حياته:

ولد بمدينة مليانة ونشأ بمدينة الجزائر من أرض المغرب وقرأ في هاتين البلدتين بعض العلوم على يد شيوخ اجلاء صالحين فأجازه شيوخه وتصدر للاقراء والافادة في بلده فقد كانت له حافظة قوية وذاكرة متقدة .

وفي سنة ١٠٧٤ هجرية قدم الى مصر قاصداً الحج والزيارة وكان عمره أربعاً واربعين سنة، فلما قضى حجه رجع الى القاهرة فاجتمع به فضلاؤها وأخذوا عنه كما روى هو عن علمائها وأجازوه بمروياتهم فتصدر لاقرء العلوم بالجامع الأزهر حتى اشتهر بالفضل وحظي عند اكابر الدولة واستمر في الأزهر مدة قرأ فيها كثيرا من المؤلفات في فنون متعددة ودرسها غيره .

ثم رحل متوجهاً الي بلاد الروم فمر في طريقه بدمشق، وعقد بجامع بني امية مجلساً علمياً اجتمع فيه علماؤها وشهدوا له بالفضل التام وقاموا على اكرامه بما يجب له، ومدحه شعراؤها، واجاز كثيراً منهم بمروياته .

ثم توجه الى قسطنطينية فاجتمع به فضلاؤها واكابر الموالي وبالغ في اكرامه شيخ الاسلام يحيى المنقاري، والصدر الاعظم أحمد باشا بن الوزير محمد باشا الكوبرلي ودرّس بحضرة السلطان الاعظم سلطان الروم وحضر درسه العلماء فبحث معهم وجادلهم واشتهر بالعلم عند اكابر الدولة بها .

ثم عاد راجعاً الى مصر مجللاً معظماً مهاباً موقراً فتولى بها التدريس في المدرسة الاشرفية والسلمانية والصرغتمشية وغيرها وهكذا أقام بمصر مدّة .

ثم رجع الى الروم فانزله مصطفى باشا صاحب السلطان في

داره فدرس عليه جماعة من اهل العلم وطلاب العلم الذين قدموا من دمشق وغيرها واجازهم جميعاً باجازة نظمها شعراً .

ثم رجع الى مصر وصرف أوقاته الى الافادة والتأليف حتى سافر الى الحج في آخر أيامه بحراً فمات في السفينة كما تقدم في وفاته .

شيوخه: (١)

تعددت شيوخ الشاوي وتنوعت، وذلك لانه درس عليهم مختلف فنون العلم في اكثر من مكان فقد درس في بلاد المغرب حيث ولادته ونشأته وفي مصر حيث مروره ونزله وفي بلاد الروم حيث زياراته للقسطنطينية . كما تقدم في ملخص حياته وحسبنا ان نذكر قسماً من شيوخه دون حصر .

أ- شيوخه في الجزائر:

١- العلامة المحقق الشيخ محمد بن محمد بهلول السعدي .

٢- الشيخ سعيد قدوره مفتي الجزائر بسنده

٣- الشيخ ابوالحسن علي بن عبدالواحد الانصاري السجلماني.

٤- الشيخ أبو مهدي عيسى الثعالبي .

---

(١) انظر تاريخ خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر: ٤٨٦/٤، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣١٦ طبقات المزيله لي مخطوط صفحة ٤١٤ .

ب- شيوخه في مصر :

١- الشيخ سلطان المزاحي

٢- الشيخ الشمس البابلي

٣- الشيخ النور الشبراملسي

تلاميذه:

يبدو ان تلاميذ الشيخ يحيى الشاوي كثيرون لايحصى لهم عدد؛ لان المصادر التي ترجمت له ذكرت انه تصدر للاقراء والافادة بعد ان اجازه شيوخه على ذلك فاستفاد منه طلاب كثر في المغرب ومصر والشام والقسطنطينية وقد ذكرت المصادر (١) قسماً من البارزين فيهم والمشهورين منهم .

١- الشيخ محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي توفي ١١١١ هـ وهو الذي ترجم لشيخه الشاوي في كتابيه تاريخ خلاصة الاثر، ونفحة الريحانة في الشام .

٢- الشيخ أبو الاسعاد بن الشيخ أيوب في الشام .

٣- الشيخ الدين بن أحمد البُصْرَوي الشافعي الدمشقي نسبة الى بصرى الشام توفي سنة ١١٠٢ هـ رحل الى الشيخ يحيى الشاوي ببلاد الروم فاجازه مع جماعة من الدمشقيين . (٢)

---

(١) شجرة النور الزكية ٣١٦ رقم الترجمة ١٢٣٣ . تاريخ خلاصة الاثر: ٤٨٧/٤

(٢) نفحة الريحانة : ٤٢٠/١ .

٤- الشيخ عبدالرحمن المجلد في الشام .

٥- السيد أبو المواهب سبط العرضي في الشام

٦- الشيخ علي النوري في مصر .

٧- الشيخ عبدالعزيز الفراتي الصفاقسيان في مصر .

٨- السيد عبد الباقي بن مُغَيْزِل الشافعي الدمشقي مع الدمشقيين توفي سنة ١١٣٩هـ اخذ عن الشيخ يحيى الشاوي اصول الدين. (١)

٩- الشيخ عثمان بن محمود بن حسن خطاب الكفرسوسي الشافعي المعروف بالقطان توفي سنة ١١١٥ هـ . (٢)

١٠- السيد ابراهيم محمد بن محمد كمال الدين بن محمد بن حسين بن محمد بن حمزة الحنفي المحدث النحوي الدمشقي توفي سنة ١١٢٠هـ قرأ على الشيخ يحيى بدمشق . (٣)

مؤلفاته :

قالوا: إنّ للشيخ يحيى الشاوي مؤلفات كثيرة في اكثر من علم، ويظهر لنا من كتب التراجم انه بالاضافة الى عمله في التدريس والافادة انصرف الى التأليف آخر حياته في مصر حين أن استقر بها بعد رجوعه من بلاد الشام والروم (٤) . وقالوا في تأليفه: «وله تآليف هطلَتْ سحب افادتها الذَّوارف فاضحى فيها وهو العلم الفرد أعرف

(١) نفحة الريحانة : ٤٩٦/١ .

(٢) نفحة الريحانة : ٥٩٤/١ .

(٣) نفحة الريحانة : ٨٦/٢ .

(٤) تاريخ خلاصة الاثر: ٤٨٨/٤ ، شجرة النور الزكية: ٣١٦ .

المعارف» ، وقالوا: «وكان له قوّة في البحث وسرعة الاستحضار للمسائل». (١)

١- حاشية على شرح أم البراهين للسنوسي بنحو عشرين كراساً .

٢- نظم لامية في اعراب الجلالة . جمع فيها أقاويل العلماء النحويين وشرحها شرحاً حسناً أحسن فيه كل الاحسان .

٣- رسالة في اصول النحو وهو «ارتقاء السيادة»هذا الذي نقدمه موضوع بحثنا وتحقيقنا .

٤- شرح التسهيل لابن مالك .

٥- حاشية على شرح المرادي «توضيح مقاصد الالفية» مخطوط في المكتبة الازهرية تحت رقم خاص [٤٦٣] نحو وعام (٢٩٨٧). (٢) تقع (٤٧٠) ورقة فيها نقص وخروم .

٦- توكيد العقد فيما أخذ الله علينا العهد . (٣) مخطوط

٧- المحاكمات بين ابي حيان والزمخشري (٤)، مخطوط بالمكتبة الازهرية في مصر والزيتونة في تونس .

٨- قُرَّة العين في جمع البين في علوم التوحيد (٥) مخطوطة في الزيتونة بتونس .

٩- النبل الرقيق في حلقوم الساب الزنديق (٦)

---

(١) نفحة الريحانة : ٤٧/٥ . تاريخ خلاصة الاثر: ٤٨٨/٤ .

(٢) فهرس المكتبة الازهرية: ١٦٥/٤ علم النحو .

(٣) الاعلام للزركلي: ١٦٩/٨، بروكلن: ٧٠١/٢، معجم المؤلفين: ٢٢٧/١٣ .

(٤) المصادر السابقة .

(٥) بروكلمن : ٧٠١/٢ ، ايضاح المكنون : ٢٢٤/٢ ، معجم المؤلفين : ٢٢٧/١٣

(٦) ايضاح المكنون: ٦١٩/٢ ، معجم المؤلفين : ٢٢٧/٣ .

كتاب ارتقاء السياده لحضرة شاه زاده في أصول النحو

هذا هو عنوان الكتاب الذي نقدم بين يدي تحقيق نصه هذه المقدمة وقد ذكرته المصادر التي ترجمت للشيخ يحيى الشاوي بانه أحد مؤلفاته . (١)

قال محمد أمين المحبي: «وله مؤلف صغير في أصول النحو، جعله على اسلوب الاقتراح للسيوطي أتى فيه بكل غريبة وجعله باسم السلطان محمد وقرظ له عليه علماء الروم منهم العلامة المنقاري قال فيه: «لايخفى على الناقد البصير ان هذا التحرير كنسج الحرير مانسج على منواله في هذه العصور تنشرح بمطالعته الصدور». اهـ(٢)

وقال صاحب طبقات المزيله لي: «ومؤلف في اصول النحو جعله على اسلوب الاقتراح للسيوطي سماه - ارتقاء السياده لحضرة شاه زاده- أتى فيه بكل غريبة من غرائب العربية جعله باسم السلطان الاعظم محمد بن ابراهيم خان أيده الله بنصره، وقرظ عليه علماء القسطنطينية الى غير ذلك» ا هـ (٣)

وفي النسخة المخطوطة للكتاب في مكتبة شيخ الاسلام احمد عارف حكمت بالمدينة المنورة والتي زمرت لها بـ (ع) وجدت تقريض الشيخ المنقاري أذكر نصه لدى وصف النسخ الخطية فيما بعد .

من هذايبدوا أن هذاالكتاب ذوأهمية بالغة لدى العلماء تناقلوه ودرسوه وحفظوه لانه جمع اصول النحو بأقل كلام وأخصر عبارة .

(١) انظر مصادر ترجمة المؤلف السابقة .

(٢) تاريخ خلاصة الاثر: ٤٨٨/٤ .

(٣) طبقات المزيله لي مخطوط : ٤١٤ .

منهج الكتاب «ارتقاء السيادة» :

١- ترتيب الكتاب:

رتب الشاوي كتابه -كما ذكر في مقدمته- على مقدمة وسبعة كتب ذكر في المقدمة عشر مسائل تعدّ مقدمات لاصول النحو وذلك كتعريف اصول النحو، وتعريف النحو، وتعريف اللغة ووضعها، ومناسبة الالفاظ للمعاني، والدلالة النحوية وانواعها، والحكم النحوي وأنواعه والرخص النحوية واجتماعها، والعوض والبدل والقلب، وعلامات الكلام العربي والعجمي، ومحل الاحكام النحوية .

والكتاب الاول - في السماع .

والكتاب الثاني - في الاجماع .

والكتاب الثالث - في القياس والحديث عن العلة ومسالكها وموانعها .

والكتاب الرابع - في الاستصحاب .

والكتاب الخامس - في ادلة شتى وطرق الاستدلال .

والكتاب السادس - في التعارض والترجيح .

والكتاب السابع - في احوال المستنبط لهذا العلم وواضعه .

ويلاحظ في هذا الترتيب ان الشاوي اتبع فيه ترتيب الانباري في كتابه «لمع الأدلة في اصول النحو» مع اختصار في الابواب عمّا هناك في لمع الأدلة .

٢- مصادر الكتاب:

واضح كل الوضوح ان الشاوي كان عالماً بالنحو واصوله ودقائقهما من خلال اطلاعه على مصادرهما ونجد أثر ذلك في هذا الكتاب حيث انه كان يستفيد من جميع من سبقه من العلماء وكتاباتهم

غير ان اعتماده على ابن جني والانباري كان بارزاً في هذا الكتاب .

اما اعتماده على الاول فكان متمثلاً في كتاب الخصائص الذي نقل عنه كثيراً مع انه لم يصرح بذلك في غالب الكتاب .

واما اعتماده على الانباري فكان في كتابيه احدهما كتاب في علم جدل النحو والثاني لمع الادلة في علم اصول النحو .

وقد اعتمد الى جانب هذه المصادر آراء العلماء القدامى المعتمدين كالخليل وسيبويه وابن ابي اسحاق والمبرد والاخفش والمازني ويونس بن حبيب وغيرهم .

٣- اسلوب الكتاب :

دأب الشاوي في هذا الكتاب: «ارتقاء السيادة» على الاختصار الشديد الذي لا بالمعنى عند ذوي الاختصاص وهو مولع بالسجع واستعمال الكلمات الغريبة . وله اسلوب جميل في التعبير، وقد التزم التمثيل بالجزئيات لما يذكر من قواعد عامة .

وله آراء ومناقشات وترجيحات يوافق غيره فيها احياناً ويخالف في بعضها .

مما يظهر استقلاله في الاراء وشخصيته فيما يذهب اليه من افكار . وقد أوضحت جميع ذلك في هامش التحقيق .

نسخ الكتاب الخطية:

استطعت أن أعثر على ثلاث نسخ خطية لهذا الكتاب بعد رحلة طويلة في معظم المكتبات التي تُعنَى بالمخطوطات في العراق والسعودية ومصر والمغرب وبريطانيا وبعد متابعة وتفتيش في فهارس

لمخطوطات . توصلت الى ثلاث نسخ خطية للكتاب .

وها أناذا أذكر عن هذه المخطوطات الثلاث شيئاً من التفصيل

١- النسخة التي رمزت لها بحرف «ي» :

وهي في مصر بدار الكتب المصرية في التيمورية تحت رقم (٥٨٤) نحو تيمور باسم «ارتقاء السيادة» وقد سقط من هذه النسخة بداية الكتاب الى ما يقرب من نصف ديباجته فتكون بدايتها من قوله «لاعلى التخييل» .

وقد كتبت بخط حروفه صغيرة . لذلك جاءت مكونة من ١٥ خمس عشرة ورقة كل ورقة مكونة من وجهين وفي كل وجه ٢٠ عشرون سطراً في كل سطر ١٢ اثنتا عشرة كلمة تقريباً .

وقد كتبت هذه النسخة سنة ١٨٦٩ ميلادية كما جاء في آخرها.

٢- النسخة التي رمزت لها بحرف «ك» :

وهي من مصر بدار الكتب المصرية في التيموريه تحت رقم (٦٦٧) نحو تيمور باسم «ارتقاء السيادة» .

وهي نسخة كاملة بخط واضح لايخلو من اخطاء . وقد جاءت مكونة من ٣٨ ثمان وثلاثين ورقة في كل ورقة وجهان . وفي كل وجه ١١ احد عشر سطراً وفي كل سطر ١٠ عشر كلمات تقريباً .

٣- النسخة التي رمزت لها بحرف «ع» :

وهي في السعودية بمكتبة شيخ الاسلام أحمد عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم ٨٠/٢٩ مجاميع . ضمن مجموعة مؤلفة من

ست رسائل مخطوطة وهي على النحو التالي:

١-تنوير الجنان من ورقة ٢-الى- ٥٧ .

٢- ارتقاء السيادة من ورقة ٦٣-الى- ٨٠ .

٣- فوائد نفيسة من ورقة ٨١ -الى- ٨٤ .

٤- رسالة في علم معرفة السنين من ورقة ٨٥ -الى- ٩٠ .

٥- رسالة فيما يتعلق بالسنة الرومية من ورقة ٩١-الي- ١٠٣

٦- رسالة في سؤال وجواب في الوقف على قراءة الربعة من ورقة ١٠٥ -الي- ١٠٨ .

وعلى هذا يكون عدد أوراق هذه النسخة ١٩ تسع عشرة ورقة وعدد السطور في كل ورقة ١٩ تسعة عشر سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد ١٠ عشر كلمات تقريباً .

ونوع الخط نسخ واضح ومشكول احياناً والنسخة موقوفة في المكتبة سنة ١٢٦٧ هجرية . وقد كتب على الورقة الاولى من هذه النسخة والتي تبدأ في المجموعة بالورقة رقم ٦٣ ما يلي:

هذا كتاب: «ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده» .

للشيخ الامام، والحبر الهُمام، خاتمة المحققين، وانسان عين المدققين، الشيخ يحيى المغربي رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين . والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً الى يوم الدين آمين .

وقد كتب التقريض الآتي على نفس هذه الورقة فيما يلي نصه:

«لايخفى على الناقد البصير، ان هذا التحرير كنسيج الحرير، تأليف مانحى نحوه الى هذا الامر في النحو ناح، لطيف بمطالعته تنشرح الصدور وتتلذذ الارواح نحو قد أسّس بنيانه على قواعد الاصول حري بان يتنسم عليه قبول القبول من اهل العقول» .

وجاء أيضاً على الورقة نفسها ما يلي :

«هذا التقريض لشيخ الاسلام، ومفتي الانام، من صارت العلوم بعده باكية،واهل الفضل لفقده شاكية يحيى افندي المنقاري،ازال ثوابه بعد موته هو الجاري» قال هذا الشيخ يحيى المغربي مؤلفه رحمه الله .

أخراج هذا الكتاب:

كما هو المعهود في تحقيق المخطوطات فقد عارضت النسخ الثلاث وكانت الفروق كثيرة - كما يرى القارىء - ثم أثبت ما رأيته أنسب وأصلح لاستقامة الكلام وقد أضيف كلمة أو عبارة للغرض نفسه واضعها بين قوسين لتتميزومن ذلك عناوين بعض المسائل والابواب والفصول.

ثم خرجت النصوص والآراء ناسباً كُلاً الى مصدره وقائله وشرحت ما خفي فهمه من الغريب، وأوضحت ما ذكر مجملاً من الاحكام وفسرت بعض الاصطلاحات وبخاصة القديمة منها لدى العلماء، وعقبت في بعض المواضع على ما حصل فيه خلاف مقارناً بين الآراء .

ثم صنعت فهرساً في آخره فصلت فيه ما تضمنه الكتاب من مسائل واراء ونصوص واعلام ومؤلفات واماكن وغير ذلك .

إِرْتِقَاءُ السِّيَادَه لحضرة شاه زاده
في أصول النحو

للشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري

تقديم وتحقيق

الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

الحَمدُ للّهِ المُنفَردِ بعِلْمِ الجُزْئِيَّاتِ والكُلّيَّاتِ عَلى الجُملةِ والتفصيلِ ، والمفيضِ على بَعضِ عَبيدِهِ حُسْنَ الاستنبَاطِ بالتَّحليلِ والتَّجميلِ . والصَّلاةُ والسَّلاَمُ على سَيِّدِنَا محمَّدٍ أفضلِ من عَلاَ رُتبَةَ التفضِيلِ ، وعَلَى آلهِ وأصحَابهِ أهلِ الإدراكِ التَّامِ والتَّحصِيل .

وبعدُ : فإنّي لمّا رُضْتُ (٢) العُلُومَ فتَذلَّل (٣) لي منها ما قدّرَهُ الجَليلُ ، ورَكِبتُ سَنَامَ (٤) ذروتَها بأدَقِّ نظر وأشرَفِ دَليل ، ووَجَدْتُ بَينَ الجُزئيَّاتِ والكُليَّات تَعَاقباً (٥) في الأخذ والتّحويل ، ولكلَيهمَا أُصولٌ ليس إلى تفريعَها من سبيل ، فهي كُلّيَّاتُ الكليّاتِ والجزئياتُ (٦) مُلتَزِمَةُ التأصيلِ .

---

(١) ع : بعد البسملة « وصلى الله على سيدنا محمد » ، وقد سقطت البسملة من نسخة «ك» ، أما نسخة «ي» فقد سقط منها أول هذا الكتاب الى قوله :« فكانت نصب العين » في صفحة (٣٠) ، وعلى هذا فالنسخة تبدأ بقوله :« الاعلى التخييل» .

(٢) ك : علق الناسخ فوق هذه الكلمة بعبارة « من الرياضة » ا هـ .
قلت : الرياضة هنا بمعنى اقتحام الشيىء وتذليله ، يقال : رُضتُ المُهْرَ أروضه رياضاً ورياضة فهو مَروضٌ إذا ذللته ووطنته انظر الصحاح : ١٠٨١/٣ « روض » ، تاج العروس : ٣٨/٥ ، « روض » .

(٣) ك : هذا التعليق :« من التذلل وهو الانقياد » اهـ .

(٤) ك : التعليق التالي : « اضافة بيانية » اهـ .

(٥) ك : التعليق التالي : « يعني تارة تؤخذ الجزئيات من الكليات ، كالفقه والنحو من أصولهما ، وتارة عكسه كعلم الخلاف » ا هـ .

(٦) ك : علق الناسخ بكلمة « حال » .

- [ك/٣] أرَدْتُ [١] أن أجمعَ مختصراً مِنْ مُتَفرقاتٍ [٢] كلامهم يكونُ مَرجعاً لِلنَّحويِّ في التعويل، لَمَعَ [٣] به أئمَّةُ النَّحو كسيبَويهِ والخليلِ، لكنَّهُ في غُضُونٍ [٤] كلامهم كالنَّتيجَة المطويَّةِ في الدَّليلِ [٥].

وقد كنتُ - وَغُصنُ الشَّبابِ غَضٌّ [٦] - جَمَعْتُ من كُلِّ بَابٍ مَنْ أبوَاب النَّحو ما إليه المرْجِعُ في التكميل، من الخَصَائِصِ، والسِّرَاجيَّة، والكتَابِ الجَليل، وامتَزَجَتْ بالذّهن فكانَتْ نَصْبَ العينِ /[ي/٣] لا عَلى التخييل [٧]، في مُسَوَّدَاتِ الوَرَقِ وبَيَاضِ الذّهْن لم تُبْرَز إلى مَحَلِّ التّحصيل، إلى أنْ وَجَدْتُ سُدَّةً [٨] أُبْرِزَت من خَالِصِ فكرة التَّصقيلِ [٩]، فَحَصَلَ التنَاسُبُ، وآنَ أوَانُ التّقارب لإتحافِ [١٠] الخليلِ.

---

(١) ك: كلمة « أردت» مكررة، وهي جواب « لمَّا » المتقدمة.

(٢) ك: مفترقات.

(٣) ك: التعليق التالي: « بمعنى برق » اهـ.

(٤) الغضون جمع غَضَنٍ بالفتح، وهو كل كسر أو تثنٍّ في ثوب أو جلد أو درع أو غيرها.

(٥) عبر المناطقة عن مثل هذا اللون من الاستدلال بانه القياس الاستثنائي، وهو ما ذكرت فيه النتيجة او نقيضها بمادتها وصورتها في احد مقدمتيه، كأن يقال: كلّما كان الانسان قرشياً كان عربياً، لكنه قرشي، فهو عربي. شرح السلم للأخضري: ٣٦.

(٦) الغضّ الطريّ. اللسان: ١٩٦/٧ « غضض ».

(٧) « لا على التخييل » من هنا تبدأ النسخه الخطيه لهذا الكتاب في التيموريه وقد رمزت لها بحرف « ي »، وقد كتب فيها على الهامش ما يلي: « لم نعثر على أول المقدمة من هذه النسخة ».

(٨) السدّة مكان بارزٌ أمام باب الدار. اللسان: ٢٠٩/٣ « سدد »

(٩) التصقيل مصدر معناه الجِلاء، ويقال: صِقالُ الفرس: صنعتُه وصيانته. اللسان: ٣٨٠/١١ « صقل ».

(١٠) التُّحْفَةُ ما يقدم من البرّ واللطف. اللسان: ١٦/٩ « تحف ».

فَجَمعتُهَا وَرَتَّبتُهَا على أبوَابِ أصُولِ الفِقْه ، فانقادَتْ سَهْلَةً مُسَهِّلَةً للتّسهيل ، فهي وَإن كانَتْ صغيرةَ الحجمِ فَإنّسَانُ العَين [1] أقلُّ منَ القَليل /[ك/٤] فلا يَضرُّ قِلّتُهَا مَعَ كَثرَةِ مَا نَبَعَ مِنْهَا من خَالص السَّلْسَبيل [2] .

فليثق مَنْ ظَفَرَ بهَا ببُلُوغِ الأمنيَة [3] والظَّفرِ بمَسَالك التَّعليل ، والارتفَاعِ عَن حَضيض التقليد إلى ذروَة المَجْدِ وكمالِ [4] التكميل .

فَليَستعذْ باللّهِ حَافِظُها مِنْ /[ع/٦٤] صَادٍّ [5] يَحُولُ بَينَ المرءِ وقلبه نَفَّاثٍ [6] عُقَدَ [7] التَّحليل ، ولا يُعْرِضُ عمًّا فيها إلاَّ مَنْ مُلِيءَ أديمُه [8] بَداءِ حَسَدِ التَّجهيل ، لا سيَّما [9] وَقَد وُضعَتْ غَريبَةَ شَكْلٍ ، أبُوها خَالصُ الفِكر وأُمُّهَا مَحَبَّةُ الملك [10] الجَليل ، وقَد وُلِدَتْ في حِمَاهُ وهي نَبْتُ ذَرَاهُ مُتَّقِيةً به [11] من مُبَدِّلِ الحقِّ بالتَّضليل ، على أنَّها ذات غيرَةٍ

(١) انسان العين : المثال الذي يرى في سواد العين . اللسان : ١٣/٦ « أنس » .

(٢) السلسبيل : هو اللين الذي لاخشونة فيه ، يقال : شراب سلسبيل أي سهل المدخل في الحلق ، وهو اسم عين في الجنة ويطلق على الخمر . انظر تاج العروس : ٣٨٠/٧ «السلسبيل» .

(٣) الامنية : الصورة الحاصلة في النفس كما قال الراغب . تاج العروس : ١٠ / ٣٤٩ «منى» المفردات للراغب : ٧٢٢ « منى » .

(٤) ك : أمجد كمال .

(٥) يقال : صدَّه عن الامر يَصُدُّهُ صَدّاً منعه وصرفه عنه . اللسان : ٢٤٥/٣ « صدد »

(٦) النفاث الساحر حين ينفخ في العقد بلا ريق – اللسان : ١٩٦/٢ « نفث » .

(٧) العقد جمع عقدة وهي ماتعقده الساحرة ، المفردات للراغب : ٥١١ « عقد » .

(٨) هو الوعاء من الجلد . اللسان : ٩/١٢ « أدم » .

(٩) ع ، ك : « سيما » بحذف « لا » .

(١٠) ع : « الملك » ساقطة . والمراد به السلطان الآتي ذكره .

(١١) ك : « به » ساقطة .

من الشَّركة في مَحَلّ التَّسجيل ، فَزَفَّتْ [1] بنفسها إلى مَنْ هُوَ خَالي [2] الذِّهن من القَال والقيل ، فيأتيه هَوَاهَا قَبل أن يعْرِفَ سِوَاهَا فَيتمكّن[3] مِنَ الشَّمِّ والتَّقبيل /[ك/٥] ، فَوافق أبُوهَا وأسلمَ فُوهَا وَجُعِلَ صَدَاقُها حُسْنَ نظرٍ والتفاتٍ على التَّعجيل .

فهي حَلِيلَةُ لشاه زَادَةَ [4] رزقه الله [5] الإفَادَةَ بأتمّ دَلِيلٍ ، فَعَليهَا رَونَقُ العِلْمِ والمُلك ، فَقَاذِفُهَا مَحَلٌّ للعَذابِ والتنكيل ، فهي بينَ ضرس الأسَدِ ونابه فمُدخلٌ يَدَهُ في فِيهِ هُوَ القتيل .

وسبب وقوع الفكرة عَلَيهِ أنّي رأيتُهُ يوم ارتحالٍ وتعزيل ، وعليه أنوارُ المُلكِ والهيئةُ الاجتماعيّةُ ناطقةٌ بأنَّهُ الثاني بَعدَ عُمْرٍ [6] للأكبر طَويل ، يُسلّمُ على الأفقرِ الأحقَرِ بحرص ولا [7] يُصاحِبُه تخجيل ، وآثار النّجَابَةِ ظاهرةٌ عليه يَعلمُه كُلُّ سَالم الطبعِ من التخبيل [8] ، وكيف لاوهو فكر مَنْ دَوَّخَ [9] ملوك الأرض،فانقَادَتْ بَعْدَ شَدِيد التهويل .

اللّهُمَّ احفَظهما/[ي/٤] بعَينكَ التي لاتَنام ، واكنَفهُمَا بكنفك [10]

---

(١) زَفَّتْ : أسرعت .

(٢) ي : « هو خالي » مطموس .

(٣) ك ، ع : فتتمكن .

(٤) هو السلطان الاعظم محمد بن ابراهيم خان الآتي ذكره في هذه المقدمة

(٥) ك : « ورزقه » وقد سقط منها لفظ الجلالة .

(٦) ي : « عمر ه » .

(٧) ع ، ك : « لا » .

(٨) ي : التخجيل .

(٩) ي ، ك : دوح بالهاء المهملة ومعناه فرّق .
ع : بالخاء المعجمة من فوق ومعناه ذلّل .

(١٠) كنف الله رحمته وحفظه كما في اللسان : ٣٠٨/٩ « كنف »

الّذي لا يُرَام من كُلّ حاسد ضِلّيل .

ومن عَجيبِ الاتفاق /[ك/٦] أنَّ اسمَ واضعِها إذا ضُمَّ للمُرَكَّب الأضافيّ لِصاحِبِها حصلَ تمامُ التاريخ[١] على التكميلِ، ومِنْ طَيّ ما فيهَا نَشرُ مَدَائح الخَلِيفَة فانّها لصغرهَا لاتحتمل التطويل ، فطوت المسَافَةَ لما عَلِمَتْ أنّها لو مسَكَت دُرّة من ثَنَاهُ لتناسقت الدُّرر[٢] وأوجَبت التكميل، ولاقُدرَةَ عَليه بالوَرق المَفتوح والمكسور[٣] وَلاَ على أقلَّ من القليل .

هُوَ السُّلطانُ الخَاشِعُ للّهِ المتواضِعُ لأهلِ اللّه القَامِعُ لأعْداء/[٤/٦٥] اللّه السالكُ بالمسلمينَ أحْسنَ سَبيل ، هو السُّلطانُ الأسعَدُ مولانا خليفَة الخُلفَاء السلطانُ محمدٌ مَحَلُّ كلّ أمل وتأميل ، لازَالَتْ ألويَتُهُ الخفّاقة [٤] تَخْفِقُ بالرُّعْبِ منها قلوبُ أهل التشغيل [٥] ، ولاَزَالَ [٦] مَبْسوطاً له الوُدُّ بموافَقَةِ اسمه الوكيل .

وهَذا أوَانُ الشرُوعِ في المقصود بِعَون الملك المَعبُود، فَأقُولُ وَمِنَ اللّهِ المأمول :

هذا كتابٌ مُختَصَرٌ غَاية[٧]/[ك/٧] الاختصَار مُبَيّنٌ غَيرُ مُحتَجِب عن الأبصار، وَهو كأصُولُ الفقه مَعْقولٌ من منقول ، وحَاصِلُ مَا فيه [٨] : مَعْنَى أصُولِ النّحو ، وفائدتُه ، وأقسَامُ أدلّته ، والنّقلُ

(١) ذكر المؤلف تاريخ تاليف هذا الكتاب مستعملاً الحروف الابجدية وهي طريقة جرى عليها العلماء فواضعها المؤلف نفسه وصاحبها السلطان شاه زاده

(٢) ك : الدرّ .

(٣) ك : والمسكور .

(٤) ك : الخفاق .

(٥) ك : التشعيل .

(٦) ي : ولازالت .

(٧) ك : « غاية » مكررة .

(٨) يلاحظ ان المؤلف اتبع في ترتيب هذه البحوث طريقة الكمال الانباري في لمع الأدلة ، كما ذكرها السيوطي في الاقتراح ، انظر الاقتراح : ٢٣ .

وفائدةُ الأصولِ :

التعويلُ عَلى اثبَات الحُكمِ بالحُجَّةِ ؛ ليرتفع عن [1] حَضيض التقليد .

٢- مسألة

[في تعريف النحو]

حَدُّ النَّحو :

انتحاءُ سَمْتِ [2] كلامِ العَرَبِ في تَصَرُّفِه مِنْ إعْرابٍ ، وتثنيةٍ ، وجَمْعٍ ، وغير ذلِكَ ؛ لِيَلْتَحِقَ مَنْ لَيْسَ مِنْ أهلِ العَرَبِيَّةِ بِهِمْ [3] .

٣ - مسألة

[في تعريف اللغة وبيان وضعها]

اللّغَةُ :

أصواتٌ يُعَبِّرُ بها كُلُّ قومٍ عَنْ مُرَادِهم ، بوضع اللّهِ، علّمَها بالوَحي ، أوْ بِخلقِها في بعضِ الأجْسَامِ ، فَسُمِعَتْ ونُقِلَتْ ، أو علَّمها علماً ضروريّاً لبَعضِ عِبَادِهِ [4] .

أوْ لَيسَتْ بوضعِ اللّه ، بل أقْدَرَ اللّهُ عليها آدَمَ فقوله : « وعَلَّمَ آدَمَ الأسمَاءَ » [5] - على هذا - بمعنى أقدرَهُ .

---

(١) ك : من .

(٢) السمتُ هنا الطريق ، كما في اللسان ، ويلاحظ أن ماذكره المؤلف هنا في حدّ النحو مختصر من كلام ابن جني . انظر الخصائص : ١/٣٤ .

(٣) قال ابن جني : « فينطق بها وان لم يكن منهم ، وان شذّ بعضهم عنها رُدّ به اليها » . الخصائص : ١/٣٤ .

(٤) انظر الخصائص لابن جني : ١/٤٠ ، والصاحبي لابن فارس : ٦ ، والمزهر للسيوطي : ١/٨ ، ومقدمة تاج العروس للزبيدي : ١/٥ .

(٥) سورة البقرة آيه : ٣١ .

أو هي باصطلاحٍ من البَشَرِ ، استنباطاً فكرياً ، أو من الأصوَات المسمُوعَةِ كدويِّ الرّيح والرَّعْد ، وخَريرِ الماء ، وأصواتِ الحيوانات .

وقيل : بالوقفِ ، أيْ : لانَدْري [1] :

فَعَلى أنَّها بَوضْعِ اللّهِ لايَجوزُ قَلْبُ اللُّغَةِ [2] /[ك/١٠] .

ثم هَلْ وُضِعَتْ في وقتٍ واحدٍ أو مُتَلَاحِقَة ؟ والتحقيقُ الثاني.[3]

وجُوِّزَ أن يَكُونَ اختلافُهَا بِتَغَيّر اجتهادٍ ، أو بمُخَالفَةِ /[ي/٦] المتأخرِ للمُتَقدّم برؤيته مَالم يَره . [4]

والصَّحيحُ احتمال سَبْقيَّةِ وَضْعِ كُلٍّ من أجناسِ الكَلمِ الثلاثة [5] وأنَّ مَعْنَى اعتبار كثرة الاستعمال في بَعْضِ المسائل بِلَحْظِ أنَّها ستكثر [6] ويحتملُ علم الكثرةِ بَعْدَ الوقوع .

---

(١) أهي من وضع الله أو من وضع البشر لعدم دليل قاطع في ذلك ، وهو الذي اختاره ابن جني كما يفهم من كلامه . الخصائص : ٤٧/١ ، المزهر للسيوطي : ١٧/١ .

(٢) في هذا إجابة على اعتراض قد يَردُ على ذكر الخلاف في أصل اللغة ما فائدته ؟ وقد ذكر السيوطي في الاقتراح فائدتين الاولى فقهية ، ولذا ذكرت هذه المسألة في أصول الفقه ، والثانية نحوية ولهذا ذكرت في أصول النحو وهي أن اللغة إن كانت اصطلاحية جاز قلبها وان كانت توقيفية لايجوز قلبها ، فلا يجوز تسمية الثوب فرساً ، والفرس ثوباً . انظر الاقتراح للسيوطي : ٣٣ ، المزهر له : ٢٦/١ .

(٣) وهو رأي ابي الحسن الاخفش وابن جني . انظر الخصائص : ٢٨/٢ ، الصاحبي لابن فارس : ٨ ، المزهر للسيوطي : ١/ ٥٥ ، الاقتراح له : ٣٣ .

(٤) الخصائص لابن جني : ٢/ ٢٩ ، والاقتراح للسيوطي : ٣٤ .

(٥) وهي الاسماء ، والافعال ، والحروف .

(٦) وهذا مذهب ابي علي واختيار ابن جني . الخصائص : ٣٠/٢ – ٣١ المزهر للسيوطي : ٥٦/١ .

والتحقيقُ الأوّل [١] ؛ إذ هو أدلُّ على حكمتِهَا ومعرفةِ [٢] مآلِ الأمورِ قَبْلَ وقوعِهَا .

٤ - مَسألَةٌ

[في مناسبة الالفاظ للمعاني]

كَثُرَتْ [٣] مُنَاسَبَةُ الألفَاظِ للمعاني [٤] :

كالفَلَيَان والنَزَوَان للحركةِ [٥] والصَرُّ [٦] للمستطيل كَصَوْت الجُنْدبِ ، والصَرْصَرُ للمتقطعِ كَصوت الصقرِ . [٧]

---

(١) وهو احتمال أسبقية وضع كل واحد من أجناس الكلم فيجوز ان يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل ، ويجوز ان يكونوا قدّموا الفعل في الوضع قبل الاسم وكذلك الحروف حسب حاجتهم الى التعبير عن المعاني . انظر الخصائص لابن جني : ٣١/٢ .

(٢) ع ، ك : ومعرفتها .

(٣) ي : كثرة .

(٤) اختلف علماء اصول الفقه في ثبوت المناسبة بين اللفظ ومدلوله ، واتفق اكثر علماء اللغة على ثبوت ذلك ، قال ابن جني : « باب في امساس الألفاظ أشباه المعاني ، اعلم ان هذا موضع شريف لطيف ، وقد نبه اليه الخليل وسيبويه ، وتلقّته الجماعة بالقبول له ، والاعتراف بصحته » . الخصائص : ١٥٢/٢ .

(٥) ذكر ذلك سيبويه في المصادر التي جاءت على فَعَلان مبيناً أن في النزوان زعزعة واهتزاز وتحرك . الكتاب : ١٤/٤ . قال ابن جني :« فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الافعال » . الخصائص : ١٥٢/٢ .

(٦) الصَرُّ بالفتح مصدر صَرَّ يَصِرُّ على وزن فَرَّ يفِرُّ بمعنى صوّت وصاح شديداً . تاج العروس : ٣٣٠/٣ « صَرَرَ » .

(٧) قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالةً ومداً فقالوا : صَرٌّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا : صَرْصَرَ . الخصائص لابن جني : ١٥٢/٢ ، اللسان : ٤٥٠/٤ « صرر »

وللتكريرِ الزعزَعةُ /[ع/٦٦] والقلقلةُ ، والصَّلصَلةُ ، والقَعْقَعةُ(١) والقَرْقَرةُ (٢) .

والجَمْزُ (٣) للسرعة .

واستفعل (٤) للطلب ؛ لتقدم الحَرفِ الزّائد كما يَتَقَدَّم الطَّلَبُ على المَطلُوبِ (٥) ، وجَعَلوا الخالي من الطلبَ /[ك/١١] أصولاً وشبْهها كخرج واكرمَ .

وتكريرُ العين لتكرير الفعل كفرَّحَ ، وخُصَّت (٦) العين للقوّة ؛ لتحصنها بين الفاء واللام .

وجعلوا (٧) الخَصْمَ- بالخاء (٨) – لأكل الرَّطْبِ ، – وبالقاف – لأكل

---

(١) ك : العقعقة .

(٢) قال ابن جني : « وذلك انك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير » . الخصائص : ١٥٣/٢ . والزعزعة : تحريك الريح الشجرة ونحوها ، والقلقلة : الحركة ، والصلصلة : الايعاد والتهديد ، والقعقعة : تحريك الشيىء او شدة صريف الاسنان في الاكل ، والقرقرة : هدير البعير أو صوت الحمام إذا هدر .

(٣) الجمْزُ – بسكون الميم – مصدر معناه الا في المشي ، وقد ذكره ابن جني بصيغة جَمَزَى على وزن فَعَلَى مصدراً وصفة يقا حمار جمزى وثّاب سريع ، الخصائص : ١٥٣/٢ اللسان ٣٢٣/٥ « جمز »

(٤) ع : والاستفعال ، ك : واستفعلل .

(٥) قال ابن جني : « فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ، ثم وردت بعدها الاصول الفاء والعين واللام ، فهذا من اللفظ وَفْقَ المعنى الموجود هناك ، وذلك ان الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدّمه ثم وقعت الاجابة اليه فتبع الفعلُ السؤالَ فيه والتسببَ لوقوعه فكلما تبعت افعال الاجابة افعالَ الطلب كذلك تبعت حروفُ الاصل الحروفَ الزائدة التي وضعت للالتماس والمسئلة » الخصائص : ١٥٣/٢ .

(٦) ك : وحصة .

(٧) ع ، ك : وجعل .

(٨) ك : بالخا .

اليابس ؛ لرخاوة [١] الخاءِ وصلابة القاف .

والنَّضْحُ – بالحَاء [٢] المهملةِ – للخفيف ، وبالمعجمة للقويّ . [٣]

والقَدُّ طولاً ؛ لاستِطَالةِ الدّال ، والقَطّ عَرْضا ؛ لأنَّ الطاءَ أحصر [٤] للصوت .

وهذا البابُ لايمكن استقصاؤه . [٥]

٥ – مسألة

[في الدلالة النحوية وانواعها]

الدلالةُ : لفظيةٌ ، وصَنَاعيةٌ ، ومعنويّةٌ :

كما في « نَصَرَ » مَادّةً ، وَصُورَةً ، واستِلزَاماً للفاعل ، وهي دلالةُ المطابقة [٦] ، والتضمُّنِ ، والألتزام . [٧]

وقيل : هو للحدَثِ بصيغته ، واختِلافُها من كونهِ واقعاً أو غير واقع ، وينجرّ مَعَ ذلك الزمان ، فيدلّ عليه بالالتزام ،وقيل عكسه . [٨]

---

(١) ك : لرطوبة .

(٢) ك : بالخاء .

(٣) قال ابن جني : « النضح للماء ونحوه ، والنضخ أقوى من النضح ، قال الله سبحانه :«فيهما عينان نَضّاختان » فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف ، والخاء لِغلَظها لما هو أقوى منه » الخصائص : ١٥٨/٢ .

(٤) المخطوطات : أخصر بالخاء المعجمة وهو تحريف .

(٥) ك : استقصاءه .

(٦) ي : مطابقة .

(٧) مادة هذا الفعل النون والصاد والراء تدلّ بالمطابقة على مصدره وهي الدلالة اللفظية ، وصورة هذا الفعل هي صيغته التي تدلّ بالتضمن على زمانه وهي الدلالة الصناعية ، ودلالةُ معناه على وجود فاعل دلالةُ التزام وهي الدلالة المعنوية . انظرالخصائص :٩٨/٣.

(٨) اي : انه يدل على الزمان بذاته ويدل على الحدث بالانجرار وهو الالتزام . وقد نقل السيوطي هذه المذاهب الثلاثة في الاقتراح عن ابي حيان في تذكرته . انظر الاقتراح : ٣٨ .

٦ - مسألة

[في الحكم النحوي وانواعه]

ينقسم حكمه - أي النحو - :

إلى واجب : كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجرِّ المضاف إليه، وتنكيرِ الحال /[ك/١٢] والتمييز ، ونحو ذلك .

والى مَمنُوع : وهو مُقَابل ما ذكر . (١)

والى حَسَنٍ : كرفع المضارع بعد الماضي في الجزاءِ . (٢)

والى قَبيحٍ : كرَفْعِهِ بعد المضارع . (٣)

والى خلافِ الأولَى : كـ « نصَرَ غلامُه زَيْدَاً » (٤)

والى جائز : كحذف المبتدأ والخبرِ ، حيث لامانع ولامقتضِي.(٥)

وينقسم (٦) إلى رخصة وغيرها .

---

(١) كنصب الفاعل أو جرّه ، ورفع المفعول أو جّره ، ورفع المضاف اليه أو نصبه . وتعريف الحال والتمييز .

(٢) ورفعه عند سيبويه على الاستئناف والجواب مقدر ، وعند الكوفيين والمبرد على تقدير الفاء الرابطة للجواب وقيل : لما لم يظهر أثر لأداةِ الشرط في الماضي لم يظهر في الجواب . وذلك كقول زهير بن أبي سلمى :

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ   يقولُ لاغائبٌ مالي ولاحَرِمُ

انظر شرح الالفية للاشموني : ١٦/٤ ، ولابن عقيل : ٣٧٣/٢ .

(٣) ع ك : مضارع . اي كرفع المضارع الواقع جزاء بعد المضارع الواقع شرطاً وذلك قبيح كقول عمرو بنُ خثارم البجلي :

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ   انك إنْ يُصرعْ اخوك تُصرعُ

انظر المصدرين السابقين .

(٤) وذلك لعود الضمير من الفاعل الى المفعول وهو متأخر لفظاً ورتبة .

(٥) كأن يسأل سائل : « من عندك » ؟ فنقول :« زيد » أو « زيد عندي » فلا مانع من حذف الخبر ولاموجب لذكره .

(٦) أي الحكم النحويّ .

فالرُّخصَة : ما أبيح للضرورة ، وهي ما وقع في الشعر مما لايُباح في غَيره .

وقيل : مالايمكنُ تبديله فيه .(١)

وَرُدَّ : بِعَدَمِ تَصوُّرِها إذاً .

وأسهل الضَّرورات - تسكين عين « فَعَلات »

كقوله :

فَتَسْتَريحَ النَّفْسُ من زَفْرَاتِها (٢)

وأقبحها - تنوين « أفعل مِنْ » (٣) و « مَطاعِيم »

جمع مطعم /[ي/٧] ؛ لالتباسِهِ بمطعَام .(٤)

و . . . . أدْنُو فَأَنْظُورُ (٥)

---

(١) ع : تبديل فيه . وهو قولُ لابن مالك نقله السيوطي في الاقتراح : ٤٢ .

(٢) البيت من الرجز،والشاهد فيه اسكان الفاء من زفراتها ضرورة حسنة والقياس فتحها، لان المفرد اذا كان اسماً ثلاثياً سالم العين ساكنها لمؤنث تتبع عينُه فاءَهُ في الحركة اذا جمع بالالف والتاء مثل زفْرَة ودَعْد ، وسِدْرة وهِنْد ، وغُرفة وجُمْل والزفرات جمع زفرة ، والزفير ادخال النفس بأنين والشهيق اخراجه ، ونصب تستريح بان المقدرة بعد الفاء في جواب لعل في البيت السابق ، والنفس فاعل وأل فيه عوض عن الياء أي: نفسي . اللسان : ٣٢٥/٤ « زفر » ، شرح شواهد الشافية : ١٢٨/٤ ، شرح الألفية للاشموني : ١١٩/٤ .

(٣) اجازهُ البصريون ومنعه الكوفيون . شرح الالفية للاشموني : ٢٨٠/٤ .

(٤) مطعم يجمع على مطاعم وزيادة ياء بعد العين باشباع كسرتها يجعل وزنه على مطاعيم وهو جمع مطعام فالتبس جمع هذا بذاك ومن ثم أجازهُ قوم ومنعه آخرون . انظر ضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٦ .

(٥) آخر بيت من البسيط ، لم ينسبه الاكثرون إلى أحد ، ونسبهُ الزوزني الى ابراهيم بن هرمة وقبله بيت آخر وهما :

اللّهُ يعلمُ أنا في تَلَفُّتِنا ... يومَ الفراق إلى أحبابنا صُوْرُ

وإنني حيثُما يُثْني الهوى بصري ... من حيثُ ما سلكوا أدنُوا فأنظُوْرُ

والشاهد فيه اشباع الواو عن ضمة الظاء في « فأنظر » للضرورة الخصائص لابن جني : ٤٢/١ و ٣١٦/٢ ، المحتسب له : ٢٥٩/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٥ ، الاقتراح للسيوطي : ٤٢ .

٧ - مسألة

[في الرخص النحوية واجتماعها]

قد يَصحّ اجتماعُ الخصائص ، وقد لايصح :

فالأول [١] - كمسوغاتِ الابتداء /[ع/٦٦] بالنكرةِ [٢] ، وتنكيرِ ذي [٣] الحالِ [٤] ، وألْ [٥] مع التصغير والتكسير . [٦]

والثاني - كألْ والإضافةِ والتنوين . [٧]

/[ك/١٣] ٨ - مسألة

[في العوض والبدل والقلب]

التحقيقُ أنّ العوَضَ لايخصّ مَحَلّ المعوَّضِ منه كعِدَةٍ ؛ [٨]

وأنَّ البدل يختصُّ بالموضعِ [٩] ، ولايَخُصّ حُروفَ العلّة ، كطاء

---

(١) ك : والأول .

(٢) فكل واحد منها مسوغ على انفراده ، ويجوز اجتماع اثنين منها فاكثر . انظر الاقتراح للسيوطي : ٤٣ .

(٣) ك : « ذي » ساقطة .

(٤) الاصل في صاحب الحال ان يكون معرفة ولايكون نكرة إلا بمسوغات ذكرها النحاة منها ان يكون نكرة خاصة ، أو بعد نفي ، أو يتأخر عن الحال وقد يجتمع اكثر من مسوغ في صاحب حال نكرة مثل : جاء راغباً رجلٌ مؤمن فقد اجتمع التأخر والتخصيص .

(٥) ي : « والى » .

(٦) هذه من خواص الاسم قد تنفرد فيه وقد يجتمع منها اثنان مثل : الرجال ، والرُجَيل .

(٧) هذه من خواص الاسماء ولا يجتمع منها اثنان في اسم واحد .

(٨) عدة أصلها وَعْدٌ ، فالتاء في الآخر عوض عن الواو في الأول .

(٩) ي : « بالوضع » . قال ابن جني :« الاتراك تقول في الألف من قام إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولاتقول فيها إنها عوض منها » الخصائص : ٢٦٥/١ .

مصطفى[1] ، وأنّ ا   يَخصُّ حروفَ العلّة من مثلها   وسادَ[2]

وفي كونِ القلبِ اسْتِحالَةَ الحرفِ الى آخَرَ كتخلل الخمر ، أو إذهابِ حرفٍ واتيانٍ بغيرِه – قَولان .[3]

وعليهما قوله صلى الله عليه وسلم : « أوَ مُخرِجِيَّ هم » ؟[4] أمَرفوعٌ بموجودٍ – وان استحال ياءً – أمْ بمحذوفٍ ؟[5]

ويضعِّفُ الثاني أنَّك لاتراهم يقولون في نحو « باب » :إنَّـهُ محذوفُ العين ، وإلاَّ لم يَزنوه بـ« فَعَل » ، ويقولونَ : في عِدَةٍ عِلَةٌ .

ثم إنَّ العوَضَ والمعَّوضَ عنه لايجتمعان ، فلا يقال : وَعْدَة ، كمالا يقالُ في لامِ غَازٍ[6] ، وعين قام – عوض[7] ، وفيه بحثٌ ![8]

---

(١) فان الطاء بدل من التاء .

(٢) أصلهما جَوَدَ وسَوَدَ قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٣) فعلى القول بالاستحالة يكون القلب مبايناً للابدال ؛ لان الاحالة تكون بين الاشياء المتشاكلة المتقاربة ، وعلى القول الثاني يكون الابدال أعم والقلب أخص ؛ لانه في حروف العلة فقط . انظر الاشموني وحاشية الصبان : ٤/٢٩٥ .

(٤) الحديث في البخاري : ١/٤ باب بدء الوحي .

(٥) الأصل في هذا « مُخرِجُويَ » قلبت الواو ياءً على قاعدة اجتماع الواو والياء متطرفتين وسبق احدهما بالسكون فيقلب الاول منهما ياء ويدغمان ويكسر ما قبلهما فتصير « مخرجيّ » فاذا قلنا بالمذهب الاول وهو أنّ القلب استحالة فالكلمة مرفوعة بموجود وهو الواو المقلوبة ياءً ، واذا قلنا بالثاني فالكلمة مرفوعة بمحذوف وهو الواو الذاهب.

(٦) ك : غازي .

(٧) لان الياء في غازي والالف في قام بدلٌ عن الواو . انظر الخصائص لابن جني : ١/٢٦٥ .

(٨) ي : على الهامش كتب التعليق التالي :

« وجهه ان العوض قيل بمرادفته البدل وقد سبق عمومه في حروف العلة وغيرها ، فاذاً يصح ان يقال في لام غاز ونحوه عوض » ا هـ .

٩ – مسألة

[في الكلام العربي والعجمي وعلامتهما]

التحقيقُ أنَّ كلَّ ماخالفَ العربيةَ عَجَمِيَّةٌ ، من رُومٍ وفُرْسٍ ، وبَربرٍ ، وسودان . (١)

وأثبت ابنُ عصفور الواسطة فجعلها الملحُونَ مِنْ كلام العرب(٢)، وهو يحتمل الوفَاق .

وتعرف العُجْمَةُ في المستعملات /[ك/١٤] في العَرَبيَّةِ :

١ – بنقل الأئمة .

٢ – ومخالفةِ أوزانِ الأسماء العربية كأَبْرَيْسَمُ (٣)

٣ – ونون مع راء أوّلاً كنرجس (٤)

٤ – وزاي(٥) بعد دالٍ في آخره كمُهَنْدِزِ (٦)

---

(١) عنى بهم أهل البشرة السوداء من غير العرب كبعض الدول الافريقية .

(٢) قال ابن عصفور : « اعلم أن التصريف لايدخل في أربعة اشياء وهي : الاسماء الاعجمية ، كاسماعيل ونحوه ، لانها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة . . . الخ » . الممتع لابن عصفور : ٣٥/١ ، الاقتراح للسيوطي : ٤٥ .

(٣) ك : كابريسيم .
قال ابو منصور الجواليقي : « والأبرَيْسَمُ أعجميٌّ معرب بفتح الألف والراء ، وقال بعضهم : إبْرَيْسَم بكسر الالف وفتح الراء وترجمته بالعربية الذي يذهب صُعُدا » ا هـ المعرب : ٧٥ ويلاحظ أن مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي .

(٤) بفتح النون وكسرها أعجمي معرب وليس له نظير في الكلام وهو نوع من الرياحين . انظر المعرب للجواليقي : ٣٧٩ .

(٥) ك : وراء .

(٦) ابدلوا الزاي سيناً فقالوا : المهندسُ لانه ليس في كلام العرب زاي بعد دال وهو الذي يقدر مجاري القُنِيّ حيث تُحْفَر فهو مشتق من الهِنداز وهي فارسية والاسم الهندسة . المعرب للجواليقي : ٥٩ و ٤٠٠ .

٥ – والجيم والصاد كالصولجان [١] ، والجِصّ . [٢]

٦ – والجيم والقاف كمنجنيق . [٣]

٧– وخلوّه من حروف الذَّلاقَة [٤] رباعيّاً فصاعداً وهي «مُرْبِنَفْلٍ» [٥] ؛ إذلا تخلو ألفاظ العرب منها ، نحو :

« قُذَعْمِلٌ » [٦] و « قِرْطَعْبٌ » [٧] و « جَحْمَرِشٌ » [٨] بخلاف «إسحق » و « داود » ونحو ذلك . [٩]

١٠ – مسألة

[الحكم النحوي خاص باللفظ المركب]

محل الاحكام الخمسة والرخصة المركباتُ دائماً ، وقد تكون في المفردات . [١٠]

---

(١) بفتح اللام المِحْجَنُ . المعرب : ٥٩ ، ٢٦١

(٢) بكسر الجيم وفتحها معروف وليس بعربي صحيح . المعرب : ٥٩ و ١٤٣ .

(٣) بفتح الميم وكسرها آلة ترمى بها الحجارة وهو أعجمي معرب . المعرب : ٣٥٣ .

(٤) الذَّلاقة الفصاحة والخفة في الكلام ، وحروفها ستة وهي أخف الحروف وقد ذكرها المؤلف كغيره مجموعة في قولهم : « مُرْ بنفلٍ » وضدها الحروف المُصْمَتَةُ . شرح الشافية للرضي : ٢٥٨/٣ – ٢٦٢ .

(٥) ي: « قرنفل » .

(٦) ك : « قدعمل » ، وفي ي : « قز عمل » . والقذعمل – بضم القاف وفتح الذل المعجمة – الضخم من الابل ، والقذ عملةُ المرأة القصيرة الخسيسةُ . تاج العروس : ٨٧/٨ «قذعل».

(٧) في ضبطها ثلاثة أوجه : أ – كسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء وسكون العين .
ب – ضم القاف والراء والعين وسكون الطاء .
جـ – ضم القاف وفتح الراء والعين وسكون الطاء .
يقال : ماعنده قرطعبة اي ليس عنده شيء لاقليل ولاكثير . تاج العروس : ١/ ٤٣٧ «قرطب».

(٨) بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الميم وكسر الراء ، ومعناه العجوز الكبيرة .

(٩) انظر شرح الشافية للرضي : ٢٥٨/٣ – ٢٦٢ ، والاقتراح للسيوطي : ٤٥ .

(١٠) انظر ماتقدم في المسألة السادسة .

الكتابُ الأوّلُ

فـــي

السّــماعِ

والمرادُ بهِ الكلامُ الذي اتُفِقَ على فصاحته [1] ككلامِ اللّهِ، ونَبيّهِ - حيثُ تُحُقِّقَ أنّه كلامُه صلى الله عليه وسلم - ولم يحتجُّ المحققونَ بالحديث ؛ لجواز نقله /[ع/٦٧] بالمعنى ، أو جوازِ لحنِ ناقله ممن ليس بفصيحٍ . [2]

وكلامِ العرب :

والعربُ المأخوذُ /[ك/١٥] عنهم هم الموثوق بعربيَّتهم ، وهم قيس ، وتميم ، وأسد ، ثم هذيل ، وبعضُ الطائِيينَ .

لأنَّ قُريشاً أجودُ العَربِ انتقاداً [3] للأفصح ، ولغتهم أسهلُ على اللّسانِ . [4]

---

(١) ك : والمراد به كلام من يوثق بفصاحته .

(٢) تناول العلماء قضية الاحتجاج بالحديث النبوي فبحثوا فيها قديماً وحديثاً حتى اشبعت درساً مفصلاً من زمن ابن الضائع وابي حيان والى عصرنا هذا . انظر الاقتراح: ٥٢ . وانظر مثلاً كتاب اتحاف الامجاد في ما يصح به الاستشهاد للسيد محمود شكري الالوسي ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثي ، والشواهد والاستشهاد في النحو لعبد الجبار علوان ، والحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال وغيرها كثير .

(٣) ي : انتقاديا .

(٤) الاقتراح للسيوطي : ٥٦ .

ولم يؤخذ عن غير من ذكر من قبائلهم ، ولاعن حضريٍّ منهم ، أو مخالطِ الحضر [1] ، كلخمٍ ، وجُذَامَ ، وتَغْلِبٍ ، ونَمِرٍ ، وبَكر ، وعبدِ القيس ، وأزْد عُمَان ، وأهل اليمن ، وبني حنيفة ، وسكان اليمامة ، وسكان الطائف ، ولامن ثَقِيفٍ ، وحاضرةِ الحجاز ؛ لمخالطتهم الأمم وقت الأخذ عنهم . [2]

وكانت صنائعُ الموثوق بعربيَّتهم الرعايةَ ، والصَّيدَ ، واللّصوصيّةَ ، وهم أقوى نفوساً ، لهم أَنَفَةٌ [3] تمنعهم الخضوعَ ، واحتمالَ الضّيمِ .

ويُعتَدُّ بما نُقِلَ شاذاً لم يخالف ما عرف من [4] القياس ، وإلا قُبِلَ ولم يُقَس عليه ، كاستحوذ ، ويأبى . [5]

ومن ثَمَّ احتجّ بـ « لتفرحوا » [6] وإنْ شَذّ /[ك/١٦]-كالمتواتر في «ولْنَحْمِلْ » . [7]

---

(١) وهم الذين سكنوا البراري ممن كان يسكن اطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولهم . الاقتراح للسيوطي : ٥٦ .

(٢) فساد لغة لخم وجذام لمجاورتهم القبط بمصر، وفساد لغة تغلب والنمر بن قاسط لمجاورتهم النَّبَطِ ، وفساد لغة عبد القيس واهل اليمامة وأزد عمان لمخالطتهم الفرس والهند وهكذا سكان الطائف والحجاز وثقيف لمخالطتهم الهند والحبشة .انظر المغني في النحو لابن فلاح اليمني بتحقيقنا ص ١٢ ، والمصدر السابق .

(٣) ي : : ألفة .

(٤) ك : منه .

(٥) حاصل هذا الكلام أن المسموع منه المطرد وهو كثير الورود ومنه الشاذ وهو قليل الورود عن العرب كما سيذكره المؤلف قريباً .

(٦) ع : باستفرحوا . والآية من سورة يونس آية : ٥٨ والشاهد فيها دخول لام الامر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب على قراءة يزيد القعقاع ، إعراب القرآن للنحاس : ٦٥/٢ .

(٧) سورة العنكبوت آية : ١٢ . دخلت لام الامر على المضارع المبدوء بالنون في القراءة المتواترة .

وبأنَّ أصْل « اللّهُ » « لاه » بما (١) شذَّ من قراءة :

« وهو الذي في السَّماء لاه » (٢)

فَيبطل الطَّعْنُ في مواضعَ :

منهُ (٣) قراءةُ حمزة (٤) لتواترها ، كخفض « الأرحام » (٥) ونصب « أولادَهُم » (٦) ، وتسكين لام «ثُمَّ لْيَقْطَعْ » . (٧)

وَأثَرُ عثمانَ وعائشةَ :«سَتُقيْمُه » أُوِّلَ بمخالفةِ (٨) لغةِ قريش(٩)، أو ماخالفَ خَطُّهُ لَفْظَهُ كـ« الربَو » .

---

(١) ي : وبما .

(٢) سورة الزخرف آية : ٨٤ .

(٣) ي ، ع : من .

(٤) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل ابو عمارة الكوفي التميمي أحد القراء السبعة ولد سنة ٨٠ هـ وتوفي سنة ١٥٦ هـ . غاية النهاية في طبقات القراء : ٢٦١/١ ترجمة « ١١٩٠ » .

(٥) ك : الأرحم . وهي من سورة النساء آية : ١ . والشاهد في الآية قوله تعالى : «والارحام » فانه معطوف على لفظ الجلالة في قوله تعالى :« اتقوا اللّهَ » ، وقرأ حمزة بخفض الارحام عطفاً على الضمير المجرور في قوله تعالى « الذي تساءلون به » ، وذلك لايجوز عند جمهور النحو بين الا باعادة الجار وفي ذلك كلام للنحويين .

(٦) سورة الانعام آية : ١٣٧ والآية هي : « وكذلك زَيَّنَ لكثير من المشركين قَتلَ أولادهم شركاؤُهم » بنصب قتلَ وجرّ أولادِهم ورفع شركاؤهم وهي قراءة اهل الحرمين واهل الكوفة واهل البصرة . وقد يفهم من عبارة المؤلف هنا ان قراءة نصبِ أولادهم لحمزة ، بل انها لابن عامر وأهل الشام قرءوا بضم الزاي من زين وضم لام قتل ونصب اولادهم وجر شركائهم بالاضافة ، فحصل على هذه القراءة فصلٌ بين المضاف اليه بمفعول المضاف . اعراب القرآن للنحاس : ٥٨٢/١ .

(٧) سورة الحج آية : ١٥ . والشاهد في الآية تسكين لام الامر على قراءة حمزة.

(٨) ك : أو لمخالفة .

(٩) روى عن عثمان رضي الله عنه انه قال لما عرضت عليه المصاحف :«إنَّ فيه لحناً ستقيما العرب بألسنتها » . وعن عروة قال : سألت عائشة عن لحن القرآن عن قوله :« إنَّ هذان لساحران » . . . . فقالت : يا ابن اختي : هذا عمل الكُتَّاب أخطأوا في الكتاب » وقد تكلم العلماء عن هذين الاثرين من ضعف واضطراب في الاسناد وتحريف في الرواية انظر عن ذلك الاتقان في علوم القرآن للسيوطي : ٥٨/١ ومابعدها و٢٧/٢ ومابعدها والاقتراح له : ٥٠ .

وناقلُ اللّغة أهلُ البلدتين ، ومن ثَمَّ كان الاجماعُ كنايةً عن اتفاقهم ، كما سيأتي . (١)

ثم ينقسم المسموع :

إلى مطّرد ، أي:مقيس ، والى شاذ،(٢) وكلٌّ منهما أربعة أقسام :

١- مُطَّردٌ قياساً واستعمالاً :

كرفع الفاعل ، ونصب المفعول .

٢- ومطَّردٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمال :

نحو : ماضي يَذَرُ ، ويَدَعُ ، وَمَكَان مُبْقِلٌ (٣) ، والاكثر سماعاً بَاقِلٌ ، وإفرادُ خَبَرِ عسى . (٤)

٣- ومطّرد استعمالاً ، لاقياساً :

كاستحوذَ ، واستنوق الجملُ ، وأبَى يأبى . (٥)

٤- /[ك/١٧] وشاذٌّ فيهما (٦) ، كثوبٍ مَصْوُونٍ (٧) ، وفرسٍ مقْوُودٍ ، ورجلٍ مَعْوُودٍ من مرضه . (٨)

---

(١) في الكتاب الثاني ص ٥٥ .

(٢) انظر هذا الموضوع في الخصائص لابن جني : ١/٩٦ ، والاقتراح للسيوطي : ٥٨ .

(٣) البقل نوع من النبات يقال : ابقلت الارض انبتت البقل . اللسان : ١١/٦٠ « بقل» .

(٤) مثل عسى زيد قائماً هذا هو القياس غير ان السماع ورد بحظره واكثر ما سمع كونه مضارعاً مقروناً بأن . الخصائص : ١/٩٨ .

(٥) أما استحوذ واستنوق فقياسهما قلب الواو الفاً لتكون استحاذ واستناق ، وأما أبي فقياسه كسر عين الفعل . الخصائص لابن جني : ١/٩٨ ، ١١٧ ، والاقتراح : ٥٩ .

(٦) أي في القياس والاستعمال .

(٧) الثوب المصون الموضوع في وعاء يصونه .

(٨) القياس والاستعمال في هذه المفاعيل التي جاءت أعينها واواً ان يقال مَصُون ومَقُود ومَعُود على حذف الواو ، وخلاف ذلك شاذ قياساً وسماعاً . انظر المصدرين السابقين .

وأمّا /[ع/٦٧] الغالب، والكثيرُ، والنادر، والقليل[١]- فمتخلّفٌ، والمطّردُ ليس بمتخلّف [٢] ، فالعشرون من ثلاثة وعشرين [٣] غَالِبُها ، والخمسة /[ي/٩] عشر منها كثير، وثلاثة منها قليل، والواحد[٤] نادرٌ .

وإنما اعتُمِدَ النّقلُ عن الكفّارِ من العرب لبعد التدليس [٥] ، فلا يشترطُ عدالةُ العربيِّ المنقول عنه ، وتشترط عدالة الناقل عنه .

ومن ثَمَّ لم يعتمد أشعار المولّدين [٦] ، وان زعموا انتحاء سمتِ كلامِ العرب ؛ لعدم الثّقة بهم .

فان أُبهم الراوي وعلم من الناقل اعتماده على ثقة - كقول سيبويه [٧] : حَدَّثَني الثقة ، ويعني أبا زيد الأنصاريَّ [٨] - قُبِلَ .

(١) ك ، ع : «والقليل» ساقطة .

(٢) اي لايتخلف عنه افراده بخلاف هذه الالفاظ فانها تدل على نسبة معينة كما ذكرها المؤلف في هذه الاعداد . انظر الاقتراح : ٥٩ .

(٣) ك : والعشرين ، ي : وعشرون .

(٤) ك : واحد .

(٥) التدليس مصطلح لعلوم الحديث وهو ان يروى الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه او عمن عاصره ولم يلقه موهما انه سمعه منه ، او الاتيان باسم المروى عنه او كنيته على خلاف المشهور به تعميةً لامره وهو نوع من الكذب انظر الباعث الحثيث لابن كثير :٥٣ - ٥٥.

(٦) المولّدون من الشعراء هم المحدثون وهم طبقات متفاوتة ، وقد وضع قسم منهم اشعاراً ودسوها على الأئمة فاحتجوا بها ظناً انها للعرب ومن المولدين بشار بن برد وابو نواس والاصح انه لايحتج بشعرهم . انظر العمدة لابن رشيق : ١١٣/١ ، والمزهر للسيوطي : ٤٨٨/٢ ، الاقتراح له : ٦٠. ، اتحاف الامجاد للآلوسي : ٦٩ .

(٧) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ابو بشر توفى بالبصرة سنة ١٦١ هـ . ، وفيات الاعيان : ٤٦٣/٣ ، بغية الوعاة : ٢٢٩/٢ .

(٨) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الخزرجي توفي سنة ٢١٥ هـ قال السيرافي : كان أبو زيد يقول : كلما قال سيبويه : « أخبرني الثقة » فأنا أخبرته به . نزهة الالباء : ١٢٥ ، بغية الوعاة للسيوطي : ٥٨٢/١ .

ولايحتج بمصنوع [1] ، كما صُنِعَ فُعال من أُحَادَ الى عُشارَ . [2]

ويُقبلُ الفردُ من الألفاظ الذي لم يوجد ما يوافقه ولا ما[3] يخالفه /[ك/١٢] ، كَشَنَئِيٍّ من شَنُوءَةَ . [4]

ويقبل ما تفرّد بنقله واحدٌ لم يُعرفْ فسادُ لغته ، وان خالف في هذا الحرفِ ما عليه الجمهور ؛ لأمكانِ أخذه من لغةٍ قديمةٍ انْدَرَسَتْ ، كما نقل عن عمر رضي الله عنه أن اشتغالهم بالجهادِ أتلف كثيراً من لغة العرب ، فراجعوا بَعْدَ فُشُوٍّ الاسلامِ فلم يَجدوا إلاّ القليل . [5]

فان انفرد شخصٌ بنقل ولم يسمع ما يوافقه ولاما يخالفه - قبل ؛ لاحتمال كونه من لغةٍ قديمةٍ ، أو ارتجله ؛ لقوة فصاحتهِ . كما حُكِيَ عن رؤبة وأبيه [6] ارتجالهما [7] الألفاظ .

(١) قال السيوطي : « والفرق بين المولَّد وبين المصنوع أن المصنوع يُورده صاحبه على انه عربي فصيح وهذا بخلافه » ا هـ . المزهر : ١/١٧١ - ٣٠٤ .

(٢) ي: عشرة ، ع ك: عشر ، وما اثبته موافق لما عند الحريري والسيوطي . قال الحريري: «وقد اختلف اهل العربية فيما نطقت به العرب من هذا البناء ، فقال الاكثرون : إنهم لم يتجاوزوا رُباع إلاّ إلى صيغة عُشَار لاغير . . . وروى خلف الاحمر انهم صاغوا هذا البناء منسِّقاً الى عُشار وانشد ما عزي الى انه موضوع منه . . . الخ » ا هـ درة الغواص : ٢٠١ ، الاقتراح : ٦٠ .

(٣) ع : « ما » ساقطة .

(٤) الشَنُوءةُ في اللغة التقزز من الشيء ، وأزْدُ شَنُوءَةَ قبيلةٌ من اليمن والنسب اليها شَنَئِيٌّ ، أجروا فَعُولَةَ مجرى فَعِيلة لمشابهتها اياها من عدة أوجه ذكرها ابن جني وابن منظور وقاسوا عليها رَكَبِيٌّ نسبة الى رَكُوبَة وحَلَبِيٌّ نسبة الى حَلوبَة .
الخصائص لابن جني : ١/١١٥ ، لسان العرب : ١/١٠٢ « شنأ » .

(٥) الخصائص لابن جني : ١/٣٨٥ ، الاقتراح للسيوطي : ٦١ .

(٦) رؤبة بن العجاج الراجز توفى سنة : ١٤٥ هـ . وابوه العجاج عبد الله بن رؤبة التميمي السعدي توفى سنة ٩٠ هـ . الاعلام : ٣/٣٤ ، ٤/٨٦ .

(٧) ك : وارتجالهما .

فان خالف ما عليه الجمهور لم يُقبَلْ ، إلاَّ ان يَكثُرَ نَاقِلوهُ ، ولم يكن عديم الوجه .

فان عُدم وجهه في القياس[1] احتَمل انه لم يُحْكِمْ قياسَه، أو نحن لم ندرك [2]وجه قياسه، أو يكونُ سَمِعَ ممن ليس فصيحاً فَسَرى[3] في كلامهم، إلاّ أنّ ذلك قليل؛ لعدم مطاوعة ألسنتهم على ما /[ك/١٩] ليس بفصيح .

واللغاتُ كلُّها حجَّةٌ ، حجازِيَّةٌ أو غيرهَا .[4]

واستشكال وجود التواتر مردودٌ ؛ لثبوته في لغة القرآن ، وما تَواتَرَ من السُّنَّة . وكلامِ العرب .

وخبرُ الآحاد يفيدُ الظنّ .[5]

وعدالة الراوي كالحديث .[6]

---

(١) وذلك كرفع المفعول وجرّ الفاعل ورفع المضاف اليه . الخصائص لابن جني : ٣٨٧/١ .

(٢) ي : أو ممن لم يدرك .

(٣) ك ، ع : فسرا .

(٤) الخصائص لابن جني : ٢/ ١٠ .

(٥) قال السيوطي : « واما الآحاد فما تفرّد بنقله بعضُ أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليلٌ مأخوذ به واختلفوا في افادته فذهب الاكثرون الى انه يفيد الظن وزعم بعضهم انه يفيد العلم » . المزهر : ١١٤/١ .

(٦) قال ابن الانباري : « يقبل نقل العدل الواحد ولايشترط أن يوافقه غيره في النقل » اهـ . و هذا هو الثابت لدى علماء الحديث . المزهر : ١ / ١٣٨ .

ولايقبل /[ع/٦٨] المرسلُ(١) ، ولا المجهول (٢) إلاّ مِمَّنْ لايُتَّهم (٣) في إرسالهِ ومجهولهِ . (٤)

والصحيحُ جَوازُ الإجازَةِ . (٥)

* * *

---

(١) المرسل الذي انقطع سنده مثل أن يروي ابن دريد عن ابي زيد وهو غير مقبول لان العدالة شرط في قبول النقل وانقطاع سند النقل يوجب الجهل بالعدالة لأنه لم يذكر فلم تعرف عدالته وذهب بعضهم الى قبول المرسل . المزهر للسيوطي : ١٢٥/١ .

(٢) الذي لايعرف قائله ، او الذي لايعرف ناقله كان يقول حدثني رجل عن ابن الاعرابي الاقتراح : ٧١ – ٨٦ .

(٣) ي : يهتم .

(٤) ع : ومجهوليته .

(٥) الاجازة مصطلح لعلماء الحديث وهي أن يجيز المحدث لمعين في شيىء معين كان يقول أجزت لك الكتاب الفلاني ، والاجازة هنا تكون في رواية الكتب والاشعار المدونة المزهر : ١٦٢/١ .

الكتابُ الثاني
في
الإجمــــاع

وهو:إجماع أهل البلدين[1] . مالم يخالف نصاً أو قياساً؛ [2] إذ لم يرد أنَّهم معصومون[3] ككلّ الأمَّة وإنَّما هو منتزع من استقراء اللغة.

فكلٌّ /[ي/١٠]من حَكَمَ عن علّةٍ صحيحة ، وطريق نَهْجَةٍ [4] -كان خليلَ[5] نفسهِ ، وسيبويهِ جنسه ، إلاّ أنَّا لانسمح له - مع ذلك [6] - بالاقدامِ على مخالفة الجماعةِ التي طال بحثها ، وتقدَّم نظرها ، إلاّ بعد إمعانٍ واتقان . [7]

كمنع المبرد [8] تقديم خبر ليس مع تجويز/[ك/١٠] أهل البلدين [9] له . [10]

---

(١) البصرة والكوفة . الاقتراح : ٨٨ .

(٢) الخصائص لابن جني : ١٨٩/١ .

(٣) ي : يتصوبون .

(٤) ك : بهجة . والطريق النهجة ، البينة الواضحة .

(٥) ك : قليل .

والخليل بن احمد بن عمرو الفراهيدي الازدي البصري توفي سنة ١٧٠ هـ استاذ سيبويه وواضع علم العروض . نزهة الالباء : ٤٥ ، انباه الرواة : ٣٣١/١ .

(٦) أي مع ما ساغ ارتكابه من حكم وتعليل . الخصائص : ١٩٠/١ .

(٧) ي : اتقان وامعان .

(٨) هو محمد بن يزيد الثمالي الازدي البصري ابو العباس المبرد امام العربية في بغداد توفي سنة ٢٨٦ هـ . انباه الرواة : ٢٤١/٣ ، بغية الوعاة : ٢٦٩/١ .

(٩) ك ، ع : البلدتين .

(١٠) هذا الكلام يوهم أن المبرد قد انفرد في منع تقديم خبر ليس عليها مخالفاً البصريين والكوفيين .

وكأجماعهم في : «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» - على أنّه مخفوضٌ بالجوار [٢] ، وخالفهم ابن جني [٣] ، فقال [٤] : عندي منه في القرآن ما يَنيفُ على ألف موضع إذ هو من حذف المضاف .أي : خَرِبٍ جُحْرُهُ . [٥]

واعتبر كثيرٌ الاجماعَ في الأمورِ اللغوية ، فَخرقُه ممنوعٌ ، وان تردد بعضهم فيه .

ومن ثَمّ قال ابنُ الخشّاب [٦] : « لو قيل : إنّ « مَنْ » الشرطيةَ لامحلّ لها من الاعراب ، مثل « إنْ » - لم يبعد ، لكن مخالفة المتقدمين

= لكن واقع الامر أن هذه المسألة من مسائل الخلاف بين أهل البصرة والكوفة ، فمنعه الكوفيون ووافقهم المبرد والسيرافي وابن الانباري ، وجوزة قدماء البصريين واختاره ابو علي والزمخشري .

انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١١٤/٧ ، شرح الكافية للرضي : ٢٩٧/٢ الايضاح لابي علي : ١٠١ الانصاف لابن الانباري : ١٦٠/١ ، المغني لابن فلاح : ٨٢٤ .

(٢) مع أن « خرب » صفة « للحجر » .

(٣) هو عثمان بن جني الموصلي النحوي ابو الفتح توفى سنة ٣٩٢ هـ .
نزهة الالباء للانباري : ٣٣٢ ، بغية الوعاة للسيوطي : ١٣٢/٢ .

(٤) ك ، ع : وقال .

(٥) ي : خرب حجر ، في ك : حجره . وقد تصرف المؤلف هنا في عبارة ابن جني ، وحاصل رأيه أن الاصل : « هذا جُحْرُ ضبّ خَرِبٍ جُحْرُهُ » فيجري خرب وصفاً على ضب وان كان في الحقيقة للجحر كما تقول : مررت برجل قائم ابوه فتجري قائماً وصفاً على رجل وان كان القيام للاب لا للرجل . انظر الخصائص : ١٩١/١ - ١٩٢ .

(٦) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد توفي سنة ٥٦٧ هـ . وفيات الاعيان : ١٨٨/٢ ، شذرات الذهب : ٢٢٢/٤ .

لاتَجُوزُ . (١)

وكذا إجماعُ العرب حجّةٌ ، لكنّ ادراكَه عَسيرٌ ؛ لكثرةِ الاختلاف، وقد قيل به (٢) في بيت الفَرزدق (٣) :

. . . . وإذ ما مِثلَهم (٤) بَشَرُ (٥)

– بنصب « مثلهم » .

وهو وان كان تميمياً فله أضدَادٌ يتمنّونَ الظَّفر بزلته ، ولَم (٦) يخطّئوهُ (٧) ، فثبت النصبُ مع التقديم (٨) اجماعاً ، ولايعتدّ بمن قال : إنه لكونه تميمياً لم يُحسن شرطَ ما عند الحجازيين .

---

(١) هذا منقول عن ابن الخشاب في كتابه المرتجل بتصرف ؛ لان ابن الخشاب كان في معرض الحديث عن اعراب « مَنْ » الشرطية ، فذكر انه لو قيل إنها مبتدأ لاخبر لها لقيامها مقام ما لايحتاج إلى خبر وهو « أنْ » الشرطية لكان قولاً ، ولايكسر هذا القول، ثم قال بعد ذلك : وبَعْدُ فالاتباع أولى وما قال به المتقدمون في تقدير الخبر حسن قويٌّ . انظر المرتجل لابن الخشاب : ٢٧٠ – ٢٧١ .

(٢) ع : « به » ساقط .

(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي توفى سنة ١١٠ هـ . الشعر والشعراء لابن قتيبة : ٤٧١ ، شذرات الذهب : ١/١٤٠ .

(٤) ي : وانه امثلهم .

(٥) عجز بيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز ،
وصدره : فَأصبَحُوا قَد أعَادَ اللهُ نعمتَهُمْ
استدل العلماء بهذا على جواز توسط خبر ما الحجازية مع بقاء نصبه وهو « مثلهم » ، وجعله بعضهم من الشواذ ، وقيل : انه غلط سببه أن الفرزدق تميمي وتكلم بلغة الحجاز، ولم يدر أن شرط عمل «ما» عندهم الترتيبُ . انظر ديوان الفرزدق : ١/٣١٦ ، شرح الاشموني : ١/٢٥٩ .

(٦) ك ، ع : فلم .

(٧) ك : يخطوه .

(٨) ك : فثبت به التقديم ، ع : فثبت التقديم .

/[ك/٢١]وقد يضمّ العربيّ إلى لغتهِ (١) أخرى فيَحفظُ الجميعَ ، فتختلفُ(٢) اللّغاتُ في اللّسانِ الواحدِ . (٣)

وقد يضمها ويبني على غير ما به ابتَدَأَ (٤) ، فتتداخلُ اللغاتُ كقلَى يقلى (٥) ، وطهرُ (٦) فهو طاهر . (٧)

فقيل : على التحليل ، أي : ردُّ كلِّ لغةٍ الى ما يليق بها . (٨)

وقيل (٩) : يجوزُ بلا ردٍّ ، فتكون مَركّبة .

وقيل : يجوز بقيدِ عدمِ أدائه إلى مهملٍ . كالحِبُكِ . (١٠)

ولايحتجُّ بكلام المولَّدينَ ، وقُيِّدَ بغير أئمة اللّغة ، ولَذا استُشهِدَ بقول حبيب (١١) ؛ لأنه /[ع/٦٨] من علماء العربية .

---

(١) ي : لغة .

(٢) ك : فتخلف .

(٣) الخصائص لابن جني : ٧١/٣ .

(٤) ك : ابتداءً .

(٥) ك : قلا يقلا .

(٦) ي : وجئتك وطهر .

(٧) ي : « فهو طاهر » ساقط .

(٨) بان أخذ الماضي وهو « قَلَى » من لغة من يقول في المضارع « يَقلِي » بكسر العين من باب ضرب يضرب وأخذ المضارع « يقلى » من لغة من يقول في الماضي « قلِي » بكسر العين من باب عَلِم يعلَمُ ، ذلك لان فعَل يفعل بفتح عينها يجب كون عينه اولامه حرفا حلقياً مثل فتح يفتح ، وليس كذلك « قلى يقلى » ، فحصل التداخل والجمع بين لغتين. وهكذا الوصف من مضموم العين يكون على فعيل مثل خبُث فهو خبيث ، وأما طاهر فهو من طَهَرَ – بفتح العين – يطهُر ـ بضمها اخذ الماضي من لغة من يجعله من باب قتل يقتل ، والمضارع من لغة من يجعله من باب حسُن يحسنُ بضمهما . انظر : الخصائص لابن جني : ٣٧٤/١ – ٣٧٦ ، المزهر للسيوطي : ٢٦٢/١ .

(٩) ع : وقد قيل .

(١٠) ي :الجبك .

والحبيكة الطريقة في الرمل ونحوه والجمع حَبيك ، وحبائك وحُبُك – بضم الحاء والباء– ومنه « والسماء ذات الحُبك » يعنى طرائق النجوم اما بكسر الحاء وضم الباء فذلك ثقيل اهملته العرب فلم تستعمله . انظر اللسان : ١٠ / ٤٠٨ « حبك »

(١١) هو حبيب بن أوس الطائي ابو تمام الشاعر المعروف صاحب الحماسة ، توفي بالموصل سنة ٢٣١ هـ . وفيات الاعيان : ١١/٢ .

وقد قال أحمد [1] : « كلامُ الشافعيِّ [2] في اللّغةِ حُجَّةٌ » [3]

فإن سُمِعَ لغتانِ من شخصٍ [4] كقوله :

وأشْرَبُ الماءَ مَابي نَحْوهُ عَطَشٌ * إلاّ لأنَّ عُيُونَهْ سَيلُ واديها[5]

- فمن تواطىء القوم ان استويا [6] ، وإلاّ فالقليلة من مخالطة قوم غيرهم .[7]

وممّا يُشبه تداخلَ اللّغاتِ تركيبُ الأقوالِ، وهو مثلُ إحداثِ قولٍ ثالثٍ في الفقه،كما وقع للمازني[8]في تركيبه/[ك/٢٢] قولاً من قولي[9] يونس [10] وسيبويه ، حيثُ رَدَّ وصَرَفَ في تام الصّيغة من نحو:يَرَى [11]

(١) هو الامام احمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني الوائلي امام الحنابلة ولد في بغداد وتوفى فيها سنة ٢٤١ هجرية.الاعلام:٢٠٣/١،مناقب الامام احمد لابن الجوزي:١٦.

(٢) هو الامام محمد بن ادريس أبو عبد الله الشافعي امام الشافعية توفى في مصر سنة ٢٠٤ هجرية . شذرات الذهب : ٩/١ ، وفيات الاعيان : ٣٠٥/٣ .

(٣) قرر علماء العربية من المتقدمين والمتأخرين ان كلام الامام الشافعي حجة يصلح شاهداً لغوياً ونحوياً وصرفياً ، وكانوا يقولون : لغة الشافعي لغة الحجاز ولغة تميم ، ونص الامام أحمد هذا قد ذكره السيوطي مسنداً في الاقتراح : ٥٧ ، وانظر الكوكب الدري:٥٥ مناقب الشافعي للبيهقي:٤١/٢ ، طبقات الشافعية للاسنوي ١٣/١.

(٤) هذا الموضوع عقد له ابن جني باباً بعنوان:«في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً . الخصائص:٣٧٠/١ .

(٥) البيت من البسيط ، رواه ابن جني عن قُطرُب . والشاهد فيه أن الشاعر استعمل فيه لغتين أولاهما اشباع ضمة الضمير في قوله :« نحوه » حتى كتبها بعضهم « نَحوهو » بالواو ، وثانيتهما اسكان الضمير في قوله :« عيونَهْ » وعند السيوطي :« سال واديها » الخصائص لابن جني : ١٢٨/١-٣٧١ و ١٨/٢ ، والمحتسب له : ٢٤٤/١ ، همع الهوامع للسيوطي : ٥٩/١ ، الدرر اللوامع للشنقيطي : ٣٤/١ .

(٦) بان كانت اللغتان متساويتين في الاستعمال والكثرة فقد تواضعت القبيلة عليه . لحاجتهم اليه في أوزان الشعر . المزهر للسيوطي : ٢٦٢/١ .

(٧) فتكون قليلة الاستعمال هي الطارئة عليه والكثيرة هي الاولى الأصلية.المصدر السابق

(٨) هو بكر بن محمد ابو عثمان توفى سنة ٢٤٩هـ من أئمة النحو في البصرة . انباه الرواة للقفطي : ٢٤٦/١ .

(٩) ي ، ك : قول .

(١٠) هو يونس بن حبيب الضبي البصري توفى سنة ١٨٢ هـ . بغية الوعاة للسيوطي : ٣٦٥/٢ ، الاعلام للزركلي : ٢٦١/٨ .

(١١) ك : يرا .

ويضعُ .[1]

فانّ يونس يَردُّ ولايَصرِفُ عكسَ مالسيبويه ، فعند يونس «يُرَيْئِيُ »[2] ، وعند سيبويه « يُرَيٌّ » ، فَيُرَيْئِيٌ - بالصرف والردّ - مركبٌ منهما .[3]

وقد يحدث ثالث خارق لهما دونَ تركيب منهما كما في ضمير «لولاي» و «لولاك» بالخفض عند البصريين ، وبالرفع عند غيرهم .[4]

فَأُحدِثَ أنَّهُ لامَحلَّ له ؛ لِعدمِ العامل كضمير الفصلِ . أو أنَّه منصوبٌ ولاناصبَ[5] ، كما قالوا في مثل : تمييز عشرين[6] ، ولايبعد في ضمير « لولاك » ؛ لأنه من ضمائرِ النصب ولاناصب .

ولايعدّ نقضا للاجماع ، إذ لاقول أُجمعَ عليه ، وانما هو مسكوت عنه[7] ، وقد جاز في الفقهيات ، فتحمل اللّغة عليها .

---

(1) ي : ويصنع .

(2) ع : يرئي .

(3) هذا التلفيق بين المذاهب النحوية قد يحصل كما في المذاهب الفقهية ليحصل مذهب ثالث من ذلك . فالمازني يعتقد مذهب يونس في ردّ المحذوف الى الكلمة عند تصغيرها واما سيبويه فلا يردّ ، وكان المازني يرى مذهب سيبويه في صرف الممنوع اذا أصبح علما مثل « جوارٍ » اذا سمي أحدٌ بها وأما يونس فلا يصرفه . فكلمة «يَرى » و «يضع» علماً تصغر عند يونس بردّ المحذوف ولاتُصرف فتقول : ضربت يُرَيْئِيَ ، ويُوَيْضِعَ . وأما سيبويه فَيَصرف ولايردّ فيقول : ضربت يُرَيّاً ويُضَيْعاً . اما المازني فقد حصل له مذهب مركب من مذهب الرجلين فصرف وردّ فقال: رأيت يُرَيْئِياً ويُوَيْضِعاً برد الهمزة والواو فيهما وصرفهما . انظر الخصائص لابن جني: ٧١/٣ ، الاقتراح للسيوطي : ٩١.

(4) هذا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . انظر الانصاف للانباري : ٦٨٧/٢ مسألة رقم «٩٧» .

(5) نقل السيوطي هذين الرأيين عن أبي البقاء العكبري في التبيين . انظر الاقتراح:٩٢ .

(6) نحو عندي عشرون درهماً فالتميز لاناصب له على التحقيق وانما هو مشبه بالمفعول . المصدر السابق

(7) اي لم يجمعوا صراحة على منع هذا الوجه .

الكتابُ الثالث
في
القيــاس

وهو : حملُ[1] غيرِ منقولٍ[2] /[ك/٢٣] على منقول في معناه. [3]

وهو معظم [4] مسائل النحو ، ولذا قيل - في حدِّهِ - :

عِلْمٌ مستخرَجٌ بالمقايس ، وقيل - في مدحِهِ - :

« إنّما النَّحْوُ قياسٌ يُتَّبَع »

فأُخِذَ بالسماعِ ، وبالقياسِ ، وبالانتزاع من عِلْمٍ آخر ، كجعلهم مُخْتَلَسَ الحركةِ [5] في حكم المتحرك أخذاً من عِلْمِ العروض ، وكقولهم : الحركات صاعدٌ وعالٍ [6] ، وسافلٌ ، ومتوسطٌ أخذوه من الموسيقى . [7]

فلا يتحقَّقُ انكار القياس في النحو ؛ إذ هو اغلب، فانكاره انكاره ، فيقاس « عمروٌ » على «بِشرٍ» في : « كتب بشرٌ» مسموعاً [8] ، وكذا في المنصوبات .

---

(١) ي : عمل .
(٢) ك : المنقول .
(٣) انظر الاقتراح للسيوطي : ٩٤ .
(٤) ك : معضم .
(٥) وهو الحرف الذي تختلس حركته .
(٦) ك : وعالي .
(٧) ك : الموسقين .
(٨) فاذا قال العربي : كتب بشر فانه يجوز ان يسند هذا الفعل الى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة نحو عمرو وزيد الى ما لايدخل تحت الحصر . انظر الاقتراح : ٩٥ .

ولولا القياس لانْسَدَّ بابُ النحو، بخلاف اللّغَة فلا قياس[1] فيها، ومن ثَمّ[2] /[ع/٦٩] لم يُسَمَّ كلُّ مُستَقَرٍّ [فيه][3] «قَارُورةً»، وكلُّ مستدير «داراً»[4].

وأركان القياس :

أصلٌ، وفرعٌ، وحكمٌ، وعلّة جامعةٌ، كرفع مالم يسم فاعله قياساً على الفاعل، بجامع الاسناد.

وشرطُ الأصل عدمُ شذوذه/[ك/٢٤] كاسْتَحْوَذَ واسْتَنْوَقَ[5] و«اِضْرِبَ[6] عَنْكَ الهمومَ طارِقَها * ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قَوْنَسَ الفَرسِ[7]

وضَمّ ضميرٍ دُونَ صلةٍ في نحو :

لَهُ زَجَلٌ كأنَّهُ صَوْتُ[8] حَادٍ . . . .[9]

(١) ك : يقاس .
(٢) ع : ثمة .
(٣) زيادة يقتضيها الكلام .
(٤) ذلك لان اللغة وضعت وضعاً نقليا لاعقلياً فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ماورد به النقل . الاقتراح : ٩٥ .
(٥) وجه الشذوذ في هذين الفعلين تصحيح الواو فيهما وكان حقه ان يقلب الفاً بعد نقل فتحته الى ما قبله .
(٦) ي ، ك : وأصرف ، وقد سقط منهما عجز البيت .
(٧) هذا البيت من المنسرح ينسب الى طرفة ويقال انه مصنوع والشاهد فيه ان الاصل: اضربَنْ عنك فحذف نون التوكيد وهو شاذ في الاستعمال . وطارقها يعرب بدلاً من الهموم ، وقونَس الفرس مقدمة رأسه . نوادر أبي زيد : ١٦٥ ، الخصائص لابن جني : ١٢٦/١ ، الاقتراح للسيوطي : ٩٧ .
(٨) في النسخ المخطوطة : « خَنَسٌ » .
(٩) صدر بيت من الوافر للشماخ بن ضرار يصف به حماراً وحشياً ، وعجز البيت
. . . . إذا طَلَبَ الوَسيقَةَ أو زَميرُ
وفي ديوانه :« له زجل تقولُ اصواتُ حادٍ » فلا شاهد فيه ، وفي اكثر المصادر « له زجل كانه اصوات حادٍ » . والشاهد فيه قوله :«كانه» ضعيف في القياس لانه ليس على الوصل حيث لم تتمكن فيه واوه . ولاعلى الوقف حيث لم يسكن الهاء بحذف الواو والضمة بل هو على حذف الواو وابقاء الضمة منزلة بين المنزلتين ولم تعهد قياساً . والزجل صوت فيه حنين ، والحادي سائق الابل ، والوسيقة انثى الحمار ، والزمير صوت المزمار. الخصائص لابن جني:١٢٧/١، الاقتراح للسيوطي:٩٧ ، ديوان الشماخ: ١٥٤

إِذْ لم يسكن، ولم يُمكَّن بالصلة .

والضرورةُ ليست من الشاذ، فإِذَن يُقاس عليها فيها [1]، كرخص الفقه، فَانها مقيسةٌ فيها .

وضرورتُهم – وان كانت أقوى من ضرورتنا ؛ لترسلهم – فقد لايَتَرسَّلونَ /[ى/١٢] ولهم ضرائرُ . [2]

كحوليّات زهير [3] السبع في سبع سنين [4] ، وأبي حفص [5] كذلك كان [6] يقول : أعملُ القصيدة في أربعة أشهر ، وأحكمها في أربعة ، وأعارضها في أربعة [7] ، ثم أخرج بها على الناس . [8]

× وكما لايقاس على الشاذ نُطقاً لايقاس عليه تركاً [9] ، فلا يترك ماضي « يزن » قياساً على ماضي « يذر » . [10]

والجاري على القياس يقبل القياس عليه وان قلّ سماعاً، وعكسه عكسه [11] ، فتقول : رَكَبِيٌّ ، وحَلَبِيٌّ / [ك/٢٥] وَقَتَبِيٌّ ،

---

(١) أي : يقاس على الضرورة في الضرورة .

(٢) هكذا جاءت العبارة في النسخ المخطوطة ، وأرى ان صواب العبارة « لعدم ترسلهم فقد يترسلون ولهم ضرائر » . لان قوة ضرورتهم تأتي من ارتجالهم الشعر دون ترسّل أو تأني ، ومع ذلك فقد يتأنون ولهم ضرائر .

(٣) هو زهير بن ابي سلمى رَبيعة بن رياح المزني حكيم الشعراء في الجاهلية . الشعر والشعراء لابن قتيبة:٥١، انساب العرب لابن حزم:٢٠١، الاعلام للزركلي:٥٢/٣ .

(٤) الخصائص لابن جني : ٣٢٤/١ .

(٥) هو مروان الاكبر مات سنة ١٨٢ هـ . معجم الشعراء للمرزباني : ٣٩٦ .

(٦) ع : لانه كان .

(٧) ي : في اربعة اشهر . وفي الخصائص : واعرضها اي أظهرها .

(٨) انظر الخصائص لابن جني : ٣٢٤/١ وفيه : ابن ابي حفصة .

(٩) قال ابن جني : « فان كان الشيئ شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في امثاله ، من ذلك امتناعك من وَذَرَ و وَدَعَ لانهم لم يقولوهما ولاغرو عليك ان تستعمل نظيرهما نحو : وزَنَ وَوَعَدَ لو لم تسمعهما » ا هـ . الخصائص : ٩٩/١ .

(١٠) ك : يزر .

(١١) أي الكثير على غير القياس لايقاس عليه .

فـي (١) رَكُوبـة ، وَحَلُوبَـة ، وقَتُوبَـة (٢) ، قياساً على شَنَئِيٍّ (٣) فـي شَنُوءَة، وإن لم يرد غيره ، إذ لم يرد ما يخالفه ، فهو جار على القياس في أصله إذ هو نظير فعلية (٤) ثلاثيةً ، وتأنيثا ، وكونَ حرف العلة ثالثاً، وتوارداً (٥) ، فقد ورد : أثيم وأثوم ، ورجيم ورجوم ، ورحيم ورحوم، ومَشِيٌّ ومَشُوٌّ (٦) ، ونَهِيٌّ ونَهُوٌّ . (٧)

فجرت شَنُوءَة مُجرى حَنيفة (٨) ، ومنع فيها مامنع في فعيلة ، فلا حذف في جليلة ، وضرورة (٩) ، وحرورة . (١٠)

ﻫ ولايقاس على ما كثر سماعه خارجاً عن القياس ، كما سمع من (١١) نحو : قُرَشِيٌّ ، وثَقَفِيٌّ ، وَسُلَمِيٌّ ، في نسب قُريش ، وثقيف ، وسليم ، وان كان اكثر من (١٢) شَنُوءَة ؛ لجريانها على القياس وخروج ما ذكر ، /[ع/٦٩] فلا يقاسُ عليه ، سَعِيد ، وكريم . (١٣)

---

(١) أي في النسب الى هذه الكلمات .

(٢) وهي الابل التي توضع الاقتاب علي ظهورها .

(٣) في النسخ المخطوطة : شنائِيٌّ .

(٤) وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها إياها في كون صيغة كلٍ منهما ثلاثيةً ، وثالثهما حرف لين وفيهما تاء التأنيث الخصائص : ١١٥/١ .

(٥) أي ترد الصيغتان في موضع واحد .

(٦) ك : ومشنوء . والمشيّ الدواء المسهل .

(٧) ك : ونهيء ونهوء . والنهيّ الناهي عن الشيئ .

(٨) اي جرت واو شنوءة مجري ياء حنيفة .

(٩) مثل ابن جني بصرورة بالصاد المهملة وهو الذي لاياتي النساء . الخصائص : ١١٧/١ .

(١٠) الحرورة من الحرية ضد الرق او من الحرارة . اللسان : ١٧٨/٤ « حرر » ، فيقال في النسب الى هذه الالفاظ : جليليٌّ ، وضَرُوري وحروريٌّ .

(١١) ك : منه .

(١٢) ع ، ك : منه .

(١٣) فيقال : سعيدي وكريميّ ولايقال : سَعَدِيٌّ ولا كرَمِيٌّ .

ويحمل الفرع على الأصل كما يحمل النظير على النظير ، وهما قياس[1] المساوي .

ويحمل الأصل على الفرع ، وهو قياس[1] الأَوْلَى .

/[ك/٢٦] والضدّ على الضدّ ، وهو قياس الأدون .[2]

فالأول - كحمل الجمع على المفرد اعلالاً وتصحيحاً ، كقِيَمٍ ، ودِيَمٍ، وزِوَجَةٍ ، وثِوَرَةٍ .[3]

والثاني - إمّا لفظاً :

كزيادةِ «إنْ» بعد «ما» المصدرية الظرفيةِ، والموصولة، حملاً على «ما» النافية . ودخولِ لام الابتداء على «ما» النافية حملاً على «ما» الموصولة . وتاكيد الفعل[4] بعد «لا» النافية حملاً على الناهية.[5] وحذفِ فاعل «أفْعِل به» تعجباً حملاً على فعل[6] الأمر . وبناءِ «حذامِ»[7] حملاً على «دراكِ» . وبناءِ «حاشا»[8] الاسمية حملاً على الحرفيةِ . وادغامِ الحرفِ المقارب في المخرجِ .

---

(١) ع ، ي : القياس .

(٢) ع ، ي : القياس الأدنى .

وهذه هي اقسام القياس في العربية :

١ - حمل فرع على اصل .

٢- حمل نظير علي نظير .

٣- حمل أصل على فرع .

٤- حمل ضد على ضد .

انظر الاقتراح : ١٠١ .

(٣) ومفرداتها قيمة وديمة وزَوْج وثَوْر . انظر الخصائص لابن جني : ١/١١٢ - ٣٠٣ .

(٤) أي تاكيده بنون التاكيد .

(٥) ع : لا الناهية .

(٦) ي ، ك : مفعول .

(٧) أي على الكسر .

(٨) ي : حاش .

وإمّا معنىً :

نحو : غَيرُ قائمٍ الزيدانِ (1) . واهمال « أنْ » المصدرية (2) حملاً على « ما » المصدرية .

وإمّا في اللفظ /[ي/١٣] والمعنى :

كحمل التفضيل على التعجب في عدم رفع الظاهر . وحملِ التعجب عليه في التصغير؛ لاتفاقهما وزناً، وأصالة، وزيادة.

والثالث (3) - /[ك/٢٧) كإعلالِ المصدر لإعلال فعله ، كقمت قياماً ، وتصحيحه لتصحيحه ، كقاومت قواماً (4) ، ونصبِ « الوجه » بعد الحَسَنِ حملاً على منصوب الضارب ، المحمول في جرّه عليه ؛ لأن العرب إذا شَبَّهَت شيئاً بشيىء مكنت الشبه (5) بينهما ، كما بين المضارع والاسم ، إعراباً وإعمالاً ، والوصل بالوقفِ وعكسِه ، والنصبِ بالجرّ وعكسه ، والمعتلِ بالصحيح نحو :

وَمَنْ يَتَّقْ (6) فإنَّ اللّهَ مَعْهُ . . . . (7)

---

(1) قال السيوطي : « حملاً على ما قام الزيدان لانه في معناه ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ إما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر » اهـ . الاقتراح : ١٠٦ .

(2) أي اهمالها مع المضارع .

(3) ي : والسادس .

(4) الخصائص لابن جني : ١/١١٢-٢٠٣ ، الاقتراح : ١٠١ .

(5) ع : التشبه .

(6) ع : يتق الله .

(7) صدر بيت من الوافر وعجزه :

. . . . وَرِزْقُ اللّهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِي

والشاهد فيه قوله : « يتقْ » حيث سكن القاف وهي عين الفعل وسلط الجازم عليها وقياسها الكسر قياساً على الصحيح . ومؤتاب : راجع من إئتاب مثل أب اذا رجع وغادي : جائى . انظر : المحتسب لابن جني : ١/٣٦١ ، الخصائص له : ١/٣٠٦ ، ٢/٣١٧ - ٣٣٩ ، الصاحبي : ٢٨ ، لسان العرب : ١/٢١٨ أوب ، شرح الشافية : ٢/٢٩٩ .

وعكسه نحو :« عَلَى أنْ يُحْيِيْ المَوْتَى »[1] ، وكحمل الياء[2] على الألف في نحو :

كَأَنَّ أيديهنَّ[3] بالقَاعِ القَرِقْ[4] . . . .[5]

وعكسه نحو :

. . . . وَلاتَرَضَّاهَا . . . .[6]

وكاشتراطهم اتحادَ الزمان في الفعلين المتعاطفين حملاً على التثنية في اشتراط الاتحاد ، ويمكن أنّه من حمل النظير اعتباراً بكون العطف في الفعل نظير التثنية في الاسم .[7]

والرابع[8] -كالجزم/[ك/٢٨] بـ (لن) حملاً على (لم) مع تضادهما

---

(١) سورة القيامة : ٤٠ . قرأ الجمهور « يُحْيِيَ » بفتح الياء ، وقرأ طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان بسكون الياء وهي موضع الشاهد هنا حيث ان الفتحة حركة اعراب غير لازمة . راجع المحتسب لابن جني : ٣٤٢/٢ ، تفسير البحر المحيط : ٣٩١/٨ ، الاقتراح: ١٠٣ ، معجم القرآت القرآنية : ١٤/٨ .

(٢) ي : الهاء .

(٣) ي : ايهديهن .

(٤) ي ، ك : الفرق .

(٥) قاله رؤبه وهو من الرجز وبعده :

أيدي نساء يتعاطين الورقْ

يصف الابل بسرعة السير ، والقرق الارض المستوية والورق الدراهم والشاهد فيه اسكان الياء في « ايديهن » تشبيهاً لها بالالف في عدم تحمله الحركة ، ديوان رؤبة : ١٧٩ ، المحتسب لابن جني : ١٢٦/١ ، الخصائص له : ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، الخزانة : ٣٤٧/٨ .

(٦) هذا جزء بيت لرؤبة من الرجز وتمامه :

إذَا العَجوزُ غَضِبَتْ فَطلِّقْ وَلاتَرضَّاها ولاتَمَلَّقْ

والشاهد فيه عدم حذف الالف للجازم تشبيهاً لها بالياء حالة الاشباع . ديوان رؤبة : ١٧٩ ، الخصائص لابن جني : ٣٠٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٤/١٠ - ١٠٦ ، الاقتراح : ١٠٤ ، الخزانة : ٣٥٩/٨ .

(٧) وهو رأي ابي حيان نقله عنه السيوطي في الاقتراح : ١٠٥ .

(٨) وهو حمل الضد على الضد في القياس .

/[ع/٧٠] استقبالاً ومضياً (١) ، ولم يضربِ الرَّجُلُ حملاً على الجرّ ، واضربِ الرجلَ حملاً على الضدّ بواسطةٍ ؛ لحمله على « لم يضرب الرَّجلُ » المحمولِ على الجرّ . (٢)

ويجوز حمل فَرع على أصل متعدّد كأيّ (٣) ، أعربت في الاستفهام والشرط حملاً على بعضٍ ، وكُلٍّ : نظيرٍ ونقيضٍ . (٤)

والمقيس على كلام العرب منه ، أعراباً (٥) ، وتصريفاً كبناء نحو : شَمْلَلَ من خَرَجَ وضَرَبَ ودَخل بتضعيف الأخير (٦) ومثال : صَمَحْمَحَ من ضَرَبَ ضَرَبْرَب (٧) وقاسموا على المقيس واستُظْهِرَ (٨) كحمل الصفة المشبهةِ على الوصفِ (٩) عند الجريان على غير من هو له في ابراز الضمير، وقد كان الوصف محمولاً على الفعل، حيث يُجَرَّدُ(١٠) عند رفعه الظّاهر .

وكجعل « لا » أصلاً لـ « لات » ، وفرعاً لِـ « لَيسَ » . (١١)

(١) لن لنفي الاستقبال ولم لنفي المضي .

(٢) في المثال الاول حمل الجزم على الجرّ وفي الثاني حمل الجزم على الكسر الذي هو مقابل الجر . الاقتراح : ١٠٧ . (٣) ع : وكأي .

(٤) اعربت أي حملاً على نظيرتها بعض وعلى نقيضتها كل . الاقتراح : ١٠٧ .

(٥) ع : اعرابا منه .

(٦) اي الحرف الاخير فتقول خرجَجَ وضربَبَ ودَخْلَلَ - يقال : شملل الرجل اذا اسرع كما في اللسان : ٣٧١/١١ . شمل

(٧) ك : ضريب .
والصمحمح من الرجال الشديد . كما في اللسان : ٥١٩/٢ . صمح

(٨) اي جعل جوازالقياس على ما ثبت بالقياس هو الظاهر .
الخصائص لابن جني : ١٨٦/١ ، الاقتراح : ١١٠ .

(٩) وهو اسم الفاعل .

(١٠) فلا تلحقه العلامات .

(١١) الاقتراح : ١١١ .

ويجوزُ القياس على المختَلَفِ فيه اعتباراً للقول به لدليل [ك/٢٩] ، فهو عند قائله كالمتَّفَق عليه ، كقياس «إلا» على «يا» بجامع (١) الحرفيّة ، والقيام مقام فعل ، وعملُ « يا » نصباً مختلفٌ فيه . (٢)

وَعِلَلُ الفقهِ أماراتٌ فيصحّ تخلفها ، وعلل النحو أقربُ منها للعلل العقليّة فهي غير مدخولة ، وحيث لاتظهر العلّةُ (٣) فيقال في النحو [ي/١٤] مسموعٌ وفي الفقه تَعبُّد . (٤)

وفائدة العلّةِ العلم بأنَّ الحكم في غاية الوثاقة .

قال ابن جنّي : وهل يحسن الظنّ لعاقل أنَّ اطراد رفع الفاعل مثلاً - وقع منهم على غير رويّة (٥) ؟ . قال سيبويه : وليس شيءٌ مما يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاوِلُونَ به وجهاً . (٦)

ثم اعلم أنّها علي قسمين : (٧)

أ - مُظْهِرةُ حكمةٌ ، وسَمَّاها بعضهم : عِلَّةَ العلّةِ ، وبَعضهم : متمِّمَ العلّةِ ، أي : باظهار حكمتها ، فهي شرح لها ، يصح الاستغناء بها ، كأن يقال في العلّة (٨) : رُفِعَ زيدٌ لأنّه فاعل ، فيقالُ في حكمة ذلك : إنما ارتفع الفاعلُ لأنه أسند إليه /[ك/٣٠]. فلو بدأت بهذا لأغنى .

وقد تكون الحكمةُ صالحةً لتتميم (٩) العلّة والحكمة ، كتعليلِ رفع الفاعلِ بالفرق بينه وبينَ المفعول .

---

(١) ي : على ما يجامع .

(٢) من العلماء من قال ان « يا » عاملة ومنهم من يقول : فعل مقدر . الاقتراح : ١١١ .

(٣) الخصائص لابن جني : ٤٨/١ - ٥٣ .

(٤) ي : مقيد .

(٥) ي : رؤية . وانظر الخصائص : ٤٨/١ - ٥٣ . ١٤٤

(٦) كتاب سيبويه : ٣٢/١ .

(٧) الاقتراح : ١١٥ .

(٨) ع ، ي : علة .

(٩) ع : لتعميم .

ب - وعلّةٌ موجِبَةٌ ؛ لطرد [1] كلامهم وسَوقِه /[ع/٧٠] على قانون لغاتهم . وهذا القسمُ هو الأكثر ، وأقسامُه كثيرةٌ والمشهورُ منها أربعةٌ وعشرون نوعاً : [2]

١- علّةُ سماعٍ : كثَدْيَاء ، ولم يسمع أثدى ، ولامانعَ غيرُ عدمِ السَّمَاعِ . [3]

٢- وعلّةُ تشبيهٍ : كإعرابِ الفعلِ وبناءِ الاسمِ .

٣- وعلّةُ استغناءٍ : كتَرَكَ عن وَدَعَ . [4]

٤- وعلّةُ استثقال : كالموجِبَةِ لِحذفِ واو « يعد » .

٥- وعلّة فَرقٍ : كرفعِ الفاعلِ ونصب المفعول ، وفتحِ نون الجمع وكسر نون المثنى .

٦- وعلّةُ توكيدٍ : كتأكيد الفعل بالنونِ ، لتأكيد ايقاعه أو رفعه . [5]

٧- وعلّة تعويض : كَاللّهُمَّ .

٨- وعلّةُ تنظير : كالكسر للساكنِ بالجزم حملاً على الجرّ ، إذ هو نظيره [6] في الاختصاص .

٩- وعلّةُ نقيض : كحمل « لا » /[ك/٣١] على « إنَّ » .

١٠- وعلّة حمل [7] : كتذكيرالفعل المؤنث حملاً على المعنى، نحو :« فمن جاءَهُ موعظةٌ » [8] [أي : وعظ] [9] .

---

(١) ي : الطرد .

(٢) الاقتراح : ١١٥ .

(٣) امرأة ثدياء : عظيمة الثديين ، وهي فعلاء لا أفعل لها لان هذا لايكون في الرجال ولايقال : رجل أثدى . اللسان : ١٤ / ١٠٩ « ثدي » .

(٤) ع : ودَعَ .

(٥) ع ، ي : وانتزاعه .

(٦) ك : نظير .

(٧) ي : عمل .

(٨) ك : موعضه . سورة البقرة : ٢٧٥ .

(٩) ك : مابين القوسين ساقط .

١١- وعلّة مشاكلة : كـ « سَلاسِلاً » . (١)

١٢- وعلّة معادلةٍ : كما في أحمد ومسلمات . (٢)

١٢- وعلّة مجاورة : نحو : « هذا جُحْرُ (٣) ضَبٍّ خَرِبٍ » ، (٤) وضم لام « الحمدُ لُلّهِ » .

١٤- وعلّة وجوب : كرفعِ الفاعل .

١٥- وعلّةُ جوازٍ : كأسبابِ الإمالةِ .

١٦- وعلّةُ تغليبٍ : مثل « وكانت من القانتين » . (٥)

١٧- وعلّةُ اختصارٍ : كالترخيم .

١٨- وعلّةُ تخفيف : كالادغام .

١٩- وعلّة أصلٍ : كاستحوذ ، ويؤكرم ، وصرفِ مالا ينصرف .

٢٠- وعلّةُ أولى : كتقديم الفاعل على المفعول .

٢١- /[ى/١٥] وعلّةُ دلالَةِ حالٍ كـ « الهلالُ » -عند استهلاله- أي : هذا الهلالُ .

٢٢- وعلّةُ اشعارٍ : كـ « مصطَفَونَ » . (٦)

٢٣-وعلّة تضادٍّ : كمنع إلغاء الفعل القلبي عند تأكيده ، للمضادة بين الإلغاء والاعتناء .

٢٤- وعلّةُ تَحليلٍ : -ذكرها ابن الخشّاب وغيره (٧) -وفسّروها

---

(١) سورة الانسان : ٤ .

(٢) قال السيوطي : « جرهم ما لاينصرف بالفتح حملاً علي النصب ، ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم » ا هـ . الاقتراح : ١١٦ .

(٣) ك ، ي : حجر .

(٤) الخصائص : ١٩١/١ .

(٥) سورة التحريم : ١٢ .

(٦) بفتح ما قبل الواو اشعاراً بان المحذوف ألفٌ .

(٧) انظر المرتجل لابن الخشاب : ٢٦ .

[ك/٣٢] بـ « كيف » حيث حُلَّتْ [١] شبهةُ القائل بحرفيتها لموالاتها [٢] الفعلَ وتمامِ الكلام بها . [٣]

وتفسير أبي حيّانَ [٤] لها بـ « قُسِيّ » جمعُ قوس [٥] على فُعُولٍ كفُرُوْخٍ [٦] ، ثم قلبت عينه للامه ، وصار الى قِسِىّ - بعيدٌ ؛ إذ لاحَلَّ . وقد خالف تفسير من ذكرها [٧] من المتقدّمين .

ويمكن ان يمثل لها [٧] بـ « مَرْمَويّ » حيث خالف كرسيّاً .

كثر العلل موجبَة ، وقد تكون مُجوِّزَة /[ع/٧١] كما في الإمالة ، وواو « أُقّتَتْ » [٨] ، والوصف الذي يصحّ حالاً ونعتاً . [٩]

قال ابن [١٠] : وهذا الضرب وان كان يسمى علّة فهو[١١] في الحقيقة سببٌ .

---

(١) ك : حُلّلت .

(٢) ي : بموالاتها .

(٣) كأنّ هناك من ادعى حرفيتها فاستدلوا على اسميتها بالتحليل بنفي حرفيتها ؛ لأنها مع الاسم كلام ونفي فعليتها ؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل . الاقتراح : ١١٨ .

(٤) هو أثير الدين ابو حيان محمد بن يوسف الاندلسي النحوي صاحب تفسير البحر المحيط وله مؤلفات كثيرة توفي بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ . فوات الوفيات : ٧١/٤ ، بغية الوعاة : ٢٨٠/١ ، الاعلام : ١٥٢/٧ .

(٥) يجمع قوس على قِسِيٍّ - بكسر القاف - وقُسِيٍّ - بضمها . وعلى اقواس وقياس . والجمعان الأولان مقلوبان عن قُوُوْس على وزن فُعُوْل وان كان لم يستعمل واستغنوا عنه بقسي فلم يأت إلا مقلوباً بقلب العين وهي الواو الى اللام .
انظر : تاج العروس : ٢٢٤/٤ .

(٦) ي : كفروح .

(٧) الضميران يعودان الى علة التحليل .

(٨) سورة المرسلات : ١١ ، والآية « واذا الرسل أُقِتَتْ » . والاصل « وُقِّتَت » فلما ضمت الواو ضماً لازماً جاز قلبها همزة.

(٩) مثل مررت بزيد رجل صالح ورجلاً صالحاً . الاقتراح : ١٢٠ .

(١٠) عبارة ابن جني : « وضرب آخر يسمى علّة وانما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولايوجب » الخصائص : ١٦٤/١ .

(١١) ي : وهو ، ع : هو .

ثم العلّةُ الموجِبَةُ قد لايُتَصَوَّرُ رَفعُ حكمها كاعراب الفتى[1]، وهو لاحق بعلل المتكلّمين ؛ لعدمِ قبولها النَّقضَ. ومنها مايُتَصَوّر، لكنْ يُستثقل [2] كحركاتِ المنقوصِ ، وقد يمكن أن يكونَ منهما كبقاء واو عُصفور في الجمع مع /[ك/٣٣] بقاء الكسر أو التبديل [3]، وكذا قلب الألف بعد ضمّ أو كسرٍ مع البقاء والتحويل ؛ وكذا واو «ميزان». [4]

وجعلوا من الأوّل الجمع بين الألفين للزوم وقوع الألف [5] بعد السكون ، وهو عندي من الثاني .

وثبوتُ الحكمِ في محلّ النَّصِّ قيل به [6]، وقيل بها [7]، وأُلزِمَ الأوّلُ فَقْدَ العلّةِ فلا يمكن الإلحاق [8] ، وأجيب : بأنها موجودة . لكنها لايستند إليها لِضَعْفها ؛ لأنها مظنونةٌ ، والنَّصُّ قطعيٌّ [9]، فلا يُعدل عن الأقوى .

وَلايثبت بهما ؛ للتناقض [بين القطع والظن ؛ لأنَّ الحكم تابع لموجبه ، وَمُنِعَ التناقضُ] [10] بأن الحكم مُثْبَتٌ بالنّص ، والعلّة داعيةٌ ، ونحن نقطع على الحكمِ بكلامِ العرب ، ونَظنُّ أنَّ هذهِ العلّةَ داعيةٌ للواضع فلم يتّحد محلُّ القطعِ والظنّ ، أمّا الملحَقُ [11] فيثبت بها لانفرادها .

---

(١) في وجوب كونه بحركات مقدرة أبداً .

(٢) ع : يشتغل .

(٣) عصفور يجمع على عصافير ويجوز ابقاء الواو بعد الكسرة فتقول : عَصَافِوْر مع المشقة والكراهة .

(٤) ويجوز على كُرْه « موْزان » لانه من الوزن .

(٥) أي الالف الثانية انظر الاقتراح : ١٢١ .

(٦) اي بالنص .

(٧) اي بالعلة . انظر الاقتراح : ١٢٢ .

(٨) معنى هذا أن القول بثبوت الحكم بالنص لا بالعلة يؤدي الى سدّ باب القياس لان هذ القول يبطل تأثير العلة فيبطل الالحاق . انظر الاقتراح : ١٢٢ .

(٩) وهو كلام العرب .

(١٠) ك : ما بين القوسين ساقط .

(١١) وهو الفرع المقيس على الاصل .

والعِلَّةُ بَسيطَةٌ ومركبةٌ [1] :

فالأوّل - كالاستثقال ، والجِوارِ ، والمشابَهَة . [2]

والثاني-كقلب/[ك/٣٤] واو ميزان؛لسكونها[3] وكسرما قبلها.

ومن شرط العلّةِ ايجابها الحكمَ [4] ، كالالتباس /[ي/١٦] في حمل الفعل على الاسم في الاعرابِ، لا لامِ الابتداء والابهامِ والتخصيصِ؛ إذ ليست موجِبَةً في الأصلِ . [5]

وفي التعليل بالعلّة القاصرة خلافٌ كتسكين الفعل المسند إلى الضمير ؛ لتوالي أربع حركات ، فالسكون عام ، والعلّةُ قاصرة على الثلاثي الصّحيح ، وبعض الخماسيّ .

قال ابن جنّي: وكتعليل النصب بجاء وعسى في نحو: «ما جَاءَتْ حَاجَتَك » [6] و « عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً » [7] مع قصرهما على هذين الموضعين . [8]

---

(١) ع : واو العطف ساقطة .

(٢) العلة البسيطة هي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بهذه الامور الثلاثة ونحوها .
والعلة المركبة هي المكونة من أوصاف عديدة كما مثل لذلك المؤلف . انظر تفصيل ذلك في الاقتراح : ١٢٣ .

(٣) ي : سكونها .

(٤) اي في المقيس عليه .

(٥) حيث ان الموجب لاعراب الاسم قبوله لصفة واحدة ومعاني مختلفة ولايميزها الا الاعراب. الاقتراح : ١٢٤ .

(٦) قال ذلك الخوارج لابن عباس حين أرسله اليهم عليٌّ وفيه أن «جاء» عملت عمل صار التي من اخوات كان وحاجتك منصوب خبرها واسمها ضمير يعود على ما .
انظر : كتاب سيبويه : ٥٠/١ ، ١٧٩/٢ ، ٢٤٨/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٩٠/٧ .

(٧) هذا مثل قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير من العراق وبات بالغوير في الطريق وصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر ، وفيه مجيئ خبر عسى اسماً مفرداً وهو أبؤسا .
انظر : الخصائص : ٩٨/١ ، مجمع الامثال : ١٧/٢ ، مغني اللبيب : ٢٠٣ .

(٨) فلا يجوز ان يجريا مجرى «صار» في غير هذين الموضعين . الاقتراح : ١٢٥ .

قلت : هذا عكس ماقيل . إذ فيه تخلّف الحكم عن العلّة .

وَوَجْهُ صحة التعليل بالعلّة القاصرة بمشابهتها المتعدية في الأخالة [1] والمناسبة ، وزادت [2] بظاهر النقل ، فان لم يكن علما للصحّة /[ك/٣٥] فلا يكون علماً للفساد ، وليست فائدتها مقصورة على التعدية، بل من فوائدها الإخالة ، ومعرفة الفرق بين النّصوص التي يعرف معناها والتي لايعرف ، وتفيد منع ردّ غير المنصوص إليه ، وأنّ الحكم ثبت [3] في المنصوص عليه بهذه العلّة .

والأصح جواز التعليل بعلّتين [4] ، كقلب واو مُسْلِميَّ ؛ للاجتماع مع الياءِ ؛ وللكسر اللازم لما قبل ياء المتكلّم ، فهي بسببِ الادغام كالموالية لياء المتكلم .

وكذا « لاسيّما » فهي كميزان وطيّ وليّ من طويتُ ولَويتُ .[5]

فان اختلف المعلِّل أخذ بأقوى العلتين ، فان استويا جُمِعَا ؛ إذ لاينكر [6] اعتقادهما جميعاً .

وقد تكثر العِللُ ، كتعليلِ تنزيلِ الفاعلِ منزلة الجزء من فعله :

١- بتسكين الفعل له .

٢- ومنع العطف عليه ضميراً . [7]

---

(١) اي في الظن والحسبان .

(٢) أي على العلة المتعدية .

(٣) ي : يثبت .

(٤) الخصائص : ١/١٧٤ .

(٥) هي سيّ وأصلها سِوْيٌ قلبت الواو ياء لعلتين إحداهما- لانها ساكنة بعد كسرة مثل ميزان وثانيتهما لأنها ساكنة قبل ياء مثل طيّ وليّ والاصل طَوْيٌ وَلَوْيٌ ومصدرا طويت ولويت . الخصائص : ١/١٧٧ .

(٦) ك : ولايتكر .

(٧) ع : [ضمراً] ساقطة .

اي ان كان ضميراً متصلاً فلا يعطف عليه الابعد تاكيده بمنفصل .

٣- ووقوع [١] الاعراب /[ك/٣٦] بعده . [٢]
٤- وتأنيث الفعل لتأنيثه .
٥- وقولهم : كُنْتِيّ . [٣]
٦- وحَبَّذا . [٤]
٧- ولا أحبذه . [٥]
٨- وفَحَصْطُ . [٦]

بابدال التاء طاءً لمجاورة الصّاد ، فهذه ثمان علل ، وحملُها على العلل المؤثرة حتّى يمنع اجتماع علّتين - قياس مع الفارق .

ويصحّ التعليل بعلّتين متضادّتين لحكمين متضادّين [٧] في محل واحد ، كما في باء التّعدية أنها من الفعل كالهمزة ، ومن المجرور لعدم جَواز الفصل [٨] . ومنه القَوَدُ ، والحَوَكَةُ ، عُلِّلَ القلبُ في أمثاله بالحركة ، وعلَّلوا عدم القلب حيث وُجدَ بالحركة ، بناءً على أنَّها /[ي/١٧] بعد الحرف ، فهي كألف جَوَاد [٩] ، مانعة من قلب حرف العلّة ، وهو مأخذٌ[١٠] غريب!

---

(١) ع : أو وقوع .

(٢) كما في الامثلة الخمسة مثل يضربون فان علامة رفعه ثبوت النون وعلامة نصبه وجزمه حذفها وهي بعد الفاعل .

(٣) وذلك في النسب الى كنتُ فتكسر التاء لياء النسب .

(٤) وذلك في تركيب الفعل مع فاعله واعراب حبذا كلها مبتدأ .

(٥) ك : ولا احبذ .

(٦) وهي فحصتُ .

(٧) ع : مضادّين .

(٨) الخصائص : ٣٤٢/١ ، الاقتراح : ١٣٠ .

(٩) شبهوا حركة العين بحرف اللين فكأن فَعَلا فَعَال مثل جَواب وهَيَام . الخصائص : ١٢٣/١-١٢٤ ، الاقتراح : ١٣٠ .

(١٠) ك : ماخوذ .

وهل يصحّ الدّور ؟ [(١)]

أجازه المبرّد [(٢)] ، وعلّل [(٣)] سكون الفعل بدفع توالي أربَع متحركات ، وعلّل تحريك الضّمير بسكون ما قبله علّل ما قبله علّل هذا بهذا ، ثم دار فاعتلّ لهذا بهذا . [(٤)]

وأحسن منه /[ك/٣٧] ما فعله سيبويه ، علّل جرّ معمول اسم الفاعل ونصب/[ع/٧٢] معمول الصّفة المشبهة[(٥)] بحمل كلّ على الآخر.[(٦)]

ومسألة المبّرد ضعيفة ؛ إذ الشيئ لايكون علِّة لنفسه فكيف يكون علِّةً لعلّته ؟ [(٧)]

وتعارض العلل ضربان :

١- اتحاد موجَبِها ، وهو السّابق في التعليل بعلّتين . [(٨)]

٢- واختلاف الموجَبِ [(٩)] ، كإعمال « ما » وإهمالها [(١٠)] لشَبَهها بليس في نفي الحال ، والدخول [على الجملة الاسمية ، وشبهها بهل في الدخول بمعناها] [(١١)] على الجملة المستقلة بنفسها ، ومباشرتها لكلٍّ من

---

(١) الدور توقف شيئين كل واحد منهما على الآخر ، والمراد هنا دور الاعتلال بان يعلل الشيئ بعلة معللة بذلك الشيئ.قال ابن جني:« هذا موضع طريف » الخصائص:١/١٨٢.

(٢) هو محمد بن يزيدبن عبد الاكبر البصري ابو العباس المبرد توفي سنة ٢٨٦ هجرية . نزهة الالباء : ٢١٧ ، بغية الوعاة : ١/٢٦٩ .

(٣) ع ، ك : علل .

(٤) الخصائص : ١/١٨٣ .

(٥) ع : « المشبهة » ساقطة .

(٦) كتاب سيبويه : ١/١٩٤-١٩٥ ، الخصائص : ١/١٨٣ .

(٧) هذا التعقيب لابن جني في الخصائص : ١/١٨٤ .

(٨) وهو حكم واحد يتجاذبه علتان فاكثر .

(٩) أي حكمان في الشيئ الواحد المختلفان بعلتين مختلفتين . الخصائص : ١/١٦٦ .

(١٠) اهل الحجاز على اعمالها وبنو تميم على اهمالها .

(١١) ك : ما بين القوسين ساقط .

الجزئين . (١)

وكذا «ليتما» أهملت وأعملت حملاً على [أخواتها ، أو حملاً على](١)حروف الجرّ مع قوّة شبهها بالفعل في الأفراد وعدد الحروف .(٢)

وكذا هَلُمَّ اسم فعل ، أو فعل (٣) ، فلا تلحقها الضمائر ، أو تلحقها ، وقد تجاذبها (٤) علتا الحال والأصل .

وتصحّ عدميّةٌ كبناءِ الضمير باستغنائه عن الاعراب . (٥)

خاتمة

أ- العلل تَعليميّة (٦) ، وه لتي يتو الى معرفة كلامِ العرب ، كأخذ /[ك/٣٨] اسم الفاعل مطرداً [من فعل ، اعتماداً على قولهم : ركب فهو راكب ، وقد رأيناه مطّرداً] (٧) فأجريناه فيما لم نسمع. وكذا النّصب بأَنْ ، ورفع الفاعل . (٨)

ب – وعلل قياسيّة كتعليلِ النصب بإنَّ ؛ لشبهها بالفعلِ المُقَدَّمِ المفعولِ . (٩)

---

(١) الخصائص : ١٦٧/١ .

(٢) ع ، ي : ما بين القوسين ساقط .

(٣) مثل : قلما وطالما . الخصائص : ١٦٧/١– ١٦٨ .

(٤) اجرى اهل الحجاز هلمّ مجرى صه فهي اسم فعل لاتلحقها علامات التثنية والجمع والتأنيث .
والحقها بنو تميم بالافعال فالحقوا بها العلامات . الخصائص : ١٦٨/١ ، الاقتراح : ١٣٢ .

(٥) ع : تجاذبهما . ك : تجاذبا .

(٦) وذلك لاختلاف صيغه . الاقتراح : ١٣٣ .

(٧) في النسخ المخطوطة : تعليليّة . والصواب ما اثبته من كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي : ٦٤ ، فهو الذي قسم العلل النحوية الى ثلاثة أضرب .

(٨) ع : ما بين القوسين ساقط . وفي ي : مطرد .

(٩) الايضاح في علل النحو : ٦٤ .

(١٠) فهي تشبه الفعل الذي قدم مفعوله على فاعله نحو :« ضرب اخاك محمد » .
الايضاح في علل النحو : ٦٤ .

جـ - وعلل جَدَليَّة وهي تكون بعد ما سبق كأن يقال : من أين أشبهت [1] إنَّ الأفعالَ ؟ ، وهلاَّ شُبِّهَتْ بما أُخِّر مفعوله ، فكلّ ما أجيب به عن هذا فهو داخل في علّة الجدل والنظر . [2]

مَسَالك العلّة [3]

منها الاجمَاعُ [4] : كَإجماعهم على علّة تقدير الحركات بالتعذّرِ والاستثقالِ في المقصُور والمنقوص .

ومنها النّص : كقولِ العربيّ : أليْسَ [5] مَعْنَاهُ الصَّحيفَةَ ؟ [6].

وقَولِ عُمَارَة بن عَقِيل : إنّه أوزَن . أي : أثقل على النفس ، أعني تنوينَ « سَابِقُ » مع نصب «النَّهارَ» ، حين قيل له : ما تريد بقراءَتكَ : «وَلا اللّيلُ سَابِقُ النَّهارَ» [7] ؟ /[ك/٣٩] قال أريدُ «سابقٌ النَّهارَ» ، فقيل : هَلاَّ قُلْتَه ؟ فقال : لو قُلْتُه لكان أوزَنَ ، أي : أثقلَ على النفس . فأخذ منهُ صحّة قولنا : أصلِ كذا كذا ، وعلة كذا كذا ، وترك الأقوى طَلَباً للتخفيف . [8]

وقال بعضهم : اللهُمَّ ضَبُعَاً /[ع/٧٢] وذِئباً ، قال سيبويه : فقلنا

---

(١) ك : اشبهت .

(٢) ي : والنظير .

(٣) وهي الطرق التي تعرف بها العلة .

(٤) الخصائص : ١/١٨٩ .

(٥) ع : ليس .

(٦) حكى ذلك الاصمعي عن أبي عمرو قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابي ؟ قال : نعم أليس بصحيفة ؟ . الخصائص : ١/٢٤٩ .

(٧) سورة يس : ٤٠ .

(٨) انظر الخصائص : ١/٢٤٩ .

ماأَرَدتَ ؟ فقال : أردتُ اللّهُمَّ اجمَع .[1]

ومنها الإيماء : كقول النّبيِّ صلَى اللّهُ عليه وسلّم لقَوم قالوا له : نَحنُ بَنُو غَيّان - : « بل أنتم بنو رَشْدَان » [2] . إشارة الى زيادة الألف والنون . وكذا قول الفرزدق :

وعَينَانِ قَالَ اللّهُ كُونَا فكانَتَا فَعُلَانِ بالألباب [3] مَاتَفْعَلُ الخَمْرُ [4]

في مَجلسِ ابن أبي اسحاق [5] ، فقال له : ماعَليك لو قلت : فَعُولَيْنِ ؟ . فقال الفرزدق : لو شئتُ أن أُسبِّحَ لسَبَّحتُ ، ونَهضَ [6] فلم يَعْرِف أحدٌ مِن المجْلس ما أَرادَ ، ومُرَادُه لو نصب لاقتضى أنّ اللّهَ أمَرَهُمَا بَعْدَ خلقهما أن تفعلا ، والمُرادُ هما يفعلان /[ك/٤٠] فكان تامّةً .

ومنها السَّبر والتقسيم : بأن يذكر جَميع الوجُوه المحتملة ، لا الغير [7] المحتملة ، ثم يسبرهَا ، أي : يختبرها ، فيبقي منها ما يَصلُح

---

(١) قال سيبويه : « وهذه حُجَجٌ سُمِعتْ من العرب وممن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب ، من ذلك قول العرب في مَثَلٍ من أمثالهم : « اللهم ضَبُعا وذِئباً » إذا كان يَدعو بذلك على غنم رجل ، وإذا سألتهم ما يعنون ؟ قالوا : اللهم اجمع أو اجعل فيها ضَبُعاً وذئباً وكلهم يفسر ما ينوي » كتاب سيبويه : ٢٥٥/١ ، الخصائص : ٢٥٠/١ .

(٢) قال أبو داود : وغير النبي صلى الله عليه وسلم اسم العاص وعزيز وعتلة وشيطان وسمى حرباً سلما وبنو الزنية سماهم بني الرُشدَة ، وسمى بني مُغْوِيَة بني رِشْدَةَ . انظر سنن ابي داود كتاب الآداب باب تغيير الاسم القبيح: ٢٨٩/٤، الخصائص: ٢٥٠/١.

(٣) ك : بالباب .

(٤) البيت من الطويل لذي الرُمّه والذي انشده الفرزدق في مجلس ابن ابي اسحق ، والشاهد فيه قوله : « فعولان » يجوز فيها الرفع نعتاً للعينين او خبراً لمبتدأ محذوف على الاستئناف والنصب خبراً للكون . شرح ديوان ذي الرمة للباهلي : ٥٧٨/١ ، الخصائص : ٣٠٢/٣ ، الاشباه والنظائر : ١٢٥/٣ ، الاقتراح : ١٣٩ .

(٥) هو عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري ابو بحر بن أبي اسحاق توفي بالبصرة سنة ١٢٧ هـ وقيل سنة ١١٧ هـ . نزهة الالباء : ١٨ بغية الوعاة : ٤٢/٢ .

(٦) أي الفرزدق .

(٧) هكذا في المخطوطات والاولى عدم تعريف غير فيقال : لاغير المحتملة .

للتعليل [١] ، كَأن يقول في «مروان» : إمّا ان يكون فَعْلان ، أو مَفْعَالاً، أو فَعْوَالاً ، لايجوز مَفْعَالٌ ولافعْوَال ؛ لعدم وجُودهما في كلام العرب، فتحتّم فَعْلاَنُ ، ولايذكر في السبر فَعْوَان [٢] ونَحْوَهُ [٣] ممّا لم يقرب من الوجُودِ ، بخلاف مَفْعَال - مفتوح الميم - فإنّه قريب من مكسورها كمحراب .

فان لم يَصْلح من الأقسام شيءٌ بطل الحكم كقولك : اللام في خبر لكنَّ ليس للتأكيد ، إذ هي مع إنّ [٤] لاتفاقهما فيه [٥] ، ولا للقسم لأنّها فيما يُلاقيه وهي إنَّ ، ولكنَّ لاتلاقيه فبطلَ دخولُ اللام في خبر لكنَّ . [٦]

وقد يكون السَّبْرُ فيما يليقُ بالحكم ، كَأنْ تقول : النَّصْبُ بعد إلاّ ليسَ لأنّ مَعْنَاها أستثني، لأنَّ معانيَ الحروفِ /[ك/٤١] لاتعمل، ويَلزَمُ نَصْبُ المُفَرَّغِ له، ووجُوبُ النصب في النفي، وبطلانُ نصب «غير» إذ لايصحّ تقدير: إلاّ غَير زيد [٧] . ومُعَارَضته بتأويلها بيمتنع[٨] ، فيلزمُ رفع المستثنى دائماً، كما أورَدَهُ عَضُدُ الدَّولة[٩]

---

(١) الخصائص : ٦٧/٣ ، الاقتراح : ١٤٠ .

(٢) ي : فعلان .

(٣) قال ابن جني : « ليس لك أن تقول في تمثيله : لايخلو ان يكون مَفْعلان أو مفوالا أو فعوان او مفوان أو نحو ذلك لان هذه ونحوها انما هي امثلة ليست موجودة اصلاً ولاقريبة من الموجودة . الخصائص : ٦٨/٣ .

(٤) ع : انْ .

(٥) اي لاتفاق إنّ واللام في معنى واحد وهو التأكيد .

(٦) الاقتراح : ١٤١ .

(٧) لو كان النصب بالاّ لصار التقدير : إلا غير زيد وهو يفسد المعنى ولجاز الرفع بتقدير امتنع . الاقتراح : ١٤٢ ، همع الهوامع : ٢٣١/١ .

(٨) ك : بيمنع .

(٩) هو فَنَّا خُسْرُو - بفتح الفاء وتشديد النون وضم الخاء المعجمة وسكون السين وضم الراء بعدها واو- بن الحسن بن بويه عضد الدولة توفي سنة ٣٧٢ هـ احد علماء العربية تولى ملك فارس ثم الموصل . وفيات الاعيان :٥٠/٤ ، الشذرات : ٧٨/٣ ، بغية الوعاة : ٢٤٧/٢.

عَلَى أبي عليّ [1] ، حيث اعتلّ به . وليس /[ي/١٩] لتركيبها من إنْ المخففة ولا النافية ، إذ المخففة لاتعمل والحرف المركب يخرُج عن حكمه/[ع/٧٣] الى حكم آخَرَ . وليس لِكونِ التقدير : إلاّ أنَّ زيداً [2] لم يقم ؛ لأنَّ أنَّ لاتعمل مقدَّرَة . فبقى عمل الفعل بواسطة إلاّ .

وكذا نِعْمَ وَبِئْسَ يُبطِلُ حرفيتَهما الاجماعُ ، واسمّيتَهما بِنَاؤُهما [3] ، ولم تشبها [4] حَرْفاً ، فَثَبَتَ أنهما [5] فعلان [6] ، وأيضاً لظهور الاشتقَاق فيها [7] ، لأنّ نِعْمَ الرَّجُلُ معناه : أصَابَ نعمة – لم تكن جامداً ، ولعَدَمِ ظهور الموصوف وقتاً مَّا ، وعدم مُجَاراةِ أوزَانِ الأوصَافِ – لم تكنْ وصفاً ، فلم تكن اسماً .

ومنها المناسبة : أى : الاخالة التي [8] بها /[ك/٤٢] يظنّ أنّ الوَصْفَ علّةٌ ، ويسمى [9] قياسَ علّةٍ ، وهو أنْ يحملَ الفرعُ على الأصل بالعلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل ، كحمل مالم يُسَمَّ فاعله على الفاعل بعلّةالإسناد ، والمضارع على الاسم باعتوار [10] المعاني .

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي توفي سنة ٣٧٧ هـ أخذ عن الزجاج وابن السراج واخذ عنه ابن جني له الايضاح في النحو والتكملة في الصرف وغيرهما . انباه الرواة : ٢٧٣/١ ، نزهة الالباء : ٣١٥ .

(٢) ك : زيد .

(٣) ك : بناؤها .

(٤) ك : تشبه .

(٥) ك : انها .

(٦) ك : فعل .

(٧) ع ، ي : فيهما .
وما اثبته في ك لان الحديث عن نعم فقط .

(٨) ك : أي .

(٩) ك : « ويسمى » ساقط .

(١٠) ي : باعتداد .

وفي وجوب إبراز المناسَبَةِ عند المطالبة خلافٌ : (١) .

وجه الأوَّل : أنّ الدَّليلَ لايثبُتُ مالم يَرْتبِطْ به الحكم ، ولا يرتبطُ مالم يظهَرْ وجهُ الإخالة .

وجه الثاني : أنّ المستَدِلَّ أتى بالدّليل بأركَانه (٢) ، وليس عليه بيان وجه الإخالة ؛ لأنَّها شرط ، بل على المعترض بيان عدمها ، ولو كلّف به لكلّف أن يستقلّ بالمناظرة ، فيورد الأسئلة ويُجيب عَنْهَا ، وذلك لايجوز والارتباط (٣) موجود ، إذْ قَدْ صرّحَ مع الحكم بالعلّة ، فهي كالبَيِّنَةِ ، ووجه الاخالة كتعديل البَيِّنَةِ ، وليس ذلك عَليهِ ، بل على الخصم القَدْحُ في الشهُود .

ومنها الطَّردُ : وهو الذي يُوجَدُ مَعَهُ الحكم /[ك/٤٣] بلا إخالة ، كتعديل عدمِ البناء بمنع الصَّرْفِ . وبناء ليس بالجمودِ .

فقيل : غير معتبر ، فيعَلَّلُ بالإصالة فيما سبق (٤) ، فمجرد الطّرد لايكفي ، لئلا يلزم الدّور ، بأن تقول : ما الدليلُ على أنها علّة ؟ فيُقال : وجود الحكم في موضعٍ آخر ، فيقال : وبم ثبتَ الحكم في الموضع الّذي ثبت الحكم فيه ؟ قيل : بها لكونها علّة ، فتقول : وبم علم كونها علّة ؟ فيقول بثبوت الحكم معها ، فيدور .

وقيل : حجّةٌ ؛ لأنَّ دليل العلّة اطّرادُهَا وسلامتها /[ع/٧٣] من النقض ، وهذا مَوجُود/[ي/٢٠] . ورُدَّ بأنَّ الطّرد نظرٌ بانَ (٥) بعد ثبوت العلّةِ ، إذ به يستدلّ على صِحَّتِها ، وبأنّ تسليمَهُم بُطلاَنَ العلّة عند العَجزِ عن إبراز المناسَبَة عِنْدَ المطالبة دليلُ بطلان علّة الطّرد ،

(١) الاقتراح : ١٤٤ .

(٢) كان يقول : يجوز تقديم خبر كان عليها لانها فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الافعال المتصرفة . الاقتراح : ١٤٤ .

(٣) ك : « الارتباط » من غير واو .

(٤) وهو ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال البناء .

(٥) في النسخ المخطوطة : ثان .

والتمسُّك لاثبات الطّرد بالطّرد باطلٌ ؛ لأنه اثبات الشيئ بنفسه . (١)

ومنها إلغاء الفارق: وهو بيان/[ك/٤٤] أنّ الفرع لم يفارق الأصل إلاّ فيما لا يُؤَثّر فيلزم الاشتراك في الحكم ، كقياس الظرف (٢) على المجرور فانهما متوافقان دائماً إلاّ فيما لايترتب عليه حكمٌ . (٣)

فسادُ العلّة (٤)

منها النقض (٥) : وهو وجُودُ العلّةِ ولاحكم ، على مذهب من لايرى تخصيص العلّة ، والأكثرُ على اشتراط الطّرد ، وهو أن يُوجَدَ الحكم في كلّ موضع وُجِدَتْ فيه العلّة كرفع الفاعل للاسنادِ ، ونَصْبِ المفعول للوقوع ، وَوَجَبَ ذلك حملاً على العقليّةِ (٦) ، وهي لاتقبل التخصيص .

ولم يشترطه قوم ؛ لأنها أمَارَة تقبل التخصيص .

وكما يتمسّك بالعام المخصوص يتمسّك بالعلّة المخصوصة ، كتعليل بناء « حذامِ » (٧) المنقوضِ (٨) باعراب « آذر بيْجَانِ » (٩) ، وفي الأول (١٠) التعريفُ [والتأنيث والعدل ،] (١١) وفي الثاني (١٢) العَلَمِيَّة

(١) الاقتراح : ١٤٨ .
(٢) ك : الصرف .
(٣) ع : حكم عليه .
(٤) ويطلق على ذلك قوادح العلةِ ، وهي الامور التي تعيب العلة .
(٥) ع : التفطُن .
(٦) اي العلة العقلية وهي لاتكون الا مطردة ولايدخلها التخصيص . الاقتراح : ١٥٠ .
(٧) ذكروا في بنائها اجتماع ثلاث علل : التعريف ، والتأنيث ، والعدل .
(٨) ك : المنقوص .
(٩) فان فيه ثلاث علل بل اكثر وليس بمبنيٍّ .
(١٠) وهو « حذام » .
(١١) ع : ما بين القوسين ساقط .
(١٢) وهو « آذربيجان » .

والعُجَمَةُ والتأنيث والتركيبُ ، فانتقض التعليل للبناء باجتماع ثلاث /[ك/٤٥] علل .

وعلى منع التعليل بالعلّة المنقوضة يكون جواب المعلِّل بالمَنْع معنًى ، أو في اللّفظ ، أو بمعنًى في اللّفظ :

١- فالأول نحوُ تعليل نَصْبِ نعت المنادى المبني [١] بالحمل على الموضع ، فينقض بوصف « أيّ » [٢] . فيمنع ؛ جرياً على مذهب من يرى جواز النصب [٣] كالمازني . [٤]

٢- والدفع [٥] باللّفظ كقولك في حدّ المبتدأ : هو الاسم العاري عن العوامل [اللّفظية] [٦] لفظاً وتقديراً ، فينقض بقوله : «وإنْ أحدٌ» [٧] فانه ليس مبتدأ بل فاعلٌ ، فيجاب : بأنَّ ما في لفظنا من ذكر التعري لفظاً وتقديراً يدفعه .

٣- والدفع بمعنًى في اللّفظ كأن يقال : رُفِعَ يَكتُبُ في نحو : مررتُ برجلٍ يكتب - لقيامه مقام الاسم ، فينقض [٨] بكتَبَ ، فيجاب /[ع/٧٤] : بأنَّ القيامَ يوجبُ الرَّفع لمعنًى ، وهو ثبوت الاعراب ، ولا إعراب في كَتَبَ .

أمَّا على/[ي/٢١]من يرى تخصيص العلّة فالنقضُ غير مقبولٍ.

---

(١) مثل : يازيد الظريفَ .

(٢) مثل : يا أيُّها الرجلُ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨/٢ .

(٤) هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب الامام أبو عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٩ هجرية من أئمة النحو في البصرة .نزهة الالباء : ١٨٢ ، انباه الرواة : ٢٤٦/١ ، بغية الوعاة : ٤٦٣/١ .

(٥) ي : والرفع .

(٦) ي : «اللفظية» ساقطة .

(٧) سورة التوبة : ٦ .

(٨) ك : فينتقص .

/[ك/٤٦] **ومنها**(١) **تخلف العكس**: عند من يشترط العكس في العلّةِ ، وهو – أي العكسُ – أن يعدم الحكمُ عند عدم العلّة ، كعدم رفع الفاعلِ عند عدم الاسناد ، وعدم نصب المفعول عند عدم الوقوع عليه . (٢)

ولم يشترطه قوم ؛ لأنّه كالدليل العقلي لايلزم من عدمه العدم ، وذلك مثل الظرف حيث يكون خبراً ، علّلوا نصبه بأنه لحذف الفعل لفظاً وتقديراً ، فهو(٣) غيرمطلوب ولامقدّر، بل اكتفى بالظرف عنه وبقى(٤) منصوباً ، فينقض(٥) بقولك(٦) : زيدٌ جلس أمامك ، فيجري على عدم قبول النقض (٧) ، أو بأنّ ما به النقض أولى بالحكم . (٨)

ومنها عدم التأثير : وهو عدمُ مناسبة الوصف المضموم للعلّة ، أو عدم إفادته . والأكثر على منع إلحاق الأوّلِ (٩) ، وجوازالثاني تأكيداً (١٠) ، وان لم يُؤَثّر فانّه مناسب .

فالأوّل كقولك : امتنع صرف « حُبْلَى » لألف التأنيث المقصورة . (١١)

---

(١) أي من القوادح في العلة .
(٢) الاقتراح : ١٥٢ .
(٣) أي الفعل المحذوف الناصب للظرف .
(٤) ع ، ي : ويقع .
(٥) ك : فينقص .
(٦) ك : كقولك .
(٧) ك : النقص .
(٨) ك : النقص أولوي .
(٩) وهو الوصف غير المناسب لانه حشو في العلة . انظر الاقتراح : ١٥٣ .
(١٠) الخصائص : ١/١٩٤ .
(١١) فذكر المقصورة حشو لانه لا أثر له في العلة ، حيث إن مطلق الف التأنيث سبب لمنع الصرف .

والثاني كقولك : همز « أوائل » [1] لَمَّا اكتنف [2] الألفَ واوانِ[3] ، وقربت الثانية /[ك٤٧] من الطرف ، ولم يأت مَنْبَهَة على الأصل ، وليس هناك ياء مُقدَّرة [4] ، والكلمة ثقيلة بالجمع ، فهذه خمس علل ، ولم يحتج الى[5] الخامسة منها ؛ إذ لو بنيت من القول مثله همزت، فتقول : « قُوائل » [6] ، وكذا من البيع ، فتقول : « بُوائع » لكن في الجمع مناسبة فيذكر تأكيداً لاوجوباً .

واحترز بالمنبهة من عواول [7] ، وبغير[8] المفصولِ من المفصول لفظاً كطواويس ، أو تقديراً كالعَواورِ من قوله :

وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ [9]

فلا تقل [10] رفع طلحةُ في « قام طلحة » ؛ لاسناد الفعل اليه ، وكونه مؤنثاً ، إذ لا دَخَلَ للتأنيث .

---

(١) اصله « أواول » .

(٢) ك : اكتنف .

(٣) ي : واوات .

(٤) الخصائص : ١٩٤/١ .

(٥) ك : « الى » ساقطة .

(٦) على وزن «فُواعِل» بضم الفاء .

(٧) ي : عواوي .

العواول : جمع عَوّال مصدر عوّل إذا صاح . وهنا لاتقلب الالف همزة كما في أوائل . انظر الخصائص : ١٩٤/١ .

(٨) ك : بغير .

(٩) من رجز لجندل بن المثنى الطهويّ وقبله :

غَرَّك أنْ تَقَارَبَتْ أباعري
وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوائِرِ
حَنَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي
وكحَّـلَ . . . .

والعوّار : الرمد ، بمعنى ان الدهر اصابه بضعف البصر والشاهد فيه قوله:« العواور : فان اصلها العواوير لانه جمع عوار فالياء مقدرة قبل الطرف . الخصائص : ١٩٥/١ الاقتراح : ١٥٤ ، شواهد الشافية : ٣٧٤/٤ .

(١٠) ك : فلا تقول .

ومنها القَولُ بالموجَب[1] : وهو تَسليمُ الدَّليل مع بقاء النّزاع، كأن يَستدلُّ البصريُّ على تَقديم /[ع/٧٤] الحال [على العامل][2] المتصرّف [3] بمعمول المتصرّف غيرِ الحال ، فيقول الكوفيّ: نَعَم ، بشرط إضمار ذي الحال ، فيجيب البصري بقوله : عنيتُ بالدليل ما وقع فيه /[ك/٤٨] الخلاف ، [وهو الاسم الظاهر] [4] وعرَّفته باللام فانصرف إليه ، أو يقول /[ي/٢٢] : هذا قول بموجَب العلّة في بعض الصّور مع عموم العلّة ، فلا يكون قولاً بموجَبها ، ومتى توجّه القولُ بالموجَبِ عاماً عُدّ المستدلُّ منقطعاً . [5]

ومنها فساد الاعتبار : وهو أن يكون القياس مقابلاً للنّص ، كأن يقيس [6] منع الصرف على منع مدّ المقصور [7] ، فيعارض بأبيات الصَّرفِ [8] ، فيسقط القياس لمعارضته النصّ .

والجواب يكون بمنع المعارضة بالطّعن في السند[9]، أو بالتأويل

(١) الموجَب بفتح الجيم وهو القول بما أوجبه دليل المستدل لابكسرها لانه يقتضي القول بالدليل الذي اقتضى الحكم وأوجبه .

(٢) ع : ما بين القوسين ساقط .

(٣) مثل راكباً جاء زيدٌ .

(٤) ك ، ع : ما بين القوسين ساقط .

(٥) الاقتراح : ١٥٥ .

(٦) بان يقول البصري لايجوز منع الصرف لضرورة الشعر قياساً على مدّ المقصور فانه ممنوع .

(٧) ك ، ي : قصر الممدود .

(٨) اي بالابيات التي ترك العربُ فيها صرفَ المنصرف للضرورة مثل قول حسان بن ثابت :

نَصَروا نَبِيَّهُمُ وشَدُّوا أزْرَهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَواكُلِ الأبْطَالِ

فترك صرف حنين مع أنه منصرف في قوله تعالى :« ويومَ حُنين إذ أعجبتكم كثرتكم» سورة التوبة : ٩ ، الانصاف : ٢/٤٩٤ .

(٩) بان يطالبه باثباته من مصدر معتمد عند أهل اللغة ، او يقدح في رواية ليأتي بطريق آخر لروايته . الاقتراح : ١٥٧ .

في المتن ، كأن يقال [1] في قول الشاعر :

ومِمَّـــنْ وَلَـدُوا عَا مِرُ ذُو الطُّوْلِ وذُو العَرْضِ [2]

- إنّه عَلَمٌ على القبيلة .

وجواب الطّعن في الرجال بالتعديل ، وفي الثبوت بالاثبات بالإحالة على كتاب معتبر عند أهل اللغة . [3]

وكذا إذا احتجّ على إعمال الثاني بقوله :

جَفَونِي ولم أجْفُ الأخِلاَّءَ . . . . [4]

فيعارض [5] /[ك/٤٩] بقوله :

وَلٰكِنَّ نَصْفَاً لو [6] سَبَبْتُ وسَبَّنِي بنو [7] عبدِ شَمس مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ [8]

---

(١) القائل هو البصري .

(٢) البيت من الهزج لذي الاصبع العدواني . والشاهد فيه ترك صرف « عامر » مع انه منصرف وهو ما عليه الكوفيون اما البصريون فيرون انه غير منصرف لانه علم للقبيلة لا للضرورة.الاغاني :٩٢/٣ ، الانصاف :٥٠١/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش :٦٨/١ .

(٣) الاقتراح : ١٥٧ .

(٤) هذا صدر بيت من الطويل لم تسم المصادر قائله ، وتمامه :

جفوني ولم أجفُ الاخلاءَ إنَّني لغيرِ جَميل من خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

والشاهد فيه اعمال الفعل الثاني « أجف » في لفظ المعمول « الاخلاء » وهو مذهب البصريين في باب التنازع . المغني لابن هشام : ٦٣٥ ، شرح القطر له : ١٩٧ ، الهمع : ١٠٩/١ - ١٠٩/٢ .

(٥) ويطلق على هذا معارضة النص بنص آخر وليس في البيت الآتي معارضة للنص السابق كما سأوضحه عند الحديث عنه .

(٦) ع : من .

(٧) ع : بني .

(٨) البيت من الطويل للفرزدق . والشاهد فيه انه اعمل الفعل الثاني وهو « سبني » في «بنو » ولو أعمل الاول لقال : « سببت وسبوني بني » وعلى هذا فلا يعارض البيت الاول لان البيتين على مذهب البصريين في اعمال الثاني . وكان على المؤلف ان يأتي بنص يؤيد مذهب الكوفيين في اعمال الاول . والنّصف-الانصاف والعدل وفي الديوان: ولكن عدلاً . ديوان الفرزدق : ٥٢٣/٢ ، كتاب سيبويه : ٧٧/١ ، الانصاف : ٨٧/١ .

وكذا يُعَارَضُ النَّقلُ باختلافِ (١) الرّوايـةِ ، كالاستدلال على مدّ المقصورِ (٢) بقوله :

. . . . فَلا فَقرٌ يَدوُمُ وَلاَ غِنَاءُ (٣)

فيعارض بانّ المروىّ فتحُ الغين ، وهو ممدود .

وكذا المعارضة (٤) بمنع ظهور الدلالة كقول البصريّ :

المصدرُ أصلٌ أخذاً من اسمه ؛ إذ هو موضع صدور الفعل ، فيقول الكوفيّ : الفعلُ أصل ، والمصدر كالمَرْكَبِ ، فالمصدر بمعنى (٥) المصدور ، فالمصدر مصدور عن الفعل .

ومنها فَسادُ الوضع : وهو أنْ يعلّق على العلّة ضدّ مقتضاها، كأن يقول الكوفي : إنّما جاز (٦) التّعجب من البياض والسّواد دون غيرهما لأنهما أصلُ الألوان ، فيقولُ /[ع/٧٥] البصري : إنّما امتنع في الألوان للزومها ، واللّزوم في الأصل أبلغ . (٧)

---

(١) ك : وباختلاف .

(٢) وهو مذهب الكوفيين .

(٣) عجز بيت من الوافر وصدره :

سَيُغْنِينِي الذِي أغنَاكَ عَنّي . . . .

والشاهد فيه قوله : « ولاغناء » فان أصل الكلمة « ولاغنى » بكسر الغين مقصوراً فمدّه الشاعر لضرورة اقامة الوزن وذلك جائز عند الكوفيين ويري غيرهم ان الكلمة ممدودة أصلاً لانها بفتح الغين من قولهم : هذا رجل لاغَنَاء عنده ، وزعم آخرون انها بكسر الغين علي انها مصدر غانيته أغانيه غناءً اذا فاخرته وباهيته .

الانصاف : ٧٤٧/٢ ، اللسان « غنى » ، الاقتراح : ١٥٩ .

(٤) ك : المعارض .

(٥) ك : بمبنى .

(٦) ي : جاء .

(٧) فاذا لم يجز التعجب مما كان فرعاً لملازمته المحل فمن باب أولى لايجوز من الاصل الملازم للمحل أيضاً . الاقتراح : ١٦٠ .

وجواب هذا المنع ، ببيان الحكم بوجه آخر/[ك/٥٠] ، إن سُلّمت الضدّية ، أو بمنعها (١) إن أمكنَ .

ومنها منع العلّة : في الأصل والفرع (٢) ، كمنع رفع المبتدأ بمعنويّ (٣) ، حتى يحمل عليه المضارع ، ومنع حمل « دَراك » على الأمر، حتي يلزم بناء فعل الأمر بأنّ دَرَاكِ مبنيّ لتضمّنه الّلام ، لا لِلحمل (٤) على فعل الأمر . (٥)

والجواب بإبداءِ العلّةِ في الموضع الذي منعت منه في أصلٍ أو فرْعٍ . (٦)

ومنها المطالبة بتصحيح العلّة : كأن /[ي/٢٣] يقال : بُنيتْ «قبلُ» ونحوُها للقطع عن الإضافةِ ، فيقال : ما الدّليل على صِحّةِ هذه العلّة ؟ فيجابُ : بالتأثير ، أي : وجود الحكم عند وجودها ، وعدمه عند عدمها .(٧)

وكأَنْ يقال : بنيت « كيف » لتضمنها معنى الحرف ، فيقال : ماالدّليلُ على صحّة هذه العلّة؟ ، فيجاب : بأن الأصول تشهد أنّ كلّ اسم تضمن معنى الحرف بُنِي .

---

(١) أي بمنع الضدية ، وذلك ببيان عدمها .

(٢) ك : أو الفرع .

(٣) وهو الابتداء على رأي البصريين الذين حملوا رفع المضارع على المبتدأ لقيامه مقام الاسم. فيمنع الكوفي رفع المبتدأ بالابتداء. وهذا منع للعلة في الاصل. الاقتراح: ١٦١.

(٤) ك : لا بالحمل .

(٥) الدليل على ان فعل الامر مبني عند البصريين بناءُ دراك من اسماء الافعال لقيامها مقامه ولولا انه مبني لما بني ما قام مقامه فيمنع الكوفي بناء دراك لحملها على فعل الامر بل لتضمنه لام الامر . الاقتراح : ١٦١ .

(٦) في ك : في الاصل أو الفرع .

(٧) الاقتراح : ١٦٢ .

ومنها المعارضة : وهي أن يعارض المستدلّ /[ك/٥١] بعلّة مبتدأةٍ ، مثل أن يقول الكوفيّ :أعمل الأوّل لقوّة العناية به [حيث ابتدىءَ به][(١)] فيقول البصري : الثاني أقرب للمعمول ، وليس في إعماله نقض للمعنى فاعماله أولى .[(٢)]

فهل تقبل لأنها رفعت العلّة ؟ أولا تقبل لأنّه تَصَدٍّ[(٣)] لمنصبِ الاستدلال وذلك رتبة المسئول لا السائل ؟[(٤)]

وفي كون الأسئلة تُورد كما شاء السائل لأنّه جاء مستفهما مستعلماً[(٥)] ، أو لابدّ[(٦)] من ترتيبها ؟ - قولان ، وعليه[(٧)] فيقدم فساد الاعتبار وفساد الوضع ؛ لأن السائل يدّعي أنّ القياسَ ليس في موضعه، فقد صادم أصل الدّليل فيقدم ما يقتضي ذلك .

ثم بعدها القولُ بالموجَبِ؛ أنه يبيّن أنه لم يدلّ في محلّ الخلاف، والمنعُ ثم المطالبة،ولايعكس ؛ إذ الاقرار بعد الانكارمقبول دون عكسه.[(٨)]

ثم النقض لما فيه من تسليم صلاحيّة العلّة لولا النقض ، فتأخّر/[ك/٥٢] عن المطالبة /[ع/٧٥] ؛ لأنّ المطالبة لاتتوجّه على علّةٍ منقوضة .[(٩)]

ثم المعارضة ، لأنها ابتداءُ دليلٍ في مقابلة دليل المستدلّ ، فهو[(١٠)] بمنصب الاستدلال أشبه منه بالسؤال .

---

(١) ك : ما بين القوسين ساقط .

(٢) الاقتراح : ١٦٣ .

(٣) ع : لانها لاتصد

(٤) والاكثرون على قبول المعارضة .

(٥) ع : متعلما .

(٦) ك : ولابد .

(٧) أي وعلى القول بوجوب ترتيبها فيكون أول الاسئلة فساد الاعتبار وفساد الوضع .

(٨) لأن المنع انكار للعلة والمطالبة اقرار بها .

(٩) الاقتراح : ١٦٤ .

(١٠) ك : فهي .

تنبيه :

السؤال طلبُ الجوابِ ، فينبني على سائلٍ ، ومسؤولٍ به ، [ومسؤولٍ منه] [1] ، ومسؤولٍ عنه .

فالسائل : ينبغي أن يقصد الاستفهام ، ولذا قال قوم : إنّه ليس له مذهب ، والجمهور: إنه لابدّ له من مذهب ؛ لئلاّ ينتشر الكلامُ فتذهب فائدة النظر .

وينبغي أن يسأل عمّا يثبتُ فيه الاستفهام [2] ، فان سأل عن النُّطق والكلام لم يقبل ؛ لأنه فاسدٌ .

وان يسأل عن ملائم مذهبه ، فلو سأل الكوفي عن الابتداء : لِمَ كان علّة دون غيره ؟ - لم يُسمع ؛ لأنه لايراه عاملاً البتة .

وان لاينتقل من سؤال الى سؤال ، وإلاّ عُدَّ منقطعاً .

والمسؤول به : أدواتُ الاستفهامِ /[ك/٥٣] المعروفةِ ، وليكن السؤال مفهوماً غير مبهم . كأن يقول : ما /[ي/٢٤] تقول في اشتقاق الاسم ؟ لا ماتقول في الاسم ؟ فانه غير مقبول ؛ لإبهامه .

والمسؤول منه : شرطه الأهليّة لما سُئِلَ عنه ، وعليه - بعد تعيين السؤال - الأخذُ في الجواب ، فإن سكتَ كان قبيحاً ، وكذا إن سكت بعد الجواب عن الدّليل زماناً طويلاً ، ولم يعدّ منقطعاً ؛ لاحتمال تفكّره في عبارةٍ أدلّ على الغرض ، وقيل : يُعَدُّ منقطعاً ؛ لأنّه متصدٍ لمنصب الاستدلال ، فليكن الدّليل معداً في نفسه . =

والمسؤول عنه : ينبغي أن يكون ممّا يمكن إدراكه ، لا [3] كأعداد جميع الألفاظ الدّالّة على جميع المسميات ، فلا يستحقّ الجواب ؛ لتعذره .

---

(١) ي : ما بين القوسين ساقط .

(٢) في الاقتراح عن الانباري : « الاستبهام » أي ماكان مبهماً عند السائل لا ما كان معلوماً . الاقتراح : ١٦٥ .

(٣) ي : « لا » ساقطة .

وأمّا (١) الجواب :فهو المطابقُ عموماً وخصوصا

وقال قوم : يجوز الفرض في بعض الصّور ، كأن يفرض تقديم الخبر في المفرد والجملة (٢) ، والأوّلون يمنعونه (٣) /[ك/٥٤] في الجواب وان جاز في الدّليل .

مسألة

[الوقوف عند الحكم الاول اذا حصل دور]

إذا أدّتْ القواعدُ الى مامنه فررتَ (٤) وجب الثبوتُ على أوّل رتبة ، كعدم قَلب /[ع/٧٦] واو «عَلَوِيٍّ» الفاً ؛ لئلا يلزم قلبها واواً ، كما في ألف فتى(٥) ، وكذا إذا بَنَيْتَ من «قَوِيَ»مثل: «رِسَالة »قلت: «قِوَاوَة »(٦) ، ثم تجمعها على «قَوَاءٍ» (٧) ، والهمزة بعد ألف تقلب واواً (٨) ، فلو قلبتها واواً كان ألفٌ (٩) بين واوين ، فَان هَمَزْتَ كانت همزةٌ بعد ألف، فوجب الاقامةُ على أوّل (١٠) رتبة ؛ للدّور المتكرّر .

---

(١) ع : أما .

(٢) ك : أو الجملة .

(٣) أي يمنعون الفرض في الجواب لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال .

(٤) هذا ما سماه العلماء بالدور . بمعنى ان القياس على النظائر في بعض الامور يثبت حكماً فيترك الحكم لانه يفضي الى الدور . انظر الخصائص : ٢٠٨/١ .

(٥) تقضي القاعدة أن الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً غير أنها لاتقلب في علوي لان الألف سيعود واواً حتى يكسر لياء النسب كما في فتى تقول فتويٍّ .

(٦) ك : قواوه ، ي : قواه . وما أثبته في ع ، وهو مؤنث مذكره : « قِواءَة » .

(٧) ك : قوائي .

(٨) القاعدة الصرفية تقضى ان الهمزة اذا تطرفت بعد الف ساكنة قلبت واواً فتصير : «قَوَاوٍ» فاجتمع واوان بينهما الف التكسير فتقلب الواو الاخيرة همزة فتصير «قَواء» وترجع الى الاول . انظر الاقتراح : ١٦٨ .

(٩) ع ، ي : الفاً .

(١٠) ي : الأول .

مسألة

[في اجتماع الضدين]

اجتماعُ الضدين لغةً كالعقلِ [(١)] ، فَيَرفَعُ الطارِىءُ السابقَ ، كالاضافةِ للتنوينِ ، والنَّسبِ للتأنيث [(٢)] اعتباراً بالألوان . [(٣)]

مسألة

[التسلسل باطل]

التَّسَلْسُلُ باطلٌ،ومن ثَمَّ بطل القول بالوقف بين الصفة والموصوف،مع تقدير عامل للصّفة/[ك/٥٥]، فيقدّر قبل الصفة موصوفٌ يوقَفُ عليه، فيقدر العامل بعده فيطلب موصوفاً آخر، وهكذا .

مسألة

[القياس الجلي]

القياس الجليّ : كقياس حذف نون المثنى في صلة الألف واللام على حذف نون الجمع في صلتها ؛ إذ هو المسموع . [(٤)]

---

(١) اي ان اجتماع الضدين في اللغة العربية جار مجرى التضاد عند اهل الكلام وهم أهل العقل .

قال ابن جني : « فاذا ترادف الضدان في شيىء منها كان الحكم للطارىء فأزال الأول وذلك كلام التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه كرجل والرجل وغلام والغلام وذلك ان اللام للتعريف والتنوين من دلائل التنكير فلما ترادفا على الكلمة تضاداً فكان الحكم لطارئهما وهو اللام » . الخصائص : ٦٢/٣ .

(٢) مثل بصري وكوفي في النسب الي البصرة والكوفة .

(٣) كالابيض يطرأ عليه السواد . الاقتراح : ١٦٩ .

(٤) الاقتراح : ١٧٠ .

مسألة

[اجتماع الأدلة]

قد تجتمع الأدلّة (١) ، كدخول الباء في خبر « ما » التميميّةِ ، لوجودها في أشعارهم ، ودخولُها للنفي لا للنّصب ، بدليل دخولِها بعد « ما » المكفوفة ، وبعد « هَل » ، والاجماعُ ، نقله أبو جعفر الصّفار . (٢)



(١) وهي السماع والقياس والاجماع .

(٢) يبدوا انه شارح كتاب سيبويه وهو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار . بغية الوعاة : ٢/٢٥٦ .

الكتاب الرابع

في

الاستصحاب

وهو ابقاء ما كانَ على ما كان/[ي/٢٥]عند عدم دليل النقل عن الأصل ، وهو معتبر .

كبقاء الأسماء على الاعراب ، والأفعال على البناء ، حتى يوجد الناقل ، وكذا البساطة [١] في « كَمْ » و « إِذَنْ » فلا مطالبة عليه ، بخلاف مدّعي الخروج عن الأصل فالتمسك بالأصل هو التمسك باستصحاب الحال .

كأَنْ يقال: لاتَعملُ /[ك/٥٦] حروفُ الجرِّ محذوفةً دون عوض.[٢]

وكذا يقال : الأصل في الفعل الدّلالة على الحدث والزّمان ، فلا يُقبَلُ سلبُ الحدث عن كان الناقصة إلاّ بدليل .

وكذا الأصل في البناء السكون ، وفي الحروف عدم الزيادة ،

---

(١) وهي عدم التركيب . فان الاصل الافراد ، والتركيب فرع ومن تمسك بالاصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل . الاقتراح : ١٧٢ .

(٢) وهذا مذهب البصريين . الانصاف : ١/٣٠٠ .

وفي الأسماء التصرف ، والتذكير ، والتنكير ، وقبول الاضافة والاسناد /[ع/٧٦] ، وكذا لمّا كان الظّاهر بعد لولا مرفوعاً [١] استصحب في نحو : لولاكَ .

ولضعف دليل الاستصحاب لم يثبت مع المعارِض ، كشبه الحرف في البناء ، وشبه الفعل في منع الصّرف .

فالاعتراض عليه بذكر دليلٍ يدلّ على زواله ، وجوابُه بمنع الزوالِ . مثلاً يستدلّ الكوفي على اعراب الأمر : بأن المضارعَ زال استصحاب حالِ بنائه بشبهه [٢] الاسمَ ، والأمرُ مقتطعٌ منه فيعربُ ، فيجيب البصري : بمنع كونه مقتطعاً منه ، فما توهمه دليلاً لم يثبت [٣] ، والأصل [٤] /[ك/٥٧] في الأفعال البناء ، فنتمسّكُ بالأصل استصحاباً للحال .



---

(١) ك : مرفوعها .

(٢) ي : بشبه .

(٣) الانصاف : ٢/٥٢٤

(٤) ي : ومنه الاصل

الكتاب الخامس

في
أدلّة شتّى

منها الاستدلالُ بالعكس :

كأن يقالَ : لو نُصِبَ نحو « خلفك » من قولك : زيدٌ خلفك ، على الخلافِ – لنُصِبَ زيدٌ ؛ إذ الخلاف نسبة بينهما ، فلم ينصب به [1] الأوّل فلم ينصب الثاني به . [2]

ومنها الاستدلال [3] [ببيان العلّة] [4] في محلّ النّزاع وجوداً وعدماً ، ليوجد الحكم أو يعدم :

كالاستدلال [5] على إعمال اسم الفاعل بمعنى المضِيّ بمجاراته الفعل المضارع وزناً ، فيعمل كالّذي بمعنى الحال والاستقبال .

والاستدلال على عدم عمل « إنْ » المخفَّفة لعدم الشبه بالفعل لفظاً .

---

(١) ع ، ي : « به » ساقط .

(٢) ي : « به » ساقط .

(٣) ك : لاستدلال .

(٤) ي : ما بين القوسين ساقط .

(٥) ك ، ي : كاستدلال .

ومنها الاستدلال على نفي الشيء بعدم الدّليل عليه فيما لو ثبت لم يخف الدّليلُ :

كنفي زيادةٍ على ثلاثٍ في الكلمات [1] ، وعلى أربعة في أنواع الاعراب /[ك/٥٨] ؛ لعدمِ الدّليل ، ولو كانَ في مثل هذا المقام لَعُرِفَ مع شدَّةِ الفحص وكثرة البحث ، فلمّا لم يوجد دَلّ على أنه لادليل [فلا تكونَ [2] الكلماتُ أربعاً ، ولاالأنواع خمسةً ، والنافي كالمثبت ، فلا بدَّ لحكمه من دليل .

ومنها الاستدلالُ بالأصول :

كإبطال كونِ رافع المضارع التجرّدَ[2]، بأدائه إلى خلاف الأصول، هو تأخُّر الرّفع عن النَّصب والجزمِ ، مع أنَّ الرّفع من صفة الفاعل، والنصب من صفة المفعول ، والجزم من /[ع/٧٧] صفة الأفعال . [3]

ومنها الاستدلال بعدم النّظير [4] :

وهو مفيد في النفي لا في الاثبات ، ومع عدم الدّليل على الاثبات [5] ، كالاستدلال على عدمِ عمل السين وسوف في المضارع بعدم

---

(١) وهي الاسم والفعل والحرف .

(٢) ي : من قوله : [فلا تكونُ . . . . الى قوله : انه جمع بالواو] في ص١٠٣ في الاستحسان ساقط . وقد علق الناسخ بقوله: «هنا سقط إلا اني لم أجده في النسخة التي نقلت عنها» . انظر اللوحة ٢٥ من نسخة ي .

(٢) أي عن الرافع والناصب .

(٣) فرتبة الرفع قبل النصب . وقيل الجرم ايضاً ؛ لان الجزم من صفات الافعال والرفع في الاصل من صفات الاسماء ورتبة الاسماء قبل الافعال فكذلك الرفع قبل الجزم . انظر الاقتراح : ١٧٩ .

(٤) ك : النضير .

(٥) الخصائص : ١٩٧/١ .

النظير [١] ؛ إذ لم نَرَ عاملاً في الفعل يدخل [٢] عليه اللّام ، وقد قال تعالى : « وَلَسَوفَ يُعطِيكَ ربُّكَ فَتَرضَى » . [٣]

أمّا إن قَامَ دليلُ الاثباتِ كدليلِ زِيادَةِ الهمزةِ /[ك /٥٩] والنونِ في أَنْدَلُس ، وإن لم يكن « أَنْفَعُل » موجوداً ، بانّ النون زائدة لامحالة ، إذ ليس شيٌ « فَعْلَلُلاً » [٤] فالنونُ زَائِدةٌ ، والهمزةُ قبلَ ثلاثة أصول لاتكون إلاّ زيادة . [٥]

فان وجد النظير [٦] والدّليل فهو في غاية العناية ، كنون عنبر ، فالدّليل يقتضي أصالتها ؛ إذ هي مقابلة عين فَعْلَلٍ في النظير [٧] الموجود وهو جَعْفَر.

ومنها الاستحسان :

ودلالته ضعيفة غير مستحكمة ، بل فيه ضرب من الاتّساع [٨] ، كتركِ الأَخَفِّ الى الأثقل من غير ضرورة ، بل لمجرّد الاستحسان على غير وجه الاطّراد ، كقلب ياء «الفَتْوَى» واواً فرقاً بين الاسم والصّفة[٩] ولم يطّرد الفرقُ بينهما في نحو جمع «حَسَن» و «جَمَل» على فِعَال[١٠] ، و« غَفُور » و « عَمُودٍ » على فُعُلٍ [١١] ، ولسنا ندفع فصلهم بينهما

(١) ك : النضير .

(٢) ع : في فعل دخل .

(٣) سورة الضحى : ٥ .

(٤) ك : فعلل .

(٥) الخصائص : ١٩٨/١ .

(٦) ك : النضير .

(٧) ع ، ك : موجود ، وما اثبته يستقيم به الكلام .

(٨) الخصائص : ١٣٣/١ .

(٩) قال ابن جني : « وهذهِ ليست علّة معتمدة » الخصائص : ١٣٤/١ .

(١٠) وهو جمع تكسير تقول : حِسَانَ وجمال .

(١١) أي يقال : غُفُرٌ وعُمُدٌ .

كثيراً ، إلا أنه [1] استحسان ، لاضطرار ، فليس كرفع الفاعل . [2]

ومنه ما يستحسن مَنْبَهةً على الأصل كاسْتَحْوَذَ

/[ك/٦٠] . . . . . . وأطْوَلْتَ الصدُودَ . . . . [3]

ومَطْيُوبَةٌ بها نَفْساً [4]

ومنه :

. . . . وَلاَنَسْأَلُ الأقْوَامَ عَهْدَ الميَاثِقِ [5]

(١) ك : لا أنه .

(٢) الخصائص : ١٣٤/١ .

(٣) هذا مقطع من بيت شعر من الطويل لعمر بن أبي ربيعة أو للمرار الفقعسي وقد ذكره سيبويه وتمامه :

صَدَدْتَ وَأَطْوَلْتَ الصُدُودَ وقَلَّما وصالٌ على طُولِ الصدُودِ يدومُ

والشاهد فيه هنا قوله : « أطولت » حيث لم يقل اطلت بعد نقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين حتى ينبه على اصل الفعل . كما في استحوذ لم يقل استحاذ تنبيها على الاصل . انظر كتاب سيبويه : ٣١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٧٦/١٠ ، الخزانة : ١٠ / ٢٢٦ ، ديوان عمر بن ابي ربيعة : ٢٠٧ .

(٤) ذكر ابن جني :« مَطْيَبَةٌ للنَّفْسِ » وهو قول للعرب ، وذكر ابن يعيش عن الاصمعي انه قال : سمعت ابا عمرو بن العلاء ينشد :« وكأنها تفاحة مَطْيُوبَة » .

والشاهد في « مَطْيُوبَةٌ » انها جاءت على الاصل كمخيوط وهو مأخوذ من الثلاثي طاب والقاعدة تقضي الاعلال فيقال : مَطِيْبَةٌ مثل مَبِيْعة . انظر : الخصائص : ١٤٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٨٠/١٠ .

(٥) عجز بيت من الطويل لعياض بن أمّ دُرَّةَ الطائي وصدره :

حِمَىً لايُحَلُّ الدَّهْرُ إلاَّ بِإذْنِنَا . . . .

والشاهد فيه قوله « المياثق » وهو جمع ميثاق واصله موْثاق فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار الميم قبلها غير أن هذه العلة قد زالت في الجمع لان الميم مفتوحة ومع ذلك فقد ابقوا الياء دون اعادة الواو الى اصلها . وقد رواه ابو زيد في نوادره على الاصل « المواثق » .

انظر : نوادر ابي زيد : ٢٧١ ، الخصائص :١٥٧/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٢/٥ .

مع زوال علّة القلب ، واستحسن من حيث اتباع الجمع للمفرد اعلالاً وتصحيحاً، وقد زالت العلّة في الجمع،وقياس تحقيره مُيَيْثيق.(١)

ومنه صرف « هند » مع وجود علّة المنع . (٢)

وقد اختلف في الأخذ به (٣) ، فقيل : يؤخذ به ، وقيل : لا ؛ لما فيه من التحكم ، وترك القياس .

واختلف فيه هل هو ترك قياسِ الأصل للدّليل كما تقدّم في رفع المضارع (٤) ، أو تخصيص العلّة كما قالوا في أرَضُونَ : إنه جُمِعَ بالواو] (٥) والنون ، /[ع/٧٧] لأنّ أصله التاء (٦) ، /[ي/٢٦] فخصت العلّة ؛ لنقضها بشمس ودار .

ومنها الدّليل المسمّى بالباقي :

كأن يقال : دخل المضارعَ الرفعُ والنصبُ لعلّةٍ اقتضت ذلك ، على خلاف أصل الأفعال (٧) ، فبقي الخفض على الأصلِ الذي اقتضاه الدّليل ، وهو المنع .

* * *

---

(١) اي على لغة ابقاء الحكم مع زوال علته . انظر الخصائص : ٣/١٦٠ .

(٢) وهي العلمية والتأنيث .

(٣) اي بالاستحسان .

(٤) في الكتاب الخامس عند قوله : ومنها الاستدلال بالاصول ص : ١٠٠ .

(٥) عند قوله : « انه جمع بالواو » ينتهي السقط من نسخة ي ، الذي بدأ من قوله :« فلا تكون الكلمات » في ص :١٠٠ .

(٦) لان الاصل في أرض ، أرضة فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً عنها وهذه العلة غير مطّردة لانها تنقض بشمس ودار وقِدْر فان الاصل فيها شمسة ودارة وقدرة ولايجوز ان تجمع بالواو والنون . الاقترا ح : ١٨٣ .

(٧) لان الاصل في الافعال البناء لعدم العلة المقتضية للاعراب وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع لعلة اقتضت ذلك فبقي الجر على الاصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع ؟ الاقتراح : ١٨٣ .

الكتاب السادس

/[ك/٦١] في
التعارض والترجيح

يكون الترجيحُ بكونِ الرّواةِ (١) في أحد الجهتين أكثرَ أو أعلم ، أو أحفظ ، كما في قول الشاعر :

احْفَظْ حَدِيثاً كَما يَوماً تُحَدِّثُهُ   عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذا سَائِلٌ سَأَلا (٢)

رَوَاهُ الكوفيّون بالنصب عن المفضل بن سلمة (٣) ، ومن رواه برفع الفعل أعلم منه واكثر ، فالأخذ بروايته أولى . (٤)

وكذا يرجّح بموافقة القياس لأحدى الرّوايتين (٥) ، فترجح رواية الرّفع في :

. . . . . أحضرُ (٦) الوَغَى . . . . (٧)

---

(١) ك : الروات .

(٢) البيت من البسيط لعدي بن زيد العبادي. والشاهد فيه ماذكره المؤلف فان كما تنصب المضارع فاذا حيل بينهما رفعت المضارع هذا عند الكوفين ، أما البصريون فانها لاتعمل عندهم . مجالس ثعلب : ١٢٧/١ ، الانصاف : ٥٨٨/٢ .

(٣) ك ، ي : ابن سلامة .
هو : المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب النحوي اللغوي الفاضل الكوفي كانت وفاته سنة ٣٠٠ هـ ، بغية الوعاة : ٢٩٧/٢ .

(٤) وقد أطلق على هذا الترجيح في الاسناد .

(٥) ويطلق عليه الترجيح في المتن .

(٦) ك : أحضر في .

(٧) جزء من بيت شعر من الطويل لطرفه من معلقته وتمامه :

ألا أيُهَذا الزاجِرِي أحضُرُ الوغى   وأنْ أشهَدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخلدِي

والشاهد فيه حذف أن الناصبة من احضر ليرتفع لان الحرف المحذوف لايعمل ويرى الكوفيون انه ينتصب .

ديوان طرفه : ٢١ ، كتاب سيبويه : ٩٩/٣ ، المقتضب : ٨٥/٢ و ١٣٦ ، الانصاف : ٥٦٠/٢.

لأنَّ أصلَ الحروف أن لاتعمل محذوفة على رواية النّصب .

ولاتُردُّ إحدى اللغتين (١) بالاخرى ، بل ترجّح بموجب . (٢)

وقد قال عليه الصلاة والسلام :« أُنزِلَ القُرآنُ بِسَبْعِ لُغَاتٍ كلها شافٍ كافٍ » . (٣)

فان قَلَّتْ إحدى اللّغتين وكثُرَتْ الأخرى أخذتَ بالأوسع روايةً ، أو الأقوى قياساً ، فلا يقاس على قولهم :« المالُ لِهْ » (٤) المالُ لِكْ ، كذا شين الكشكشة /[ك/٦٢] ، وسين الكسكسة . (٥)

أمّا استعمالُ ماسمع فلا يكون خَطأً ، بَل مُخَطِّأً لأجودِ اللّغتين ، فان احتاج في نظمٍ أو سجعٍ لم يكن ملوماً . (٦)

وكلُّ ما كانَ لغةً لقوم قيس عليه ، وارتكابُ اللّغةِ الضّعيفة أولى من الشاذ . (٧)

فان تعارض قياسان عمل بأرجحهما ، فعملُ « إنّ » في الخبر أرجحُ من دعوى الكوفيين اختصاصَ عملها بالاسم ، لمخالفته الأصول بلا فائدة ، فلا يجوز ، إذ لايوجدُ عامل في الاسم يعمل النصبَ ولايعملُ الرّفعَ .

---

(١) ك ، ع : لغتين .

(٢) انظر الخصائص : ١٠/٢

(٣) لم أجد حديثا بهذه الصيغة وأقرب ما وجدته :« انزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرفٍ كلّها شافٍ كافٍ » . ذكره السيوطي في الجامع الصغير عن الطبراني الكبير : ١٨٧/١ . واما رواية البخاري فهي : « إن هذا القرآن انزل على سبعة احرف فاقرؤا ماتيسر منه » صحيح البخاري : ١٠١/٦ كتاب فضائل القرآن .

(٤) قُضاعة تقول : المالُ لِهْ ومررتُ بَهْ بكسر اللام وفتح الباء فلا يقاس عليها مررت بَكْ ولا المال لِكْ .

(٥) في لغة قيل : مررت بِكشْ وعجبت منكِسْ . فلا يقاس عليها أكرمتُكِشْ ولا اكرمتكِس . والكشكشة لغة ربيعة والكسكسة لغة هوزان . انظر الخصائص : ١٠/٢-١١ .

(٦) الخصائص : ١٢/٢ .

(٧) الاقتراح : ١٨٧ .

/[ع/٧٨] وإذا تعارض القياسُ والسّماعُ نطقتَ بالمسموع على ماجاء ، ولم تقسه في غيره نحو : استحوذ [١] ، فلا يقال : استقوم . [٢]

واذا تعارض قوّةُ القياس وكثرةُ الاستعمالِ قُدِّمَ الأكثر استعمالاً ، ولذا قدمت اللّغةُ الحجازيّةُ على التّميمية ، فنزل القرآن بها ، ولقوّة التّميميّة في القياس فُزع إليها متى رابَ رَيبٌ من تقديم وتأخير /[ك/٦٣] ونقض نفي . [٣]

ولايُدفعُ الظّاهرُ والأصلُ بمجرّدِ احتمالٍ ، كأصالة /[ي/٢٧] نون عنبر وان احتملت [٤] الزّيادة ، فنقطعُ بظاهر الأمر ، ولانتوقف على ورود سماع بضدّه وان أمكن . [٥]

وكألفِ « آية » [٦] حملها الخليلُ على أنّهَا واوٌ وان أمكن غيره[٧] حتّى يرد المبيّن . [٨]

وكحمل سيبويه عين « سَيّدٍ » على أنّها ياء ، فحقّره على «سُيَيْدٍ » وان أمكن كونه واواً كريح وعيد . [٩]

---

(١) ورد في قوله تعالى : « استحوذ عليهم الشيطان » المجادلة : ١٩ .

(٢) الخصائص : ١/١١٧ .

(٣) الخصائص : ١/١٢٥ .

(٤) ك : اختملت .

(٥) الخصائص : ٣/٦٦ .

(٦) ذكر ابن جني أنه ألف « أ ء ة » وقد جاء في العين أن الآء جمع واحدة أءة وهو الشجر وكذا في اللسان . العين : ٨/٤٤٣ ، الخصائص : ٣/٦٦ ، واللسان : ١/٢٤ ، « أوأ » .

(٧) ك : غير .

(٨) بهذا المعنى صرح الخليل في العين : ٨/٤٤٣ .

(٩) كتاب سيبويه : ٣/٤٨١ ، الخصائص : ١/٢٥١ و ٣/٦٧ .

وإذا تعارض أصلٌ وغالبٌ قُدِّمَ الأصلُ ، على الأصحّ كما في الفقه، فَيُصرفُ «فُعَلٌ» علماً ، حيث لم يُدْرَ عدله ؛ حملاً على أصل الأسماءِ في الصَّرف . (١) ومذهب غيره منع الصرفِ (٢) ؛ حملاً على الاكثر في كلامهم .

ومنه : رَحْمَان وَلَحْيَان يصرفُ ، وهو الصّحيحُ ، حملاً على الأصلِ ، وقيل : لا ؛ حملاً على الأكثر في « فَعْلانَ » الصفةِ .

وإذا تعارضَ أصلانِ رُجِعَ للأَبْعَدِ أو للأقرب (٣) ، كـ « مُذْ » (٤) إذا لقيه ساكن رُدَّ لأصله البعيد وهو « مُنْذُ » (٥) المضموم ، فيضم في « مُذُ اليوم » اعتباراً /[ك/٦٤] بأصله البعيد ، ولايُكسَرُ اعتباراً بأصله القريب ، وهو السكون . (٦)

ومنه قُلْتُ وبِعْتُ ، وأصلهما الأوَّلُ الفتح ، والأصلُ الأقرب الضمّ

---

(١) وهو مذهب سيبويه لان الاصل في الاسماء الصرف حتى يثبت انه معدول فيمنع . الاقتراح : ١٩١ .

(٢) ك : ومذهب غير هذه الصرف .

(٣) ع ، ي : وللاقرب .

(٤) ع : كذا .

(٥) ك : المنذ .

(٦) خالف المؤلف هنا ابن جني في الخصائص الذي جعله واحداً من مصادره المعتمدة في هذا الكتاب ؛ لان ابن جني يرى أنَّ ضم ذال « مذ » إذا لقيه ساكن هو الاصل الاقرب حيث أصلها مُنْذُ التي حرك ذالها لالتقائه ساكناً مع النون الساكنة فسكون ذالها أصل أول ولذلك عاد لما حذفت النون ، وعلى هذا فيكون سكون ذال مذ أصل أبعد وضمه أصل اقرب لاكما ذكره المؤلف هنا . انظر الخصائص: ٢/٣٤٢-٣٤٣ .

والكسر ؛ لمجانسة العين ، فردّوه إلى الأقرب . (١)

وإذا تعارض استصحابُ الحالِ مع دليل الناقل (٢) ألغي الاستصحابُ .

وإذا تعارضَ قبيحان ارتُكِبَ أخَفُّهما ، فالواو في « ورنتلٍ »(٣) أصليّةٌ وان لم توجد أصليّةٌ فاءً إلأمع التكرير كالوصوصة والوحوحة ، ولم تحمل على الزّيادة لأنها لاتزاد أوّلاً بحال . (٤)

وكذا « فيها /[ع/٧٨] قائماً رجلٌ » هو حال أو نعت (٥) ، فيجعل حالاً -وان كان قليلاً- من النكرة ؛ لأنّ النّعت لايقدّم بحال .

وإذا تعارض مجمعٌ عليه ومختلَفٌ فيه ، ودَعَتْ الضرورةُ إلى أحدهما ارتكِبَ المجمعُ عليه ، كأن اضطُرَّ إلى أحد أمرين (٦) : إمّا قصرُ ممدودٍ ، أو مدٍّ مقصورٍ ، ارتكب قَصر الممدود . (٧)

---

(١) أصلهما الأول قَوَلَ وبَيَعَ ثم نقلا الى فَعُل بضم العين « قَوُلَ » وفَعِل بكسرها « بَيِعَ » ثم قلبت الواو والياء في « فعلت » الفاً فحذفت لسكونها وسكون لام الفعل فصارا قَلْتُ وبَعْتُ ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفاء لانّ أصلهما قبل القلب : قَوُلْتُ وبَيِعْتُ فصارا : قُلْتُ وبِعْت وهذا مراجعة للاصل الاقرب لا الابعد . الخصائص : ٣٤٤/٢ .

(٢) من قياسٍ أو سماع .

(٣) الورنتل : الداهية والأمر العظيم . ترتيب القاموس : ٦٠٣/٤ .

(٤) قال ابن جني :« فاذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة » . الخصائص : ٢١٣/١ .

(٥) الحال على نصب قائم فيكون حالاً مقدماً من النكرة ، والنعت على رفعه فتكون الصفة مقدمة على الموصوف . المصدر السابق .

(٦) ي : الامرين .

(٧) لان قصر الممدود للضرورة جائز بالاتفاق ، ومد المقصور للضرورة مختلف فيه . الانصاف : ٧٤٥/٢ .

ويُقَدَّمُ المانعُ على المقتضي /[ك/٦٥]، كسبب الإمالة ومانِعها [١]، وكسببِ [٢] البناءِ ومانعهِ كما في «أيّ» [٣] ، وكسبب الاعراب ومانعه في المضارع المؤَكَّدِ بالنون فيبنى ، وكسبب إعمال اسم الفاعل ومانعه من وصفٍ وتصغير قبل العمل .

وان تعارض قولان لعالِمٍ أُخِذَ بالمعلَّل منهما [٤] ، وأوِّلَ المرسَلُ ، أو تُرِكَ ، كقول سيبويه إنّ تاء بنت وأخت للتأنيث [٥] ، وقال مرّة : لاتكون للتأنيث ؛ إذ لاتكون بعد ساكن غير ألف [٦] فيؤوّل [٧] قول التأنيث على المجازِ /[ي/٢٨] ، بمعنى أنّها في كلمة مؤنَّثة يوجدُ التأنيث بوجودها ويذهب بذهابها لأنّها في نفسها زائدة للتأنيث ، بل هي بدلٌ من لام أخت وبنت ، فهي أصل كتاء عفريت وملكوت . [٨]

---

(١) مثل قاعِد وراشد لاتمال الفهما لأن سبب الامالة كسر ما بعد الالف والمانع وجود حرف استعلاء وراء مفتوحة قبلها . الهمع : ١٨٩/٦ .

(٢) ع ، ي : وسبب .

(٣) سبب بناءها مشابهة الحرف والمانع منه لزومها للاضافة التي هي من خصائص الاسماء فاعربت .

(٤) الخصائص : ٢٠٠/١ .

(٥) كتاب سيبويه : ٣٦٢/٣ ، ٣١٧/٤ .

(٦) كتاب سيبويه : ٢٢١/٣ .

(٧) ي : فيأول .

(٨) قال ابن جني : « ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وان لم تكن عنده للتأنيث فانها لمّا لم توجد في الكلمة إلا حال التأنيث استجاز أن يقول فيها : إنها للتأنيث » . الخصائص : ٢٠٠/٢ .

فان لم يُعلَّلْ واحدٌ من قوليه أُجريَ على الأجْرى (١) على مذهبه، وأوّل الآخر ، كقول سيبويه - في حتى - : إنّها ناصبة للفعل . (٢) مع ماعلم /[ك/٦٦] من مذهبه أنّها جارّةٌ (٣) فيؤوّل (٤) القولُ بأنّها ناصبة على المجاز ، لعدمِ ظهورِ « أنْ » .

فان لم يمكن التأويلُ ، ونصّ على الرّجوع اعتُبِرَ نَصُّه (٥) ، وإلاّ أُخذ بالمتأخر تاريخاً ، فان لم يعلم سُبِرَ فأخذ بالأقوى ، وجعل الآخر مرجوعاً عنه .

فان تساويا وجب اعتقاد أنّهمَا رأيان لَهُ ، وأنَّ الدّاعي الى تساويهما عندك هو الداعي الى تساويهما عند قائلهما .

وكثيراً ما يقعُ للأخفش (٦) هذا ، وكان أبو عليّ يقول : لابُدَّ من النّظر في مذاهبه فإنّها /[ع/٧٩] كثيرة . (٧)

وكذا وقع لأبي عليّ في « هيهات » ، قال مرّة : إنّها اسمُ فعلٍ ،

---

(١) ك : الاجزاء .

(٢) كتاب سيبويه : ٣/١٦ - ١٧ .

(٣) ك : جازت .

وانظر : كتاب سيبويه : ١/٩٧ و ٢/٢٨٣ و ٣/٥-٦ و ٤/٢٣١ .

(٤) ي : فيأول ، ك : فيؤل .

(٥) اي ترك الرأي الذي تراجع عنه . الخصائص : ١/٢٠٥ .

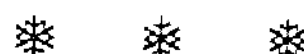
(٦) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي البصري ابو الحسن الاخفش الاوسط توفي سنة ٢١٥ هجرية . انباه الرواة : ٢/٣٦ ، بغية الوعاة : ١/٥٩٠ .

(٧) الخصائص : ١/٢٠٦ .

ومرَّةً : إنّها ظرفٌ ، قال : وذلك على حسب ما يحضرني [1] ، وكان يقولُ لأبي عبد الله البصري : [2]

عجباً لهذا الخاطر في حضورهِ ومَغيبه ، [3] وهذا يدلّ على أنّه من عند الله ، لكن لابُدَّ من تقدّم النّظر . [4]

وَرَجَحَتْ لغةُ قريش لاجتماع العرب عندهم في الموسم /[ك/٦٧]، فيختارون ما ينتقونه من لغة العرب ، فَخَلَتْ لغتهم من مُسْتَبْشَعِ اللّغات ، وسقيم الألفاظ ، كالشين والسين بعد كاف المؤنث . [5]



---

(١) المصدر السابق .

(٢) لعله : الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله الهمذاني النحوي توفي سنة . هجرية بحلب وهو من زملاء ابي علي .
انظر : بغية الوعاة : ١/٥٢٩ ، مقدمة الحجة : ١/١٧ .

(٣) ي : ونفيه .

(٤) الخصائص : ١/٢٠٧ .

(٥) وذلك في لغة ربيعة ومضر فيقولون : رأيتُكِشْ وبكِش وقالوا في عليك عليكس .

الكتاب السابع
في
أحوال مُستنبِطه : (١)

وهو عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه (٢) ، وضعَ لأبي الأسود(٣) باب « إنَّ » ، والاضافةِ ، والإمالةِ .

وصنَّفُ أبو الأسودِ بابَ النعتِ والعطفِ (٤) ، والتَّعُجبِ ، والاستفهامِ . (٥)

وأوَّل من وضع التصريف مُعاذُ الهرَّاء (٦) ، منسوب الى بيع الثياب الهَرويَّة ، وهو تلميذُ أبي الأسود ، فَرَاوُهُ مُشَدَّدَةٌ .

ثم خَلفَ أبا الأسود خمسةٌ :

عَنْبَسَةُ الفيلِ (٧) ، وميمونُ الأقرَن (٨) ، ويحى بن يَعمَر(٩) ،

(١) اي مستنبط هذا العلم ومستخرجه .

(٢) ي : « رضي الله عنه » ساقط .

(٣) هو : ظالم بن عمرو بن ظالم بن عمر بن حلس أبو الأسود الدؤلي البصري توفي سنة ٦٩ هجرية . نزهة الألباء : ٦، بغية الوعاة: ٢٢/٢، نشأة النحو: ٢٣ .

(٤) ك : العطف والنعت .

(٥) انظر : نشأة النحو للطنطاوي : ٢٣ -٣٢ ، المدارس النحوية لشوقي : ١١.

(٦) هو : مُعاذُ بن مسلم الهرَّاء أبو مسلم توفي سنة ٢٨٧ هجرية . انباه الرواة : ٢٨٨/٣، بغية الوعاة : ٢٩٠/٢ .

(٧) هو : عَنْبَسَةُ بن معدان الفيل المَيْسانيّ كانت وفاته حوالي المائه الاولى من الهجرة . بغية الوعاة : ٢٣٣/٢ ، نشاءة النحو : ٧١ .

(٨) هو ميمون الاقرن أخذ النحو عن عنبسة وقيل : عن ابي الاسود ، وأن عنبسة اخذ عنه. بغية الوعاة : ٣٠٩/٢ .

(٩) هو : يحى بن يَعمَر العَدْواني التابعيّ توفي سنة ١٢٩ هجرية . بغية الوعاة : ٣٤٥/٢ ، نشاة النحو : ٧١ .

وابنا أبي الأسود : عطاءُ (١) وحربٌ . (٢)

ثم خَلَفَ هؤلاء :

عبدُ اللّهِ بنُ أبي اسحاق ، وعيسى بنُ عُمَر (٣) ، وأبو عَمْرو بن العلاء . (٤)

ثم خلفهم الخليل ففاق مَن قبله (٥) ولم يُدركهُ مَنْ بعده أخذ عن عيسى بن عمر /[ك/٦٨] ، وتخرج بابن العلاء . (٦)

ثم أخذ عنه سيبويه فجمع العلوم التي استفادها منه في كتابه فجاء أحسن من /[ي/٢٩] كُلِّ مصنّف في الفن العربي إلى الآن .

وأمّا الكِسائي (٧) فَقَد خَدمَ أبا عمرو بن العلاء (٨) نحواً (٩) من

---

(١) عطاء بن ابي الاسود الدؤلي توسع بالعربية كابيه في البصرة ولاعقب له . انباه الرواة : ٢١/١ .

(٢) المذكور هنا « حرب » وذكره المترجمون : ابو حرب بن ابي الاسود الدؤلي كان قارئاً وله اولاد توفي سنة ١٠٩ هجرية .انباه الرواة :٢١/١ ، طبقات القراء للجزري:٢٦٦/١ .

(٣) هو : عيسى بن عُمرَ الثقفيّ أبو عُمر ، أو أبو سليمان امام في النحو والعربية والقراءة توفي سنة ١٤٩ هجرية . وقيل ١٤٥ هـ . نزهة الالباء : ٢١ ، بغية الوعاة : ٢٣٧/٢ .

(٤) ك : العلى .
واسمه على ما صححه السيوطي : زيان بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني ابو عمرو النحوي المقرىء توفي سنة ١٥٤ هجرية . نزهة الالباء : ٢٤ ، بغية الوعاة : ٢٣١/٢ .

(٥) ك : قبل : .

(٦) ك : العلى .

(٧) هو : علي بن حمزة بن عبد الله ابو الحسن الكسائي المتوفي سنة ١٨٩ هجرية امام الكوفيين في اللغة واحد القراء السبعة . نزهة الالباء : ٦٧ ، بغية الوعاة : ١٦٢/٢ .

(٨) ك : العلى .

(٩) ي : نحو .

سبعة [١] عشرة [٢] سنة لكنّه فسد علمه باختلاطه بأعْرابِ الأُبُلَّةِ [٣] ، ولذا احتاج إلى قراءة كتاب سيبويه على الأخفش ، ومع ذلك فهو إمام الكوفيين ، وماظنك برجل غلامه [٤] الفرّاء. [٥]

ثم انقسم النّاس بعد ذلك بصرياً وكوفياً .

وأوّلُ من وضع أبواب النحو على الكمال أبو عمرو بن العلاء[٦] ويونس بن حبيب [٧] ، وأبو زيد الأنصاري وهو أقواهم سماعاً من فصحاءِ العرب ، وكان يقول : لاأقول قالت العرب إلاّ إذا سمعت من عُجُزِ بكر بن هوازن ، وبني كلاب ، وبني هلال [٨] ، ومن أعاليةِ السّافلة وأسافلةِ العالية /[ك/٦٩] ، وإلاّ لم أقل [٩] قالت العربُ

وقد أخذ سيبويه النحو عن ستّةٍ من الفحول واشتهر [١٠] منهم

---

(١) هكذا في المخطوطات والافصح : « سبع » .

(٢) ك : عشر .

(٣) ع : الأُبُلَة أشكلت بضم الهمزة وفتح الباء مع تشديدها .
وقد جاء في اللسان : « والأبُلّة مكان بالبصرة وهي بضم الهمزة والباء وتشديد اللام قيل : هو اسم نبطي » ا هـ اللسان : ٨/١ « أبل » .

(٤) ك غلافة

(٥) هو : يحى بن زياد بن عبد الله الديلمي أبو زكريا الفراء توفى سنة ٢٠٧ هجرية . امام الكوفيين بعد الكسائي . انباه الرواة : ١/٤ ، نزهة الالباء : ٩٨ ، بغية الوعاة : ٢/٣٣٣ .

(٦) ك : العلى .

(٧) هو : يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن توفي سنة ٢٨٢ هجرية . نزهة الالباء : ٤٩ ، بغية الوعاة : ٢/٣٦٥ .

(٨) بطون من العدنانية . معجم قبائل العرب : ١/٩٣ ، ٣/٩٨٩ ، ٣/١٢٢١ .

(٩) ك : يقل .

(١٠) ي : واشهتر .

بالخليل ، ونظمهم بعضُ المغاربة ، وهو الامام المحقّق أبو عبد الله محمد بن غازي [١] فقال :

أشياخُ سيبَويْهِ عيسى بنُ عُمَر والأخفشُ الكبيرُ وَهْوَ المعتَبَرْ

والشيخُ الانصاري أبو زَيد الجليل ويونسٌ وابنُ العلاءِ [٢] والخليل

ثم اعلم أن شرط المستنبط لشيئ من مسائل هذا العلم ، المرتقي عن رتبة التقليد أن يكون عالماً بلغة العرب ، محيطاً بكلامها ، مُطَّلِعاً [٣] على نثرها ونظمها .

ويكفي في ذلك الآن الرّجوع إلى الكتب المؤلّفة في اللّغة والأبنية ، والدّواوين الجامعة لاشعار العرب .

وان يكون خبيراً بصحّة نسبة ذلك إليهم ؛ لئلاّ يدخل عليه شعرٌ مولّدٌ أو مصنوع .

عالماً بأحوال الرّواة [٤] ، ليعلم المقبول .

/[ك/٧٠] وباجماع النحاة لئلاّ يخرقه .

وعالماً بالخلافِ كيلا يحدث قولاً زائداً على القول بامتناعه . [٥]

وقد سلك ابن مالك طريقةً وُسطى بين الكوفي والبصري [٦] ، فلم يَقِس على كلّ مسموع كالكوفي ، ولم يؤوّل [٧] التأويلات البعيدة [٨]

(١) ع ، ي : غاز .

(٢) ك : العلى .

(٣) ي : مطلقا .

(٤) ع : الذوات ، ك : الروات .

(٥) الاقتراح : ٢٠٨ .

(٦) ي : البصرى والكوفي .

(٧) ع ، ي : يأول ، ك : يؤل .

(٨) ك : البعيد

كالبصري ، بل يقبل [1] المسموعَ ، ويقول : إنه قليلٌ ، أو شاذٌّ ، أو ضَرورة .

ومثال [2] الاستنباط للمتأخر : اعراب « أيّ » في :«أيُّهم قَامَ» وإن لم يذكر الصّدر ، إذ لم يحذف ؛ لتمام الصلة المانعةِ من حذف الصدرِ الموجب /[ي/٣٠] لبناء « أيّ » ؛ لقيام المضاف إليه مقامَه . [3]

واستنباط منع الاتباع في النّعت المفتَقَر اليه (٤) ، مع اختلاف عوامل المنعوت [5] ، استنباطاً من تقديم المانع على المقتضي ، أو من جعل /[ع/٨٠] اتحاد العامل [6] حقيقةً أو حكماً شرطاً في الاتباع مطلقاً[7] ، فعند اختلال الشرط /[ك/٧١] يبطل الاتباع ، وذلك في نحو:

---

(١) ك : يبقل .

(٢) ي : قلت ، ومثال .

(٣) يحذف صدر صلة أيّ فتبنى على الضم عند البصريين ، ومنه قوله تعالى: «ثم لَنَنْزِعَنَّ من كل شيعة أيُّهم أشدّ على الرحمن عتيا » مريم : ٦٩ . ويرى الخليل ويونس انها تعرب وماورد خلافاً لذلك كما في الآية فمؤلة بالاستفهامية او محكية بالقول .
ويرى ابن مالك ان بناء أيّ عند حذف صدر صلتها غير لازم وانما هو أحق من الاعراب وانما اعربت لتنزيل ما تضاف اليه منزلة صدر الصلة المحذوف . ولابن مالك كلام مفصل في شرحه على التسهيل :١/ ٣٣٤ . وانظر: التسهيل: ٣٥ ، والمساعد لابن عقيل: ١٥٤/١.

(٤) خرج بهذا القيد ما كان غير مفتقر اليه كالنعت المؤكد نحو : « الهين اثنين » .

(٥) الاختلاف يكون في العمل نحو : مررت بزيد ولقيت عمراً الكريمين . ويكون في المعنى والجنس نحو : مررت بزيد وانتفعت بعمروٍ ، ومررت بزيد امام عمروٍ فيقطع النعت عند الجمهور بالرفع على إضمار مبتدأ او بالنصب على اضمار فعل مناسب .
التسهيل : ١٦٩ ، المساعد على التسهيل : ٤١٥/٢ .

(٦) ك : العوامل .

(٧) مثال اتحاده حقيقة : قام زيد وقام عمرو العاقلان ، ومثاله حكماً : هذا زيد وذاك عمرو العاقلان .

رَميتُ بيدٍ ، واعتمدتُ على رِجْلٍ يُمنَيَانِ . (١)

واذا انتهى بنا القول إلى هنا فأقول :

الحمد للّه الّذي هدانا لهذا ، وماكنّا لنهتدي لولا أن هدانا اللّه ، واسأل الله أن يَضَعَ (٢) له القبول ، فانّه خيرُ مأمول ومسؤل ، والصلاة والسلام على سيّدنا محمدٍ خير رسول ، وعلى آله وأصحابه الجامعين بين المعقول والمنقول ، وسلم تسْليماً . (٣)

---

(١) في النسخ المخطوطة : يُمنَايَين .

وما اثبته هو الموافق لقياس التثنية لان المفرد يُمنى ويثنى على : يُمنيان . بقلب الالف المقصورة ياء لأنها تجاوزت ثلاثة أحرف مثل حبلى وحُبليان .

(٢) ي : يصنع .

(٣) ي : « تسليما » ساقطة .

ع : تسليما كثيراً الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين آمين آمين أمين .

وقد جاء في آخر هذه النسخة مايلي : (بلغ مقابلة على حسب الطاقة والحمد لله على التمام .

بالله يا مستفيداً من غرائبهِ لاتَبخلنَّ بأنْ تدعو لكاتبه

وامحُ الذي نظرت عيناك من خلل بالحلم فهْو على ما قد سُبقتُ بهِ) ا هـ

اما النسخة الخطية التي رمزها « ي » فقد جاء في آخرها ما يلي :

(فرغت كتابة هذا المصنف في أصول ا لمسمى بارتقاء السيادة ، الذي صنفه سيبويه زمانه ، ووحيد أوانه ، خاتمة ا ، سيّدي الشيخ يحيى ، تغمده الله بغفرانه ، وأسكنه فسيح جنانه . وقد علّقه لنفسه الفقير إليه تعالى ، أضعف خلق الله وأحقرهم جرجس بن صفا أبي عكر نعمة ، من دير القمر ، الماروني مذهباً ، غفر الله له ولأبويه . وكانت نهايته لثلاثة أيام خلت من شهر كانون أوّل بتاريخ سنة الف وثمانمائة وتسع وستين مسيحيّة سنة ١٨٦٩) . ا هـ

وكتب في آخرها على الهامش ما يلي : (نسخت هذه النسخة عن نسخة مضبوطة بخط العلامة الشهير المطران جرمانوس فرحات ، إلا أنّها لاتخلو من بعض اغلاط ، فكأنّ النسخة التي نَسَخَ عنها لم تكن كما ينبغي من الضبط .) ا هـ

مراجع التحقيق والدراسة

١-اتحاف الامجاد في ما يصح به الاستشهاد : للسيد محمود شكري الآلوسي ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة الارشاد - بغداد ١٤٠٢هـ ١٩٨٢ م .

٢-الاتقان في علوم القرآن للامام جلال الدين السيوطي، مطبعة حجازي بالقاهرة.

٣-الاشباه والنظائر في النحو : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت٩١١هـ ، تحقيق طه عبد الرؤف سعد ، طبع بمصر سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٤-الاصول في النحو لابن السراج : لابي بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي ت٣١٦هـ ، مطبعة النعمان -النجف - العراق سنة ١٩٧٣م تحقيق عبد الحسين الفتلي.

٥-اعراب القرآن : لابي جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس ت٣٣٨هـ ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني بغداد.

٦-الأعلام لترجمة اشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين : خير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٠م.

٧-الاغاني:لابي الفرج الاصبهاني،الطبعة الاولى في دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٥م

٨-الاقتراح في أصول النحو: للأمام عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، تحقيق احمد صبحي فرات ، استانبول ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٩-انباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية سنة١٣٧١هـ - ١٩٥٢ م .

١٠-انساب العرب = جمهرة انساب العرب .

١١-الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : للامام كمال الدين ابي البركات عبد الرحمن محمد الانباري ت٥٧٧هـ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

١٢-الايضاح العضدي : لابي علي الفارسي، تحقيق د.شاذلي فرهود ، الطبعة الاولى ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م .

١٣-الايضاح في علل النحو : لابي القاسم الزجاجي ت٣٣٧هـ، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس بيروت الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٤-ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لاسماعيل باشا البغدادي .

١٥-البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بابي حيان ت٧٥٤هـ ، مصور عن طبعة سنة ١٣٢٨ هـ .

١٦-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ٩١١هـ ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١٧-تاريخ الادب العربي : بروكلمن نقله الى العربية د. عبد الحليم النجار ، دار المعارف بمصر .

١٨-تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط ، الجزائر ١٠٣٤هـ في خزانة دار الكتب في الرباط المغرب .

١٩-تاج العروس من جواهر القاموس: لمحب الدين محمد مرتضى الزبيدي،تصوير بيروت عن الطبعة الاولى بمصر سنة ١٣٠٦هـ .

٢٠-ترتيب القاموس المحيط : للاستاذ الطاهر أحمد الزاوي ، دار الكتب العلمية بيروت طبع سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .

٢١-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابي عبدالله محمد بن مالك ت٦٧٢هـ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي القاهرة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧ م .

٢٢-التصريح على التوضيح لابن هشام، ·لامة خالد بن عبدالله الازهري النحوي ، طبعة بولاق سنة ١٢٩٤هـ وطبعـ ـسى الحلبي.

٢٣-الجامع الصغير في احاديث البشير النذير ـلال الدين السيوطي ، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر الطبعة الرابعة .

٢٤-جمهرة انساب العرب: لابن حزم الاندلسي تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الخامسة دار المعارف بمصر .

٢٥-حاشية الصبان على الاشموني = منهج السالك الى الفية ابن مالك .

٢٦-خزانة الأدب : تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الاولى بمصر .

٢٧-الخصائص: لابي الفتح عثمان بن جني ت٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار .

٢٨-خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادي عشر: محمد امين المحبي ، طبه بمصر سنة ١٢٨٤هـ .

٢٩-درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم طبع بمصر

٣٠-الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: للسيوطي، للفاضل احمد بن الامين الشنقيطي، تصوير دار المعرفة في بيروت١٣٩٣هـ -١٩٧٣ م عن طبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٢٨م .

٣١-ديوان ذي الرمة: وهو غيلان بن عقبة العدوي ت١١٧هـ بتحقيق كارلبل هنري هيس مكارتني، طبعة كمبريج سنة ١٣٣٧هـ -١٩١٩م .

٣٢-ديوان الشماخ بن ضرار الغطفاني الصحابي، بشرح الشيخ احمد بن الامين الشنقيطي، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٧هـ.

٣٣-ديوان طرفة بن العبد: تقديم كرم البستاني، دار مصادر بيروت.

٣٤-ديوان عمر بن أبي ربيعة : تقديم واصدار الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٨م .

٣٥-ديوان الفرزدق : تقديم كرم البستاني، دار بيروت للطباعة ١٤٠٠هـ -١٩٨٠ م .

٣٦-السلم المنورق في علم المنطق مع شرحه: كلاهما لعبد الرحمن الاخضري، ومعه شرح آخر للشيخ احمد الدمنهوري ، طبع دار احياء الكتب العربية بمصر، عيسى الحلبي .

٣٧- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف طبع بمصر سنة ١٣٤٩هـ .

٣٨-شذارت الذهب في أخبار من ذهب:للمؤرخ الفقيه ابي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت١٠٨٩هـ المكتب التجاري للطباعة بيروت .

٣٩-شرح الالفية لابن عقيل: بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري ت٧٦٩هـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الثانية .

٤٠-شرح الاشموني على الفية ابن مالك = منهج السالك لابي الحسن علي بن محمد الاشموني ، مع حاشية الصبان لمحمد بن علي الصبان، طبع عيسى الحلبي بمصر .

٤١-شرح التسهيل: للامام جمال الدين ابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، دار النهضة بمصر سنة ١٩٧٤م .

٤٢-شرح السلم للاخضري = السلم في المنطق.

٤٣-شرح الشافية لابن الحاجب :للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن **الاستراباذي** ت٦٨٦هـ ، تحقيق محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد تصوير دار الكتب العلمية بيروت لبنان سنة ١٣٩٥ه - ١٩٧٥م ،ومعها شواهد الشافية للبغدادي .

٤٤-شرح شواهد الشافيه: للشيخ عبد القادر البغدادي ت١٠٩٣هـ ، مطبوع مع شرح الشافية، فانظر شرح شافية ابن الحاجب .

٤٥-شرح قطر الندى وبل الصدى : للامام ابي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الانصاري تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣ م .

٤٦-شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي تصوير دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .

٤٧-شرح المفصل للزمخشري: للشيخ موفق الدين يعيش بن علي يعيش النحوي ٦٤٣هـ تصوير عالم الكتب في بيروت .

٤٨-الشعر والشعراء: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري ت

٢٧٦هـ تحقيق احمد محمد شاكر، طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦م،وكذا بتحقيق مفيد قميحه طبع بيروت ١٩٨١م.

٤٩-الصاحبي: لابن فارس اللغوي :ت ٣٩٥، تحقيق السيد احمد صقر، طبع عيسى الحلبي بمصر .

٥٠-الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية: لاسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٥١- صحيح البخاري : للامام ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ت٢٥٦هـ ، مصور في تركيا - استانبول - عن طبعة تركيا سنة ١٣١٥ هـ .

٥٢-ضرائر الشعر :لابن عصفورالاشبيلي: تحقيق السيد ابراهيم ، الطبعة الاولى ١٩٨٠ م .

٥٣-طبقات فحول الشعراء:لمحمد بن سلام الجمحي ت٢٣١، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٩٧٤ م .

٥٤-طبقات المزيله لي: لمحمد أمين المتوفي سنة ١٢٤١ هـ مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ح٧١٦٢ والتيمورية برقم ٢٠٣٤ .

٥٥-العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : لابي علي الحسن بن رشيق القيرواني الازدي ت٤٥٦هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبع دار الجيل بيروت سنة ١٩٧٢ م .

٥٦- العين للخليل بن احمد الفراهيدي: تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي .

٥٧-غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين ابي الخير محمد بن محمد الجزري ت٨٣٣هـ ، تحقيق ج براجستراسر ، مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٥١هـ -١٩٣٢م .

٥٨-فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعجم والمشيخات والمسلسلات: لمحمد عبد الحي الادريسي الكتاني طبع في فاس ١٣٤٦هـ .

٥٩-فهرس المكتبة الازهرية: في مكتبة جامع الازهر .

٦٠-فوات الوفيات: لمحمد بن شاكر الكتبي ، تحقيق احسان عباس .

٦١-كتاب سيبويه: لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ ، تحقيق عبدالسلام هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .

٦٢-الكوكب الدري في كيفية تخرج الفروع الفقهية على المسائل النحوية ، للامام جمال الدين عبدالرحيم بن حسن الاسنوي ت٧٧٢ هـ ، تحقيق عبد الرزاق السعدي .

٦٣-لسان العرب : للامام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري . دار صادر -بيروت ١٣٨٨هـ -١٩٦٨ م .

٦٤-لمع الأدلة في اصول النحو: لابي البركات الانباري .

٦٥-مجالس ثعلب: لابي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت ٢٩١هـ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة ١٩٦٩ م .

٦٦-مجمع الامثال: لابي الفضل احمد بن محمد احمد بن ابراهيم الميداني ت٥١٨ هـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

٦٧-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآت والايضاح عنها: لابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي ود. عبدالعليم النجار ود. عبدالفتاح الشلبي طبع بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ .

٦٨- المرتجل شرح جمل الجرجاني لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب ت٥٦٧ هـ ، تحقيق علي حيدر، طبع بدمشق سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م .

٦٩-المزهر في علوم اللغة وانواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي ومحمد احمد جاد المولى . مطبعة عيسى الحلبي بمصر .

٧٠-المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك ، للامام بهاء الدين عبدالله بن

عبدالرحمن بن عقيل ت٧٦٩ هـ ، تحقيق د. محمد كامل بركات . طبع مركز البحث العلمي بمكة سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٧١-معجم البلدان: لابي عبدالله ياقوت الحموي البغدادي ، دار الكتاب العربي بيروت .
٧٢-معجم الشعراء : للامام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني ت٣٨٤ هـ ، الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
٧٣-معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان .
٧٤-معجم القرآت القرآنية : صنعة عبد العال سالم مكرم واحمد مختار عمر ، طبع الكويت .
٧٥-معجم المؤلفين : عمر كحالة ، الناشر دار احياء التراث العربي بيروت .
٧٦-معجم مقاييس اللغة : لابن فارس اللغوي ت٣٩٥ هـ ، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م ، مصطفى البابي الحلبي .
٧٧-المعرب من الكلام الأعجمي: لابي منصور الجواليقي ٥٤٠هـ تحقيق احمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية طبع دار الكتب المصرية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م .
٧٨- المغني في النحو : لابن فلاح اليمني النحوي ، تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي .
٧٩-مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : جمال الدين هشام الانصاري ت٧٦١ هـ . الطبعة الخامسة في بيروت ١٩٧٩ م ، تحقيق د. مازن المبارك وآخرين ، وكذا تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
٨٠-المفردات في غريب القرآن: لابي القاسم الحسين بن محمد الراغب الاصفهاني ت ٥٠٢ هـ ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة بيروت .
٨١-المقتضب لابي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب بيروت .

٨٢-الممتع في التصريف: لابن عصفور الاشبيلي ت٦٦٩هـ ، تحقيق فخر الدين قباوه ، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م بيروت .

٨٣-مناقب الامام احمد : لابن الجوزي الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .

٨٤-منهج السالك الى الفية ابن مالك = الاشموني على الالفية : للعلامة نور الدين ابي الحسن علي بن محمد الاشموني الشافعي ومعه حاشية الصبان وشرح شواهد العيني ، طبع عيسى الباب الحلبي .

٨٥-مناقب الشافعي للبيهقي ، تحقيق عبد الغني عبد الخالق .

٨٦-نزهة الألباء في طبقات الأدباء : لابي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ابن الانباري ت ٥٧٧هـ ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، مطبعة المدني بمصر . ٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .

٨٧-نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة: للشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م بمصر .

٨٨-نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانه لمحمد أمين المحبي تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو .

٨٩-النوادر في اللغة : لابي زيد الانصاري ت٢١٧ هـ ، تحقيق محمد عبد القادر احمد . دار الشروق الطبعة الاولى١٩٨١م -١٤٠١هـ .

٩٠-همع الهوامع شرح جمع الجوامع: كلاهما للسيوطي دار المعرفة بيروت .

٩١-وفيات الاعيان وانباه ابناء الزمان : لابي العباس احمد بن محمد بن خلكان ت٦٨١هـ ، تحقيق د. احسان عباس دار الثقافة بيروت .

فهرست الآيات القرآنية

فهرس الاحاديث النبوية

فهرس الابيات الشعرية والارجاز

أول البيت	آخره	البحر	القائل	الصحيفة
سيفنيني	ولاغناءُ	وافر	———	٩٠
فتستريح	زفراتِها	رجز	———	٤٢
ألا أيهذا	مخلدِي	طويل	طرفة	١٠٤
ومن يتق	وغادِي	وافر	———	٦٦
وعينان	الخمرُ	طويل	الفرزدق	٨٠
فأصبحوا	بَشرُ	بسيط	الفرزدق	٥٧
وانني حيثما	فأنظورُ	بسيط	ابن هرمة	٤٢
لهزجل	أوزميرُ	وافر	الشماخ	٦٢
وكحل	بالعواورِ	رجز	جندل	٨٧
وممن ولدوا	العرضِ	ج	ذو الاصبع	٨٩
فبت كأني	ناقعُ	يل	النابغة	٨
وعضُّزمان	أو مجرّفُ	يل	الفرزدق	٧
كأن أيديهن	القرقْ	رجز	رؤبة	٦٧
ولاترضاها	ولاتملقْ	رجز	رؤبة	٦٧
حمىً	المَياثقِ	طويل	ابن ام درة	١٠٢
احفظ	سألا	بسيط	عدي بن زيد	١٠٤
جفوني	مهملُ	طويل	———	٨٩
صددت	يدومُ	طويل	ابن ابي ربيعة	١٠٢
ولكن نصفاً	وهاشمِ	طويل	الفرزدق	٨٩
واشرب	واديها	بسيط	———	٥٩

فهرس الآثار والحكم والامثال

فهرس الاعلام

فهرس القبائل والمذاهب والطوائف

فهرس الاماكن والبلدان ونحوهما

فهرس الكتب

فهرس الموضوعات

دار الانبار للطباعة والنشر

مطبعة النواعير

العراق - بغداد ص.ب : ١٤٢٣٩ هاتف : ٤١٥٤١٥٠

الرمادي هاتف : ٤٢١٤٨٢ - ٤٢٦٣٨٠